التحرير السامي
في
مباحث الجامي
لجامع المعقول والمنقول وحاوي الفروع والأصول
العلامة المحقق والفهامة المدقق الشيخ عبد الأحد رحمه الله
حققه وعلق عليه
محمد بشير مسرور
من مطبوعات دار القلم
سائت كراتشي

التحرير السامي في مباحث الجامي

لجامع المعقول والمنقول وحاوي الفروع والأصول

العلامة المحقق والفهامة المدقق الشيخ عبد الأحد رحمه الله

حققه وعلق عليه

محمد بشير مسرور

من مطبوعات دار القلم

سائت كراتشي

الإهداء

إلى من أرشدني إلى الصّراط المستقيم ، أبيّ .

وإلى من ساعدتني في تنمية الغرس ، أُمّي .

وإلى رجال العلم واللغة والأدب .

محمد بشير مسرور

ذَرِيْـنِـيْ أَنَـلْ مَـالَا يُـنَـالُ مِـن الْـعُـلـىٰ
فَصَعْبُ الْعُلىٰ في الصَّعْبِ وَالسَّهْلِ في السَّهْلِ
تُـرِيْـدِيْـنَ لُـقْيَـانَ الـمَـعَـالي رَخِيْـصَةً
وَلَا بُـدَّ دُوْنَ الشُّهْـدِ مِـنْ إِبْـرِ الـنَّـحْـلِ

شاعرالعَرُوبة المُتنبّي

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

التصدير

الحمدللّٰه ربّ العٰلمين والعاقبة للمُتّقين والصّلاة والسّلام علىٰ سيّدالمرسلين وعلى آله وصحبه الغرّ الميامين . وبعد:

فانّ التّاليف غيرموقوفٍ علىٰ زمان والتّصنيفَ ليس بمقصورعلىٰ أوان لكنّهاصناعةٌ رُبّماقصرتْ فيْهاسوابقُ الأفهام وسبيل رُبماحادتْ منْهاأقدامُ الأوهام قال بعضُ الحُكماء: لكلّ شيءٍ صناعةٌ وصناعةُ التّأليف العقلُ .

قال أبوالحسن بن فارس صاحب كتاب "مجمل اللغة " :لواقتصرالنّاس علىٰ كُتب القُدماء لضاع علمٌ كثيرٌولذهبَ أدبٌ غزيرٌولضلّت أفهامٌ ثاقبةٌ ولكلّت ألسنةٌلَسِنةٌولمجّت الأسماعُ كلّ مردّدٍ ،ولفظت القلوب كل مرجع والذي عليه في التّاليف المدارالعقل،وحسنُ الانتقاء، والاختيارُمع التّرتيب ،والتّبويب، والتّهذيب ،والتّقريب . قال بعضُ الحكماء: اختيارُالكلام أشدّمن تحت السّهامَ وقالوايضاً:اختيارالمرء وافدعقله،ورائدفضله وفضيلة هذاالتّاليف هي في جمعماافترق مماتناسب ،واتّسق من تحقيقاتٍ رائعةٍ ،وتدقيقاتٍ بليغةٍ واستدراكاتٍ عجيبةٍ، ومباحثاتٍ لطيفةٍ ،وأبياتٍ نادرةٍ،وأسئلة وأجوبةفاضلة ،وتعليقاتٍ وجيزةٍ ،ولاأريد أن أحول بينكم وبين هذاالشّرح فانّني أدعكم ومطالعته فمهماأطلتُ واسترصلت في حديثي لاأقدرأن أحصي مزاياه وأرىٰ لزاماًعليّاً ن أشكريدأخي وزميلي الفاضل الأديب المُمتازعبدالحميدالتركماني ـ زِيدت فضائله ـحيث انه وجّه اليّ ملاحظاته المباركة حول هذاالشّرح ونظرفي معظمه وأتوجّه بالرّجاء الى رجال العلم والادب أن يبعثواالي بمايستدركون من نقص يلازم الانسانَ أوخطأ يفوت جهدالحريص ليثبت مايصحّ ونقول في هذاالباب ماقاله المازنيّ قال : اذاقال العالم المتقدّم قولاً فسبيل من بعده ان يحكيه وان رأى فيه خللاًأبان عنه ودل علىَ الصّواب ويكونُ النّاظرفي ذلك مخيّرافي اعتقادأيّ الآراء بَانَ له فيه الحقّ .

واللّٰه منْ وراءِ القصد .

كتبَه

محمدبشيرمسرورالأستاذبجامعة رشيدية كوئته بلوشستان

١٠محرم الحرام ١٤٣٢ھ الموافق ٥دسمبر ٢٠١١ء

كلمة عن حياة المؤلّف العلّامة جامع المعقول والمنقول الشيخ عبدالأحد الأفغاني القندوزي رحمه اللّٰه تعالىٰ

نسبه وأسرته :

العالم الأفغاني الكبير الشيخ أبو عبداللّٰه عبدالأحد بن عبدالحميد بن عبدالصّمد بن تَاشَنُ بابابن تورسعد الصّيني الأفغاني القندوزي هاجر آباء ه رحمه اللّٰه من الصّين واستوطن افغانستان ١٣٠٠ھ ثمّ هاجر إلى باكستان سنة ١٣٩٩ھ

ميلاده ونشأته ودراسته :

وقد وُلد الشيخ رحمه اللّٰه في محافظة " قندوز" أفغانستان ، وكانت الولادة في مديريّة " شاردره " في سنة ١٣٥٨ ھ فَفَقَدَ أُمَّهُ في صباه فَتَرَعْرَعَ الطفل الناشئ يتيما حتّٰى إذا بلغ دور الصّبا دفعَ به والده إلى معهدالقندوز الدّيني ليرتشف من معينه الصّافي بعد أن تعلّم القرآن الكريم ، والمبادي على والده رحمه اللّٰه وقرأ الكتب المتوسطة من الفنون المختلفة من الفقه ، وأصوله ، والمنطق ، والفلسفة ، والمعاني ، والأدب على علماء قندوز ومن أكبر مشايخه في هذه الفنون الشيخ عبدالحميدالأفغاني الشالي من مديريّة " شال " قرية من قرىٰ الطالقان وكانت له ملكة راسخة في العلوم العقلية حيث كان يحضر مجلسَه آلافٌ من عطشان العلم ، والحكمة ويدرّسهم هو جميع الفنون عن ظهر القلب ، وحَثَّهٗ هيَمانه بالعلم وشوقه في الاستزادة من العلوم على السفرإلى باكستان للإلتحاق بجامعتها الغرّآء دارالعلوم حقّانية ، فالتحقَ بها وكمّل فيها الدراسة العالية في التفسير ، والحديث ، والفقه وأصولهما . وبقى فيها إلى أن تخرّج منها ومن أكبر مشايخه في التفسير الشيخ عبداللّٰه درخواستيؒ والشيخ أحمد على لاهوريؒ ومن أجلّ مشايخه في الحديث الشيخ عبدالحقؒ مؤسس الجامعة الحقانية أكورة ختك .

مكانته العلميّة :

" لقد قيل في الطّبرى : إنّه كان كالقاريُ الذي لايعرف إلا القرآن ، وكالمحدّث الذي لايعرف إلّا الحديث ، وكالفقيه الذي لايعرف إلّا الفقه ، وكالنّحوي الذي لايعرف إلّا النّحو ، وكالحاسب الذي لايعرف إلّا الحساب " كذا يقال في الشيخ رحمه اللّه ؛ إنّه كالنّحوى الذي لايعرف إلّا النّحو ، وكالفقيه الذي لايعرف إلّا الفقه ، وكالمحدّث الذي لايعرف إلّا الحديث ، وكالمتكلم الذي لايعرف إلّا الكلام ، وآية ذلك ماألّفه وأخرجه وشرحه من الكتب في هذه الفنون وأنّ اللّه تعالىٰ مَنَحَهُ ملكاتٍ في كل فن ، وعلمٍ من العلوم العقلية ، والنقلية ، ورَزَقَه ذهنا وقّادًا ، وبصيرةً ثاقبةً ، وذاكرةً قويّةً ، وقدرةً على كلِّ فنٍّ من العلوم النقلية ، والعقلية ، ومهارةً تامّةً في التدريس حتّى أنّه قدحفظَ من كل فنٍّ كتابًا .

في مجال التّدريس والتّأليف :

ولـمّـاأتمّ دراسته ، رجع إلى قندوز وتصدّر لنفع الطّالبين ، وتخرّج على يديه جماعة من العلماء ، وانفرد بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البارع ، والاطلاع المفرد ، والاقتدار على التّصرف في القول ، وكانت له ملكةٌ يتمكن بها من التعبير عن المقصود بمايُريد مُسهباً وموجزًا ، يُمكننا أن نقول إنّه أفنى عمره في مجال التدريس ، والدعوة ، والإرشاد .

صفاته :

إنّ مزاياه وصفاته لاتعدّ ولاتُحصٰى إلّا أنّه كان يخفّف في ملبسه ومطعمه ومشربه وفراشه ، ويكره التكلّف والمجاملة الزائدة وكان لايقيم للمال وزنًا وكأنّه يُردّدُ بلسانه أُبيّاتٍ قالها البهلول العاقل :

حقيق بالتواضع من يموتُ   وحَسْبُ المرءِ من دنياه قُوتُ
فمـا للمـرء ذا إهتمـام   وشغلٍ لاتقوم له النعوت

صنيع ملكنا حَسَنٌ جميل ... ومــاأرزاقــا مـمّـا تـفـوت

وكان مع ذلك كلّه متواضعًا ، برًّا ، دمث الخُلق ، شديد الشفقة ، رقيق القلب .

ولله درّأبي العلاء المعرّي حيث يقول في ديوانه الشهير"سقط الزند":

جمال ذي الارض كانوا في الحياة ... بعدالممات جمال الكتب والسّير

وافقتهم في اختلاف من زمانكم ... والبدرفي الوهن مثل البدرفي السحر

علوتم فتواضعتم على ثقة ... لمّا تواضع أقوام على غرر

والكبر والحمد ضدّان اتّفاقهما ... مثل اتّفاق فتاء السنّ و الكبر

ومؤلّفاته القيّمة :-

لـوالدي المرحوم مؤلّفات قيّمةمازالت مخطوطة ومحفوظة عندي أرجوالله سبحانه أن يوفقني لإخراجهاونشرهاوليس ذلك على الله بعزيز .

(١) شرح صحيح البخارى .

(٢) شرح صحيح المسلم .

(٣) شرح مشكوة المصابيح .

(٤) التحرير السّامى في مباحث الجامى .

(٥) شرح القاضي في المنطق .

(٦) شرح مُلاّ جلال في المنطق .

ولله درّالشاعرالعربي

ولم يبق شيءٌ من الدنياتسرّبه ... الاّالدفاترفيهاالشّعروالسّمر

مات الذين لهم فضل ومكرمة ... وفي الدّفاترمن احسانهم أثر

وفاته :

تـوفّـي رحـمـه الله في كوئته باكستان في اليوم الثاني من العيد السعيد الاضحى سنة ١٤٢٨ھ أطاب الله ثراه وجعل الجنّة مثواه ، آمين

بسم الله الرّحمٰن الرّحيم

قوله "اَلْحَمْدُ لِوَلِيِّهٖ" :

أقُولُ : لا بدّ ههنا أي في مقام الحمد من خمسة مباحث ، أوّلها: في ذكر الحمد ، وثانيها: في لفظ الحمد ، وثالثها : في معنى الحمد ، ورابعها: في الالف واللام ، وخامسها: في أصل "جملة الحمد"

المبحث الأوّل ذكر الحمد :

فأقول : إنّ ذكر الحمد سنّةزائدة ليس بواجب ، ولا بسُنّة مؤكدة بل جائز الوجهين يعني يجوز ذكره ، وتركه ، ولِكُلٍّ وجهٌ ثابت بالدلائل .

والدليلُ على جواز تركه من القرآن ، والحديث ، أمّا القرآن فَقِصّةُ سيّدنا سليمان عليه الصلاة والسلام أنّه ذكر التّسمية في بداية رسالته الٰى بلقيس ، ولم يذكر الحمدَ .

وأمّا الحديث فالنّبي ﷺ أرسل قرطاسا الٰى هرقل ، وذكر فيه التّسمية ، ولم يذكر الحمدَ . فَعُلِمَ أنّ ذكر الحمد ليس بضروري بعد التّسمية فهٰذا جواز تركه .

وأمّا الأدلة على ذكر الحمد فهي متعدّدة .

أوّلها : موافقة بالقرآن الكريم ، كما في بداية سورة الفاتحة .

وثانيها : اتباع السّلَفِ الصالح ، وهم العلماء السابقون .

وثالثها : متابعة الحديث : وهو كلّ أمرٍ ذي بالٍ الخ في الحديث ذكر الوعيد ، والوعيد يكون في أمرٍ منهى عنه ، ومقابلُه مأمور به ، والمأمور به يجوز الإتيان به .

و رابعها : تحصيل التيمُّن والبركة .

وخامسها : تقوية القلب والروح .

السّؤال والجواب عنه :

ومَنْ قال : إنَّ حديث التسمية والحمد متعارض ، فجوابه مذكور في الحاشية

،وحاصل الجواب أنّ الحديث واحد ، ولكنّ الرّوايات متعددة .

ومَنْ قال : إنّ الحديث يدلّ على أنّ من ذَكَرَ التسميةَ في أمرٍ يكونُ صاحبَ البركة ، ومن لم يذكرها فلايكون صاحبَ البركة .

فالجواب عنه :الأمر ليس كذلك ؛لأنّ أكثر الناس يذكرون التّسمية بيد أنّهم لم يكونوا أصحاب البركة وبعضهم لم يذكروا مع أنهم أصحاب الخير والبركة .

المبحث الثانى : تحقيق لفظ الحمد :

الحمد مصدر، والمصدر على أربعة أنواع أو خمسة أنواع عند أهل اللغة ، وأمّا عند المناطقة فقد قيل على خمسة أو سبعة وقيل على سِتّة ونحن بصَدَدِ ذكر الأنواع عند أهل اللغة فنقول :

النوع الأوّل : المصدر المعلوم ويُعبّرُ عنه بالمصدر المبني للفاعل .

النوع الثانى : المصدر المجهول ، ويُعبّرُ عنه بالمصدر المبني للمفعول .

النوع الثالث : الحاصل بالمصدر المعلوم .

النوع الرابع : الحاصل بالمصدر المجهول .

النوع الخامس : المصدر بالقدر المشترك .

ومن قال بأربعةٍ فَإنّه لم يَعُدّ القدرَ المشتركَ من الأنواع .

وجه الحصر : وهو أن المصدر حَدَثٌ من حيث انه حَدثٌ لا يخلو إمّا أن يكون منسوبًا إلى الفاعل أو إلى المفعول .

فالاوّل مصدر مبنيّ للفاعل والثاني مصدر مبنيّ للمفعول وإن حذفت النسبة في الأوّل فيسمّى حاصلاً بالمصدر المعلوم وإن حذفت في الثاني فيسمّى حاصلا بالمصدر المجهول والنسبة في الأوّل صُدوريّ وفي الثاني وقوعيّ .

ومعنى المصدر المبني للفاعل بالفارسية ''ستودن'' وحاصله ''ستائش'' ومعنى

المصدر المبني للمفعول ''ستوده شدن'' حاصله ''ستوده شده گی''

المبحث الثالث في معنى الحمد :

للحمد معنيان لغةً و شرعاً

فاللغوي ''ستودن'' ويعبّر عنه : بالوصف على الجميل الاختياري ، وأيضاً يُعبّرُ عنه بأنّ الحمد هو الثناء والنداء باللّسان على الجميل الاختياري.

فالمعنى الاصطلاحي له ، تعظيم المنعم بسبب الإنعام ، أو فعل يُنبئُ عن تعظيم المنعم لوجه الإنعام .

والمدح قيل : مترادف للحمد وقيل : الحمد خاص ؛لأ نّه على الجميل الاختياري والمدح عام يطلق على الاختياري ، وغيره .

وللشكر أيضا معنيان لغةً واصطلاحًا :

وأمّا معناه لغةً فهو المعنى الاصطلاحي للحمد أي فعل ينبئُ عن تعظيم المنعم باللّسان ، والجنان ، والجوارح .

وأمّا معناه اصطلاحًا فهو صَرْفُ ما أنعم اللّٰه إلى ماخَلَقَ اللّٰه لإجله .

والشكر لا يقال الاّ في مقابلة نعمة فكلّ شكر حمد،وليس كل حمدشكراً،وكلّ حمدمدح وليس كلّ مدح حمداًويقال :فلان محمودإذاحُمِدَومحمّدإذاكثُرتُ خصائلُه المحمودة

المبحث الرّابع في الألف واللام :

• الألف واللام على ضربين أصليّ وزائد.

" ووجه الحصر" : أنّ الالف واللام لا يخلو إمّا أن يكون للتحسين والتّزيين أوللتعريف إن كان الأول فهو زائد وإن كان الثاني فهو أصليّ.

فالأصلي على قسمين ا سمي وحرفي :

والاسمي إمّا أن يكون كثير الاستعمال فذلك في النّثر ، وإمّا أن يكون قليل الاستعمال فذلك في النظم والشعر حيث يدخل في المضارعِ والحرفِ ، والجملةِ الاسمية ، فمثال الألف واللّام الاسمية التى دخلت على المضارع ، قول الشاعر ذي الخرق الطُّهوي : يقول

يَقُوْلُ الخَنٰى وأَبْغَضُ العُجْمِ ناطقًا . إلى ربّنا صوتُ الحمار اليُجدّ ع

ومثال الألف اللام الاسمية التى دخلت على الحرف كقول الشاعر :

من لايَزالُ شَاكرًا على المعه . فهو حَرٍ بعِيْشَةٍ ذات سَعَه

ومثال الألف واللام الاسمية على الجملة الاسمية كقول الشاعر :

بل القومُ الرّسولُ اللّٰهِ فيهم . هم أهل الحكومة من قصيّ

هـذه الأبيات أوردها عبدالقادر البغدادي رحمه اللّٰه في خزانة الأدب و قال الأشعار والكل خاص بالشعر . (١)

وأمّا ا لاسمي الكثير الاستعمال فهو بمعنى الّذي والّتي تدخلان على اسمي الفاعل ، والمفعول .

و أمّا الحرفي فهو على أربعة أنواع عند الجمهور جنسي واستغراقي وعهد ذهني وخارجي.

وجه الحصر : أن الألف واللام لا يخلو إمّا أن تفيد معرفةَ الجنس أو تفيد معرفةَ كلِّ فَردٍ من أفراد الجنس ، الأوّلُ جنسيٌّ ، والثاني استغراقيٌّ أو تفيد حصةً من الجنس فالحصةُ لا يخلو إمّا أن تكون معلومةً للمتكلم ، والمخاطب ، أو للمتكلم فقط فالأوّل عهد خارجي والثاني عهد ذهني وهذا التحقيق عند الجمهور وأمّا عند المحقّقين فنوعان جنسيّ بمعنى

---

(١) راجع " خزانة الأدب " للبغداديؒ ص ٥٣/ ١

عـام ، وعهـد خـارجـي لأنّـه إن كان مفيدًا لمعرفة الجنس فجنسيّ، وإنْ كان مفيدًا لمعرفة حصة الجنس فعهد خارجي ، ثم العهدي على ثلاثة أنواع .

وجه الحصر : أنّ الـحصة إن كانت فردًا ففرديٌّ ، وإن كانت مثنٰى فهو ثُنَائِيٌّ ، وإن كانت جـمـاعة فهـو جَـمْـعـيٌّ ، وكـل واحد من هذه الأقسام الثلاثة ينقسم على أربعة أقسام ؛لأن الحصة إمّا أن تكون مذكورةً صريحًا ، أو ضمناً ، أو عقلاً ، أويُفهمُ من الحال والمقام .

ومجموع أقسام العهد الخارجي يَصِيْرُ إثني عَشَرَ قسمًا .

والـجـنس بمعنى العام على ثلاثة أقسام ، استغراقيْ وعهد ذهني وجنسي بالمعنى الخاص ويسمّٰى ايضًا الألف واللام الطبعيَّ ،

ووجه الحصر : أنّ الـجـنسـي مفيد لمعرفة الجنس بالضرورة فحينئذٍ لا يخلو إمّا أن تكونَ معرفة الجنس مِرا ةً لمعرفة كلٍّ من أفراد الجنس فهو استغراقي مثاله :

" كلّ إنسـان نـاطـق ضـاحك " أو مـرا ـة لمعرفة حصة الجنس فهو عهد ذهني نحو " دخـلـتُ القريةَ " فمعنى القرية مرا ة لقرية معهودة ، أو مرا ة لمعرفة معنى الجنس بعينه فهو جـنـسـيّ بـمـعـنـى الـخاص ويسمٰى طَبعيًا أيضا نحو : الإنسان نوع فإن " أل " في الإنسان ليسـت لـمـعـرفة أفـراد الإنسـان وحـصـتهٖ بـل لمعرفة أنَّ الإنسان من حيث انّه إنسان نوع والقضية طبعيّة .

المبحث الخامس "في أصل جملة الحمد" :

اصـل " الـحـمدلوليه " جملة فعلية اذا القاعدة : أنّ الجملة الاسمية إذا كان المبتدأ فيها مـصـدرًا فـأصـلهـا جـملة فعلية لتكميل المتعلقات إذ فى المصدر لابدّ من مصدرٍ، وزمان ، ومـكـان وكـلـها موجود في الفعل فأصل الحمد "حَمِدْتُ حمدًا " حُذف الفعل اختصارًا ، والعدول عنه إلى الرفع لقصد الدوام والعدول من النكرة إلى المعرفة لتصحيح الابتدأ .

قوله "لِوَلِيِّهِ" الخ

اللام في " لوليّه " إمّا للتّعلّق فلا إشكال إذًا أو للتّخصيص فيرد الاعتراض الآتي .....

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ تخصيص الحمد بالله تعالى لا يَصحُّ ، لأنَّ الحمد والثناءَ يقالان للمخلوقات أيضا ، فالجواب المشهور أنَّ الحمد للمخلوق حمدٌ للخالق بعينه ، إذ الحمد إنّما يقال بسبب وصف الحميد وخالقُه هو الله تعالى فالحمد بهذا الوجه للمخلوقات حمدٌ للخالق تعالى ، أو المراد بالحمد ههنا حمدٌ كاملٌ ، كما قال بعض العلماء : إنّ الألف واللام للعهد الخارجي ، والمعهود حمدٌ كاملٌ وهولِلّه تعالى لاللمخلوق .

"الولي" :

الولى بمعنى الناصر ، والمحب ، والمتولي ، والحريّ، فالمرادمنه ههنا بمعنى الحرّى؛ لِأن المعاني الثلاثة الأوَل بعيدة أو غير صحيح .

لما ذا عدل المصنف عن الذات إلى الصفة في مقام الحمد ؟

اختار المصنف الصفة مكان الذات لأربعة وجوه :

الوجه الأول : إمّا للتجديد وكلّ جديد لذيذ لأنّ الذات مشهور والصفة غير مشهورة وفيها نوع من الغرابة والجدة والمتعة تكون في اللفظ الغريب .

الوجه الثاني : وإمّاللتعظيم لأنّ الذات مشتمل على الصفات إجمالاً ، لا صراحةً وفي ذكر الصفة تُعلمُ الصفات بالصّراحة ، والوضوح ، والإطلاق .

الوجه الثالث : وإمّاللتعليل وهوالحكم فيه الدليلُ ، والمُدّعىٰ وهنا كذلك لأن إثبات الحمد لمستَحَقّه بسبب الاستحقاق والاستحقاق دليل لثبوت الحمد لأجل القاعدة المشهورة : وهى أنّ كل اسم إذا حُكِمَ على المشتق فالمبدأ (المصدر) دليله .

الوجه الرابع : و إمّاالدعوىٰ التّبادر والتّعين لأن لفظ " الولي " يطلق على كل إنسان وارادةُ اللّٰه من لفظ " الولي "لا يكون إلّا بالتّبادر والتعين .

"استطراد طريف "

لابدّ ههنا من معرفة معنى الحمد ، والحامد ، والمحمود به ، والمحمود عليه فمعنى الأول والثاني معروف ومشهور جدًّا وفي معنى الثالث ، والرابع قولان قول للمناطقة وقول لأهل اللغة .

أمّا المناطقة فقد قالوا إنّ الحمد هو الوصف بالجميل الاختيارى إمّا أن يكون في نفس الأمر الواقع أو في الكلام مطلقاً ، والأوّل محمود عليه والثاني محمود به .

وأهل اللغة يقولون : إن الوصف بالجميل إذا كان مدخولاً لكلمة "على" فهو محمود عليه ، وإلّا فهومحمود به مطلقًا وهنا قول ثالث غير مشهور لأهل الفقه هوأن الوصف بالجميل إذا كان باعثا علىٰ الحمد فهو محمود عليه ، وإلّا فهو محمود به فههنا "الولاية "محمود به عند العربيين .

قوله "والصلوٰة على نَبِيِّهٖ"

وفي ذكر الصلوٰة بعدالحمد وجوهٖ عقليّة ونقليّة .

أمّا النقلية فهى (١) اتباع القرآن الكريم ، حيث قال اللّٰه تعالىٰ ياأيّها الذين اٰمنوا صلّوا عليه الخ (٢) واتباع الحديث النبويّ وقول جعفر بن محمد النّبى صلّى اللّٰه عليه وسلّم قال " مَن صَلّٰى علىّ صلٰوةً في كتابٍ يستغفر الملئكةُ له مادام اسمى في كتابهٖ ، ويرد السّؤال على هذا وذلك أنّ ما قاله جعفر ليس بحديث ، والجواب أنّ ما قاله الراوي لايفهم بالعقل وما لايفهم بالعقل من الراوي لايكون إلّا قول النبي عليه الصلوٰة والسلام واتباع السّلف واداء شكر رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وسلم وتعظيمه لابُدّ منهما أيضًا.

وأمّا العقلية : فانّ محمداً صلّى اللّٰه عليه وسلم واسطة بيننا ، وبين اللّٰه ، والواسطة لامندوحة

منها وبيننا وبين اللّٰه تعالىٰ منافاة ، والإفادة والاستفادة موقوفة على التّناسب وللنبي عليه الصلوٰة والسلام مناسبة لنا ولله وتعظيم الواسطة ضروري عقلاً ونقلاً .

أمّا العقل فهو ظاهر وأمّا النّقل فهو كما قال عليه الصلاة والسلام "من لم يشكرِ الناسَ لم يشكر اللّٰه" أو كما قال .

الصلوٰة لغةً وإصطلاحًا :

أمّا لغةً ، فبمعنى الدعاء وأمّا إصطلاحًا ، فالأركان المخصوصة ، وإذا نسبت إلى اللّٰه تعالىٰ فيكون المراد منها الرحمة مجازًا ، وإذا نسبت إلى العباد وهم الملائكة والأناسي يؤخذ منهامعنى الدعاء والاستغفار حقيقةً ، وإذا نسبت إلى اللّٰه تعالىٰ مع العباد فيؤخذ منها عموم المجاز وهوإيصال النفع .

لما ذا عدل المصنف؁ عن الذّات (محمدٌ) إلى الصفة (النّبي)؟

عدل المصنّف؁ إلى الصفة لوجوهٍ مختلفة إمّا للتّجديد ، أو للتعظيم ، أو للتعليل ، أولدعوى المتبادر ، أو للسجع كما ذكرتُ بأكملها آنفاً .

تعريف النبي : أمّا تعريف النبى فهوعند الجمهور إنسان رجل بَعَثَه اللّٰه إلى الخلق لتبليغ الأحكام الشرعية إلى المخلوقات سواء كان معه كتاب متجدّد أو لا وتقييده بالإنسان احترازًا عن الملئكة وبالمذكر عن المؤنّث ، ومن قال : إن مريم عليها السلام كانت نبيّةً فهذا القول باطل لا أصل له ، ويرد السؤال على هذا التعريف .

السّؤال : خرج آدم عليه السلام من هذا التعريف ، لأنه لم يُبلّغ أحدًا إذ ليس فى زمانه أحدٌ سوى حواء عليها السلام وهي كانت مسلمةً .

الجواب عنه : المراد بالتبليغ معناه العام سواء بالفعل ، أو بالقوّة ، والمآل ، فآدم عليه السلام قد بلّغ مآلاً .

تعريف الرّسول : الرسول إنسان رجل بعثه اللّٰه تعالىٰ إلى الخلق لتبليغ الأحكام الشرعية إلى

المخلوقات ومعه كتاب متجدّد فيرد السؤال على هذاالتعريف .

السؤال : إن إسماعيل عليه السلام رسول لكن ليس معه كتابٌ .

الجواب عنه : إنَّ قيدالإرسال إلى قوم متجدد مأخوذ في تعريفه .

السؤال والجواب عنه :

الصلوٰة على الرسول أتمّ ، فلِم قال الشارح : الصلوٰة على النّبى ولم يقل الصلوٰة على الرسول ؟ فالجواب عنه بوجوهٍ شتّٰى :

الأوّل : إن اللّٰه تعالى أمرنا بالصلوٰة على النبيّ لا بالصلوٰة على الرّسول . كمافي الآية المباركة التي فيها أمَرَ بالصلوةَ .

الثانى : لموافقة السّجع .

الثالث : إن لفظ الرسول عام يطلق على كل إنسان بخلاف النبي فإنه خاص .

السّؤال والجواب عنه :

وهو إنّ الصلوٰة جملة دعائية وهى إنشاء "والحمد" جملة خبريّة فلا يصح العطف فالجواب عنه بوجهين :

الأوّل : المراد بالحمد إنشا الحمد ، وهو أيضًا إنشاءٌ .

الثانى : نلاحظُ الجملةَ من حيث الجملة مع قطع النظر عن الإخبار والإنشاء .

قوله "وعلى آله وأصحابه المتأدبين بآدابه"

"الآل" جمع آلة ، والآلة أداة العمل والفعل .

ثم سُمِّيَ عيال الرجل وأتباعه وغلمانه وعشيرته لأنهم كالآلات للإنسان إعانةً في الأعمال والاكتساب ، بل كل فرد لكل فرد من العيال والأقارب كذلك .

---

(١) وإن أردت زيادة البحث حول الآل والأهل فارجع إلى "النفح السهل إلى مباحث الآل والأهل" للشيخ البازي المتوفى ١٤١٩ه

وقد قيل : الأهل إلى الأهل أسرع من السيل إلى السهل (١) "والأصحاب" جمع صحب وهو من رأى النبي عليه الصلوة والسلام مطلقا وآمن به ومات على حالة الإسلام ولم يقع الارتداد منه في حياته .

قوله "المتأدبين بآدابه"

فإن قيل : إن الإضافة في "بآدابه" تفيد المساواة فيكون كلهم متساو بين مع النبي صلى الله عليه وسلم في التأديب ولا مساواة بينهم .

فالجواب عنه : إنّ الإضافة على أربعة أنواع مثل الف ولام وههنا للجنس فلاتلزم المساواة .

قوله "أمّابعد فهذه" :

إلى هنا انتهت خطبة الكتاب وقد حان أوان الشروع في ديباجة الكتاب

و"أمّا" على نوعين ، تفصيليّ وإستئنافيّ ، ووجه الحصر بينهما .

إن كان ماقبل أمّا إجمالاً فما بعدها تفصيل فهي تفصيلية ، وإن لم يكن ما قبل أمّا اجمالاً فهي استئنافية وههنا القسم الثاني .

"أمّا بعد"

أصله : "مهما يكن من شيءٍ بعد الحمد ، والثناء" فوقعت كلمة أمّا مكان اسم هو (مهما) مبتدأ ، وفعل هو (يكن) شرط وتضمَّنَتْ "أمّا" معناهما فَلِتَضَمّنها معنى الشرط لزمتها الفاءُ اللّازمة للشرط غالبًا ولتضمّنها معنى الابتدا لَزِمَها لصوقُ الاسم اللازم للمبتدأ قضاءً بحق ماكان وإبقاءً له بقدر الإمكان وذلك الاختصار والإيجاز في التلفظ والكتابة لأنّ في "مهما" أربعة أحرفٍ وفي "أمّا" ثلاثة كتابةً و"أمّا" أخصر من "مهما" تلفُّظًا أيضًا

مقصد الشارح في ديباجته :

يذكرفي ديباجة الكتاب خمسة أشياء

الأوّل : يصف الشّرح تشويقًا وترغيبًا .

الثاني : يمدح الماتنَ ضمنًا والمتن صريحًا .

الثالث : يدعو للمصنفؒ أداءً لشكره .

الرابع : يذكر الباعثَ على التصنيف والشرح لهذا المتن .

الخامس : يبتهل ويتضرع إلى الله سبحانه بقوله : و" ما توفيقي إلا بالله ".

" بعد " قال الأنباريؒ في كتابه " الأضداد " حول كلمة " بعد " : وهو حرف من الأضداد ، يكون بمعنى التأخير ، وهوالذي يفهمه الناس ولايحتاج مع شهرته إلى ذكر الشواهد له ، وقديكون بمعنى " قبل " قال الله عزّوجلّ : وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الذَّبُوْرِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ " فمعناه عند بعض الناس من قبل الذّكر ، لأنَّ الذّكرهو القرآن ، والآيات كثيرة .

ففي لفظ " بعد " أربعة أوجه من الإعراب :

الوجه الأوّل : أن يكون مضافًا فيعربُ نَصْبًا على الظرفيّة ، نحو " جئتُكَ قَبْلَ خالدٍ "

الوجه الثاني : ان يحذف المضاف إليه ، وينوىٰ ثبوت لفظه ، فيعرب أيضًا إعراب المذكور نحو قوله تعالىٰ " لِلّٰهِ الأمر من قَبْلِ ومِنْ بَعْدِ " في قراءة .

الوجه الثالث : أنْ يُقْطع عن الإضافة لفظًا ولايكون المضاف إليه في النيّةِ أيضًا .

فيعرب أيضًا الإعرابُ المزبور لكنّه يُنوَّنُ عندئذٍ تقول : جاء قبلاً وبعدًا .

الوجه الرابع : أن يكون المضاف إليه محذوفًا وينوىٰ معناه دون لفظه فيبنىٰ على الضّم ساعتئذٍ كما ههنا في عبارة الجاميؒ (١)

فهذه :

---

(١) وإن أردت التفصيل فارجع إلى كتاب الشيخ موسىٰ الرّوحاني البازي لقدأبدع فيه بحث " أمّابعد " " النجم السعد في مباحث أمّابعد " وأشبع فيه الكلامَ .

هذهٖ اسم الإشاره وهي تحتاج إلى مشار إليه والمشارإليه يحتمل أن يكون لفظاً ومعنىً ونقوشاً ، وتعريف كلّ واحدٍ منها فيما يلي .

"اللّفظ" اللّفظ مايكون في الفم .

"المعنى" مايكون في النّفس .

"النقوش " هذهٖ تكون في الكتاب وغيره .

والفرق بين اللفظ ، والمعنى ظاهر ، وأمّا بين اللّفظ والنقش ، فباعتبارات مختلفة أي إمّا باعتبار الذّات ، أو الكيف ، أوالمحل ، أوالرّؤية .

(١) **أمّا باعتبار الذّات :** فإنّ اللّفظ عرضٌ ، والنقوش جوهر .

(٢) **أمّا باعتبار الكيف :** فإنّ في اللفظ تغييرًا باعتبار الضعف ، والشّدة ، والتّخفيف ، وفي النقوش تغييراً بإعتبار الصغر والكبر ، والطول .

(٣) **وأمّا باعتبار المحل :** فإن محل اللّفظ فمٌ ، ومحل النقوش كتابٌ .

(٤) **وأمّا باعتبار الرّؤية :** فالنُّقوش تُرىٰ بالبصر ، واللّفظ يُسْمَعُ بالأسماع .

والمشار إليه من هذه الثلاثة اللفظُ ، والمعنى ؛ لأنّ النقوش لاتكون مقصودةً في العلم وربّما يكون اللفظ مقصودًا فقط كما في المقامات الحريرية ، وأحياناً اللّفظُ والمعنى كلاهما مقصودان كما في العلوم العربية .

السؤال والجواب عنه :

يردالسّؤالُ المشهوروهوأنّ المشار اليه محسوس مفردٌ لهذهٖ والمعاني ليست بمحسوسةٍ ولا بمفردة .

والجواب عنه : أن المعاني الخاطرة في الذّهن بطريق الإجمال كالمحسوس .

قوله " بحل المشكلات الكافيه " :

الحل وهو بالفتح إبطال الهيئة التركيبيّة ، وبالكسر هو مقابل للحرمة و"التا" فى الكافية للمبالغة إن جعلتَ عَلَمًا للكتاب ، وإن جعلتَ علماً ، واسمًا للرّسالة " فالتاء " للتأنيث أو لنقل الوصفيّة إلى الاسمية ويجرى هذان الاحتمالان .

قوله " المشارق "

اُستعملَ المفردُ ، والمثنّى ، والجمعُ من هذا اللفظ في التّنزيل العزيز فالمفردُ باعتبار الجنس ، والمثنّى باعتبار النّوع وهو الذّهاب والرجوع والجمع باعتبار أفراد المطالع ، والمغارب أي محلهما كما في الحاشية (الشيخ ابن الحاجبؒ ص١٣)

قوله " تغمّده اللّٰه بغفرانه "

" التغمّد " بمعنى الستر مطلقاً والغفران بمعنى سترالذنوب .

ويردالاعتراض هوأنّ ههنا إمّا أن يقدّر المضافُ أولا يقدّر ، فإن قدّر المضافُ فتقدير العبارة هكذا "تغمّدَ تقصيراتِه اللّٰهُ بغفرانه" فيلزم سببية الشئ لنفسه وهو محال و إن لم يقدّر المضافُ فيلزم غفران اللّٰه تعالىٰ لذات المصنّفؒ وهو غير مراد والجواب على الشّقين أنّ العبارة بحذف المضاف وفي غفرانه تجريد أي نفس الستر وإن لم يقدّر المضاف

---

(١) وُلِدَ ابن قتيبة بالكوفة ، ولذلك يقال له : الكوفيّ ووَلِيَ قضاءَ " الدّينورُ " ، ولذلك يقال له : الدِّينَوريّ ، وتوفّي ببغداد سنة ٢٨٦ / ٨٨٩ م في خلافة المعتمد على اللّٰه العباسي أخَذَ عن أ ئمة اللّغة والأدب أمثال : إسحاق بن راهويه ، ومحمد بن زياده الزيادي ، وابي حاتم السجستاني وأخذ عنه إبنهُ القاضي أحمد ، وأبوالقاسم إبراهيم بن محمد بن أيّوب الصائغ ، وأبو محمد محمد عبداللّٰه بن جعفر بن درستويه الفارسي ، وله تصانيف كثيرة ممتعة ومفيدة تناولت معارف أهل زمانه ، قد حذا فيها حذو المبرّزين من معاصريه أمثال : الجاحظ ، وأبى حنيفة الدينوري ، وكان هَمُّ هؤلآء أن يجعلوا اللّغة والشعر والأخبار في متناول الكُتّاب ، الذين بَدَأَ يذيع صَيتُهُم ، ويعلو شأنهم إبّانَ دولةِ بني العباس .

ومن تصانيفه :

غريب القرآن ، مشكل القرآن ، معاني القرآن ، القراء ات ، إعراب القراء ات ، الرَّدُّ على القائل ←

فالمراد بغفرانه كناية عن إحاطة الغفران أو تغمّد بمعنى ستر الذنوب والغفران مطلق الستر .

انتهىٰ

قوله "الشيخ ابن الحاجب"

ألف الوصل فى الأسماء قال ابن قتيبة الدينوريؒ : (١)

"وابن" إذا كان متّصلاً بالاسم وهو صفة كَتَبْتَه بغير ألفٍ تقول:

"هذا محمد بن عبدالله" "ورأيت محمد بن عبدالله" "ومررت بمحمد بن عبدالله" فإن أضفته إلى غير ذلك أثبتَّ الألف نحو قولك "هذا زيد ابنك" و "ابن عَمّك" و "ابن اخيك" وكذلك إذا كان خبرًا كقولك "أظنُّ محمداً ابن عبدالله" "وكان زيدٌ إبن عمرو" "وإنّ زيداً ابنُ عمرٍو" وفي المصحف ﴿وقالت اليهود "عزيرابن الله" قالت النصارىٰ "المسيح ابن الله"﴾ كُتبا بالألف لأنه خبرٌ وإن ثنّيتَ الابنَ ألحقت فيه الألفَ صفةً كان أو خبراً فقلتَ : قال "عبدالله وزيدٌ إبنا محمدٍ كذا وكذا"، "وأظنُّ عبدالله وزيداً ابني محمدٍ" وإن أنتَ ذكرتَ ابناً بغيراسم فقلتَ "جاء نا ابن عبدالله" كتبتَهُ بالألف وإن نسبتَهُ إلى غيرأبيه فقلتَ "هذا محمد ابن أخي عبدالله" ألحقت فيه الألف ، وإن نسبتَهُ إلى لقب قد غلب على اسم أبيه أو صناعة مشهورة قدعرف بها كقولك "زيد بن القاضي" و"محمد بن الأمير" لم تُلحق الألف ؛ لأنّ ذلك يقوم مقام اسم الأب .

← بخلق القرآن ، آداب القرآءة ، غريب الحديث ، إصلاح غلط أبي عبيدة ، مشكل الحديث ، المسائل والأجوبة ، دلائل النّبوة ، جامع الفقه ، كتاب الأشربة ، الرَّدُّ على المشبّهة ، أدب الكاتب ، عيون الشّعر ، ديوان الكتاب ، تقويم اللّسان ، خلق الإنسان ، كتاب الخيل ، كتاب الأنواء ، جامع النّحو الكبير ، جامع النّحو الصّغير ، الميسر والقداح ، فضل العرب على العجم ، عيون الأخبار ، طبقات الشعراء ، الحكاية والمحكى ، فوائدالدُّرّ ، حكم الأمثال ، آداب العشرة ، كتاب العلم ، تعبيرالرّؤيا ، الجوابات الحاضرة ، الجرائيم ، كتاب المعارف ، الشعروالشعراء ، ذكرها محمد إسماعيل عبدالله الصّاوى في مقدمته على المعارف لابن قتيبةؒ .

وإذا أنت لم تُلحق في "ابن" ألفاً لم تنوّن الاسمَ قبلَه وإن ألحقتَ فيه ألفاً نَوَّنْتَ الاسمَ .

وتكتب "هذه هند ابنة فلان" بالألف وبالهاء فإذا أسقَطْتَ الألف كتبتَ "هذهِ هند بنت فلان" بالتّاء .

وقال غيره :إذا أدخلتَ فيه الألف أثبتَّ التّاء وهو أفصح ، قال اللّٰه عزوجلّ ﴿ ومريمَ ابنة عمران ﴾ كتبتَ بالتّاء ، كذا في أدب الكاتب (١)

قوله "وأسْكَنَهٗ"

إمّا مأخوذ من السُّكون المقابل للحركة أو السَّكَن وهو البيت وهو المراد ههنا .

قوله "بُحْبُوْحَةَ جَنَانِهٖ"

قال ابن منظور الإفريقي اللّغوي : البُحْبُوْحَة وسط المَحَلَّة ، وبحبوحة الدار وَسُطُها قال جرير :

قَوْمِي تميم هم القوم الذين هم   ينفون تغْلِبَ عن بحبُوحَةُ الدَّار

وفي الحديث : أنَّه عليه الصلوة والسلام قال من سَرَّهٗ أن يسكن بحبوحة الجنَّةِ فليَلْزَمِ الجماعَةَ فإن الشيطان مع الواحد وهو من الإثنين أبعد .

قال أبوعبيد : أراد بحبوحة الجنّة وسطها وبحبوحة كلِ شيٍّ وسطه وخياره . انتهىٰ

والجِنان بالكسر جمع جَنّةٍ وهى الحديقة ذات الشجر والنّخل وهو المراد ههنا وعند العرب قاعدة : أنّ كلَّ مادة إذا اجتمعت فيها الجيمُ ، والنونُ فيكون فيها معنى الستر وبه سمّى الجِنّ لاستتارهم واختفائهم عن الأبصار ، ومنه سمّى الجَنِين لاستتاره في بطن أُمّه وأمّا الجنان بالفتح ، فالقلب لاستتاره في الصدر ، قال ابن الأعرابي : جَنَانُهم جماعتهم

---

(١) ص١٦٣ ج ١

(٢) من "لسان العرب" لابن منظور الإفريقي ص ٣٩١ / م ، ومن "تهذيب اللّغة" للأزهريؒ ص ٤٩٦ / ١٠

الـكـلـم الـطيّبُ والطيّب هنا صفة للبعض لا للكلم وقبل الجواب عنه لابد من الإشاره إلى معنى التأويل :

التـأويـل لـغةً : مايؤولُ إليه الكلامُ ، وفي الاصطلاح : صرف الكلام من الظاهر إلى خلافه وهو على ثلا ثة أنحاءٍ .

(١) إما بتقدير العبارة .

(٢) أو بالمجاز أي استعمال اللّفظ لعلاقة .

(٣) أو باعتبار المآل والعاقبة .

فـنـجـيـب : الـمـرادُ مـن التّأويل المعنى الثالث هنا ؛ لأن المجاز لايراد لأن العلاقة مـعـدومة وكذا التقدير أيضا لايصحّ لأنّ بعض الكلم يَصْعد وبعضه لا يصعد لايُعْلَمُ إلاّ في المآل والعاقبة والآخرة ؛لأن العلمَ به عنداللّٰه فتعيّن المعنى الثالثُ وهوالمآل ، والعاقبة ، فلم يصحّ التقدير ببعض .

والجواب عن قولهما :

وهوأنَّ تلك القاعدة التي ذكرتموها ليست بكليّة إنما هي قاعدة أكثرية .

التحقيق الثالث في " ال " للكلمة :

ولـمّا فرغ المصنّف الفاضل من التحقيق الثاني طَفِقَ يُعَيِّنُ " أل " من أقسامها الأربعة مرادًا في " الكلمة " فأراد البَحْثَ من قسميها الجنسي ، والعهد الخارجي؛ لأنّ قسميها الأخيرين الاستـغـراقـيّ ، والـعهد الذهني لايصلحان أن يكونا مرادين في هذا المقام ؛لأنّ الاستغْراقي لايصدق هنا وذلك لأنّه يشمل كل فرد و الفرد معين وهو المذكور على ألسنة النحاة لاغير ، وكذا العهد الذهني لايمكن أن يكون مراداً ؛ لأنّه في حكم النكرة وتعريف المجهول غير جائز فتعيّن القسمان الأوّلان والراجح من بينهما الجنسُ فلهذا قدّمه المصنّف وأردفه الثّاني

(١) راجع " المحرم " لآفنديؒ

الرّسالة اسم المصدر بمعنى الإرسال لغةً وأمّا في الاصطلاح فمعناها ماصَغُرَ حجمه وكبر علمه وعَمَّ نفعه .

قوله " هضمًا "

مصدر من باب ضرب يضرب وهوالكسر واظهار التّواضع والتّذلل .

السؤال والجواب عنه :

" هضما " مفعول له إمّا للنفيّ أوللمنفي كلاهما لايصحّ لأنَّ المفعول له قَيْدٌ للفعل المذكور وإذا دخل النفي في الكلام يتوجّه إلى القيد أيضًا مثل : " لم يأت القوم أجمعونَ فيكون معناه التّصدير والهضم معدوم فأصل الجواب بأنَّ " هضمًا " قيدللنفي لا للمنفي لأنّه مقدم في الصورة والمقدم أولى بالتقييد أي الترك للهضم . كذا في باسولي شرح ملّا جامي

الفائدة :

أن النفي إذا دخل على الكلام الذي فيه قيد فبأىّ شيءٍ يُعرف أنّه قيد للنفي لا للمنفي لأنّه مشترك فلا بدّ من القرينة على تعيين أحدهما فإن صحّ تعلّق القيد بالمنفي قبل دخول النفي عليه فهو قيد للمنفي كما في قولهم: لم يأت القوم أجمعون وإن لم يصحّ تعلّقه بالمنفى قبل دخول النفي عليه فهو قيد للنفي كما في مانحن فيه . انتهىٰ

قوله " بتخييل أنّ كتابَه هذا "

غرض الشارح من هذه العبارة بيان طريق الهضم ودفع الاعتراض فهو كمايلي

السؤال والجواب عنه :

وهو أنّ الحمد عبادة والعبادة تَتِمُّ بالهضم ههنا فيلزم مخالفة السّلف الصّالح

---

(١) أخرجه الإمام أبوداؤد في سُننه في " كتاب الأدب " في باب الهدى فى الكلام ص ٦٦٥ / ٢ ، وابن ماجه في النكاح في باب خطبة النكاح ، والدّار قطني في أوّل كتاب الصلاة ، والإمام احمد بن حنبل في مسنده ،←

فأجاب عنه الشّارح بأنّ التواضع أيضاً عبادة .

قوله " حتّى يكون بتركه أقطع "

ففي هذه العبارة إشارة إلى الحديث المشهور وهو كلّ أمرٍ ذي بال لم يبدأ فيه باسم اللّٰه فهو أقطع . (١)

قوله " وبدأ بتعريف الكلمة والكلام "

المقصود من هذه العبارة : توضيح المَتْنِ وجواب سؤال مقدر أيضا تقديره : وهوأنّه كان وظيفة مَنْ يشتغل بالنّحو أن يتعرض في المقصود من المرفوعات ، والمنصوبات والمجرورات إلّا أنّ المصنفؒ بَدَأَ بغير المقصود فأجاب الشارح الجاميؒ بقوله : وبدأ بتعريف الكلمة والكلام ....

قوله " قَدّم الكلمة " :

غرض الشارح من هذه العبارة تمهيد وبيان حسن المتن ودفع الاعتراض فهوكمايلي......

السؤال والجواب عنه :

انّ وضع الألفاظ للإفادة ، والإفادة مربوطة بالكلام لا بالكلمة فَلِمَ قدّم الكلمة على الكلام باعتبار المفهوم والأقسام ؟

فأجاب الشارحؒ وحاصل الجواب أنّ في الكلمة حيثيّات ، فالمصنفؒ نظر إلى أفراد الكلمة ، ومفهومها فَوَجَد أنّ أفراد الكلمة أجزاء لأفراد الكلام وهواسم ، وفعل ، وحرف فالاسم جزء من الجملة الاسمية وهكذا باقي الأفراد ، ومفهومها أيضا جزء من مفهوم الكلام فقدّم مفهومها وأقسامها لتوقّف مفهوم الكلام وأقسامه على مفهومهاوأقسامها .

السؤال والجواب عنه :

انّ في مقولة " قال " تَقَعُ الجملةُ دائما وههنا الأمرُ ليس كذلك ؛ لأن الكلمة ههنا

← وابن حبّان في المقدّمة باب ماجاء في الابتلاء بحبّ اللّٰه .

مـفـرد ، فـالجواب عنه أنّ " قال " ههنا ينبغي أن يكون بمعنى تَكَلَّمَ أو بمعنى الإشارة وإذا كان بمعنى تكلّم أو الإشارة فلايقتضي الجملةَ .

قوله " قيل هي والكلام "

غرض الشارح من هذه العبارة : تارةً الإشارةُ إلى اختلاف أقوال الأئمّة وإلى ضعفها " بقيل " وأحيانا يُحقّقُ العبارةَ تحقيقًا صرفيًّا ، ونحويًّا ، وعربيًّا وكذا يُشير إلى التّحقيقات الأربعة وهى : الأوّل " الكلمة " ، والثاني "الكلم" ، والثالث في " أل" ، والرابع في " التاء "

التحقيق الأول في مجموع الكلمة

ووجه تقديم تحقيق الكلمة على الثلاثة الباقية وهو أنّ الكلمة مذكورة صريحًا بخلاف البواقي؛ لأنها في ضمن الكلمة وكذلك الوجه في تقديم تحقيق الكلم على " أل " و " التاء " لأنّ الكلم معروضٌ و " أل " و " التّاء " عارضتان له فالمعروض مقدم طبعا فقدّمه وضعًا ليوافق الطبع الوضع .

السؤال والجواب عنه :

يرد السّؤال على الشارح الجاميّ أنّه لما ذا ذَكَرَ الكلمةَ بالضمير والكلامَ بالظاهر ؟ فنقول : إنّ الكلمة كانت مذكورةً في المتن وأما الكلام فلم يكن مذكورا صريحاً وكذا هذا المقام مقام الكلمة وكذا يرد السؤال الآخر عليه وهوأنّه ذَكَرَ الكلامَ والمقامُ لايقتضيه فنجيب : بأنّ الكلام والكلمة متحدٌ في المعنى الاشتقاقي. (١)

التحقيق الثاني في الكلم :

ولـمّـافرغ المصنّف رحمه الله عن تحقيق مجموع الكلمة شرع في التحقيق الثاني وذلك الكلم بكسراللام جنس لا جمع قال صاحب اللباب والصّحاح : إنّ الكلم مع التاء

(١) ولقد أشبع الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد المصري الكلام حول الاشتقاق في كتابه "دروس التصريف " فإن أردتَ التّفصيل فإرجع إليه ونحن طويناه مخافة التطويل والسّامة .

للوحدة غالباً وبدونها للجمع وذهب الجمهور إلى أنّه مع التاء للوحدة وبدونها للجنس ، ويؤيّدهم قولُ الإمام الرّضي: .

اعلم أنّ الكلم جنس الكلمة ، مثل " تمر " و " تمرة " وليس المجرّد من التاء من هذا النوع جمعًا لذي التاء كما يجيء تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقّه ان يَقَعَ على القليل والكثير كالعسل ، والماء ، و لكنَّ الكلم لم يستعمل إلّا على مافوق الإثنين . انتهىٰ

مستدل صاحب اللباب والصحاح :

إنّهم يقولون : بأنَّه حيث لايقع على مافوق الاثنين وهذه أمارة الجمع والاستعمال دال على الوضع وكل لفظ إذا لم يقع باعتبار الوضع إلا على الثلاث فهو جمع .

مستدلات الجمهور :

الأوّل : قوله تعالى ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَّوَاضِعِهِ ﴾ حيث أثبت اللّٰه سبحانه للكلم مواضع والمواضع جمع وكذا الضميرفي مواضعه مفرد يَعُوْدُ إلى " الْكَلِمِ " وهذه أمارة الجنس ؛لأنه دَلَّ على القليل والكثير .

الثّاني : قوله تعالى ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ حيث وصف الكلم بالطيب ولوكان جمعًا لكان صفته " الطيّبات " أو " الطيّبة " إذا المطابقة شرط بين الموصوف والصفة فَعُلِمَ أنّه جنس لاجمع .

الثالث : تضعيف الشارح قولهماحيث اورده بصيغة التمريض"قيل"

الرابع : أنّ الكلم يقع تمييزًا من العدد الوسط وهو مفرد منصوب .فتقول:"أحدعشر كلما"

الخامس : أن تصغيره كليم والتصغير يردّ الشيً إلى أصله ولوكان الكلم جمعالماأمكن تصغيره، فلاتصغر"الرجال"وهو جمع بل ترجعه الى مفرده وتصغره ثم تجمعه.

وبعضهم قد أجابوا عن الآية الثانية بأنها مؤوّلةٌ فتقدير ها: إليه يَصْعَدُ بعض

وسوادهم وجَنانُ الناس دُهَمآئهم .(٢)

واعلم :

أن كلمة " إعلم " تجئ باحدىٰ عشرة فائدةً وذلك أنّ كلام الشارح إذا زيدعلىٰ المتن فالغرض منه إمّا :

(١) تمهيد للمتن باعتبار ذكر المبادي .

(٢) وإكمال المقام بذكر اللّوا حق .

(٣) وتوضيح المتن بذكر التعريف والتمثيل .

(٤) وتحقيق اللّغة معنًى لغويًّا .

(٥) والتدقيق الصّرفيّ بذكر الصّيغة والإعلال .

(٦) والتّحقيق النّحوي ببيان الإعراب .

(٧) وبيان فحص أسرار المعاني .

(٨) وتحقيق العبارة بذكر الدلائل .

(٩) والتّدقيق بذكر إثبات الدّليل بالدّليل .

(١٠) الرّد على الماتن حيناً أو على غيره أحياناً .

(١١) دفع دخلٍ مقدر .

وهذه المعاني في أغلب الأوقات تكون في الشرح أمعن النّظرَحينَ مطالة الشّرح تجدُها مبعثرةً في خبايا زوايا الشرح وأمّا " اعلم " فهھنا بمعنى تمهيد وتوطئة للمتن ودفع السؤال والسؤال في" محرم الآفندي " ولابدّ هنا من بيان قاعده : وهي أنّ بعد " اعلم " أنّ المفتوحة تَقع إلاّ إذا دخلت لامُ التأكيد في خبرها فحينئذٍ تقع إنّ المكسورة حتى تبقىٰ الجملة على حالها فتدبّر!

قوله " رسالته "

بقوله : "يمكن" مشيراً إلى ضعفه؛ لأنّ كون اللام الداخلة في المعرّفات لغير الجنس عدول عن جادة الصواب لأنّ التعريف دائما يكون للجنس كذا في المحرم بتصرفٍ يسيرٍ

السؤال والجواب عنه :

إن كانت اللام للجنس فالتاء للوحدة وبينهما منافاة أجاب عنه بقوله : "فلامنافاة بينهما" ؛ لأنّ الوحدة على ثلاثة أنواع : الوحدة الفردية ،والشخصية كرجلٍ وزيدٍ ، والجنسية كالحيوان والنوعية كالإنسان ، والمراد بالوحدة ههناالوحدة الجنسية فلامنافاة فيهما .

التحقيق الرابع في التّاء للكلمة :

قال ابن قتيبة:هاء التانيث تكتب هاءً أبدًا إلاّ أن تضاف إلى مَكْنِيٍّ فتصير تاءً نحو " شجرتك و " ناقتُك " و " رَحْمتُك " وقد كتبوها تاء في مواضع من القرآن ، وهاء في مواضع ، فأمّا من كتبها تاء فعلى الإدراج وأمّا من كتبها هاء فعلى الوقف .وأجمع الكُتّاب على أن كتبوا " السلام عليكم ورحمت الله بالتاء وأعجب إليّ أن تكتبه كله بالهاء على الوقف عليه(١) إلاّ مااجتمعوا عليه في "رحمت الله " خاصّة في أوّل الكتاب وآخره و" هيهات " يوقف عليها بالهاء والتاء والإجماع في كتابتها على التّاء فافهم فإن هذا السّانح عزيز صيده .(٢)

قوله" لفظ "

لمّا فرغ المصنف رحمه الله عن تحقيق المحدود شرع في بيان الحدِّ ، فقال : اللّفظ في اللغة الرّمي ، وغرضه من هذاالتحقيق اللغوي ، وتعيين المعنى المراد ، ودفع السّؤال أيضا لأنّ اللفظ يطلق على الرّمي مطلقاً من الفم ، أو اليد ثم الرّمي ربّما يكون من الفم باللفظ ، أو بغيره كالنواة .

---

(٢) وهذاهوالمعول به في عصورنا.

قوله "يقال"

فيه إشارة إلى أنّ المدعىٰ نقليّ فيثبت بدليلٍ نقلي إذا القاعدة أنّ المدعى إذا كان نقلياً يثبت بدليلٍ نقلي ، واذا كان عقلياً يثبت بدليلٍ عقليّ .

قوله " رميتُها "

فيه إشارة إلى تفسيره الماضيَّ بالماضي ، والمصدَر بالمصدر ، وهو الرّمي

قوله" ثم نقل "

فيه تلميح إلى دفع سوال وهو أن " الكلمة " مبتدأٌ و" لفظ" مصدروهو الخبرهناوالمصدرلا يحمل على المبتدأ ، والخبر يُحْمَلُ على المبتدأ وهنا لا يَصحُّ لأن الخبر وصف محض فبطل الحدّ والمحدود وحاصل الجواب أنّ اللفظ نُقِلَ إلى " ما يتلفظ به الإنسان " فصحّ الحمل ، لأنّه صاربمعنى الملفوظ .

قوله " في عرف "

فيه إيماءٌ إلى معنى النقل وهو منقول عرفيّ خاص وأقسامه مشهورة فلا حاجة إلى البيان .

قوله " إبتداءً "

فيه إيماض إلى جواز الوجهين في النقل أي بالذات أو بالواسطة .

قوله " كالمنوي "

يرد السؤال على الفاضل الجامي رحمه الله وهوأنّه مَثّل المنوي بالكاف وهي للتمثيل فعُلِمَ أنّ الكلمة الحكمية لها أفراد مع أن النحاة قائلون بأن الكلمة الحكمية منحصرة في الضمير المستتر فقط ، والجواب عنه : بأن الكلمة الحكمية مفهوم كليّ لكنه منحصر في فرد واحد كواجب الوجود أو المراد بالمنويّ مجموع " زيدضرب " مقيداً لا مطلقًا .

قوله "وضع"

غـرض الـحـاميّ هنا : توضيح المتن ببيان معنى الوضع اصطلاحًا ودفع السّؤال أيضا وهو أنّ الوضع بالفارسية " نهادن " أو الهيئة الحاصلة للجسم بنسبة بعض أجزاء الجسم إلـى البـعـض وكـلا الـمعنيين يستعمل للجسم الذي هو جوهر فلا يَصِحُّ نسبة الوضع إلى اللفظ الذي هوعرض.

فـأجـاب الشارح رحمه الله بقوله : " تخصيص شيء بشيٍ " الخ وحاصل الجواب أنَّ المراد من الوضع معناه الاصطلاحي الذي هوتخصيص شئ بشيٍ لا اللغوي .

قوله " قيل يخرج "

مـن هـنـا إلـى قوله : " لايبعد " ثلا ثة تحقيقاتٍ ، أوّلها : منشأ السؤال ، ومحلّه ، وثانيها : في الضميمة وثالثها : في تكميل السّوال والجواب .

التحقيق الأوّل منشأ السؤال ، ومحلّه :.

أمّا منشأ السؤال ، فتعريف الوضع من حيث اي‌حتماله للعموم ، والسؤال والجواب كلاهما مذكور في متن الكتاب فلا حاجة الى ذكرهما .

والتحقيق الثاني في الضميمة :

وأمّـا الـضميمة ، فربما تكون مع الاسم كالتنوين في الأسماء ، أو تكون مع الأفعال مثل قد ضَرَبَ أو مع جملة كما في حرفي المشبة بالفعل ، والشرط والجزاء .

والتحقيق الثالث في إكمال السؤال والجواب :

الـمـراد مـنـه كما أنّ السّوال يرد على خروج الحرف هٰكذا يرد على الفعل لعدم فهم النسبة الجزئيّة إلّا بعد ذكر الفاعل ، والجواب عنه كالجواب عن الحرف .

قوله " لَا يُبْعَدُ "

اِعـلـم أنّ " يُـبـعَـدُ " إمّـا مـن بَـعُـدَ يَـبْـعُدَ بمعنى البعد خلاف القرب من المجرد ، أو من الإفـعال بمعنى نسبة البعد من المزيد ، فالقاعدة : فى إستعمال " لَايُبْعَدُ " عند المحقّقين أنّه

إذا ذكر في أيّ مقال ، ومقام من الكتاب فيراد منه الضعف ، والوهن ، وأمّا إذا ذكره السيد السند ، والشارح فالمراد منه جواب من تلقاء أنفسهما، ولكن استعمل هنا التمريضَ على سبيل التواضع ويفهم من الجواب الثّاني أنّ الإطلاق الصحيح في الجواب الأوّل قيد زائد أُعتبر من خارج (مع أنّه يجوز أن يراد من لفظ " أطلق " الإطلاقُ الصحيحُ كما يراد فى الجواب الثانى من " إطلق " استعمال أهل اللّسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم)

والفرق بين هذا الجواب وبين الجواب الذي ذكره بقوله : " وأجيبَ " هوأنّ الجواب الأوّل في تقييد المطلق بقيد صحيح وأمّا في الثاني فتعيين ماهوالمراد وأشار الشارح إلى قوة الجواب الثاني ، وإلى ضعف الجواب الأوّل بقوله : " فلاحاجة إلى اعتبار قيدٍ زائد "

قوله " المعنى ":

السؤال والجواب عنه

وهوأنّ تعريف الكلمة ليس جامعًا لأفراده لخروج الكلمات التي وضعت للكلمات فأجاب عنه بذكر معنى " المعنىٰ " اصطلاحًا ، وهو " ما يقصد بشئ " ، وفي لفظ " ما " تعميم سواء كان لفظًا ، أو غيره أو بحسب الوضع ، أو الاستعمال وسواء كان ممّا يقصد بشئ معناه المطابقي ، أو التضمّني ، والالتزامي.

وقدم الشارح الجامي معناه الاصطلاحي لايجازه وأخّرَ اللُّغَويَ بما فيه إطناب لما فيه ثلا ثة احتمالات حسب الصّيغة فتعريفه الاصطلاحي بمنزلة المفرد ولغويّه بمرتبة المركب فالمفرد يتقدّم على المركب طبعًا ، ووضعًا .

قوله " فهو"

" الفاء " للتفصيل ، وغرض الشارح من هنا : تحقيق لغويّ وعرفيّ فأورد احتمالا ثلا ثاً كماهومذكور في الكتاب فلاحاجة إلى إعادته .

بقيت مسئلةٌ وهي ترجيح احدالوجوه وبيان الأقوى منها فأعلم أنّ أقوى الاحتمالات

عـنـدى هـو الاحـتـمـال الأخيـر لأنّ صيـغة المفعول مشترك بين الظرف المكان ، والمصدر فأينما وجد المفعول فلا بّد فيه من المكان ، والمعنى المصدري .

قوله ولمّا كان المعنى مأخوذًا :

غـرض الشـارح الـجاميّ منه : تعيين المعنى المراد من الوضع ودفع سؤال كما هو مذكور مع جوابه في الشرح ونحن طويناه على غرّه مخافة السآمة عليكم ولمّا لم يذكر الفاضل الجامي معنى التجريد فنذكره الآن إنشاء اللّٰه . فهو كمايلي:

ا لتـجريد : ترك بعض المعاني وأخذ بعض المعاني .وبيانه ترك الشئ الأوّل وهو عبارة عن اللفظ فبقي التخصيص في لفظ الوضع فَخَصّه بقوله " لمعنى"

قوله " فخرج به المهملات "

من هنابدأيذكر فوائد القيود حيث إنّ بعضها جنس وبعضها فصول.

قوله "وبقيت حروف الهجاء"

الـحـروف عـلـى نـوعيـن ، حـروف الـمعاني وحروف المباني وحروف الهجاء هي حروف المباني دون غيرها .

قوله "فإن قلت قد وضع"

فالسؤال والجواب عنه مذكور في الكتاب. ونحن نشير هنا إلى نكتة مهمّة وهي أن السؤال على ضربين وهميّ وتحقيقيّ .

ا لوهميّ : وهو مالايكون له منشأٌ في الخارج .

التحقيقيّ : هومايكون له منشأٌ في الخارج .

وهذا السؤال وهميّ فأنه ليس له منشأ في الخارج ؛لأنّ تعريف الوضع "بما يقصد" أعمّ ، يرد السؤال على الفاضل الجامي أيضًابأنّ هذا السؤال الذي أورده وهميٌّ فلا ينبغي له أن يَجيبَ عن هذا السؤال الوهميّ البَاطل ؟

لأنّ الجواب عن الباطل باطل .

فأجاب المحقق عصام رحمه : بأنّ هذا الجواب مبنيّ على مقدمة وهميّة فأجاب الشارح الجامي عن السؤال الوهمي بطريق الوهم فلاحرج على الشارح .

قوله " فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفرده " الخ

منشأ السؤال ومحلّه لفظ " مفرد "

قوله : " قلنا هذه الألفاظ "

وهنا ثلاثة أشياء الأوّل " هذه الألفاظ " الثاني : " ان الوصلية " الثالث " لكن الاستدراكيّة " لقد أصبحت في العبارة ثلاثة توجيهات .

أمّا التوجيه الأوّل فهو أن " هذه الألفاظ " مبتدأ" وإن كانت " خبر و " إن " وصليّة زائدة ، فيصح الاستدراك " بلكن " .

وامّا التوجيه الثاني فهوأنّ " هذه الالفاظ " مبتدأوخبرها محذوف فيصحّ الاستدراك أيضا .

وامّا التوجيه الثالث فهو أن "هذه الألفاظ " مبتداءٌ ولفظ " لكنها " خبر " فلكنّ" حينئذٍ للارتباط لا للاستدراك كما في قول المناطقة إن كانت الشمس طالعةً ....

قوله : " وقد اجيب عن الإشكالين "

فيه إشارة إلى ضعف هذا الجواب حيث قال : أجيب وأمّا الجواب الذي ذكره الشارح الجامي فهو أقوٰى منه .

قوله : " ولايخفىٰ "

في وضع الضمائر ، والموصولات ، والإشارات أعنى المبهمات مذهبان مذهب السيد السند ومذهب السّعد التفتازاني رحمهما اللّٰه .

أمّا مذهب السيّد الجرجاني فهو أنّ الوضع عام والموضوع له خاص مثل " أنا "

وضع لكل جزئيّ مثل زيد وعمر وهكذا بواسطة أمرٍ كليّ وهو حاكٍ عن نفسه .

وأمّا مذهب السعدؒ فهو أن الوضع عام والموضوع له أيضا عام مثل "أنا" وضع لكل حاكى عن نفسه فيرد عليه أنّا لانجد استعمال الضمائر إلا فى الجزئيات فيكف يكون الموضوع له عامًا وأجيب عنه بأنّ الغرض من هذا الوضع الاستعمالُ في الجزئيات وهو لايضرّ وأمّا أصل الوضع فالمفهوم كليّ لكنّ الاستعمال في الجزئيّات وإن كان خلاف الوضع إلّا أنّه لايضرّ من حيث الاستعمال .

فالمجيب بَنَىٰ كلامَه على مذهب التفتازانيؒ والشارح بَنَىٰ كلامه على مذهب السيد السندؒ فتفكّر حتى لاتزلَّ قدمُك فإنَّ المقام وَعُرٌ سبيله .

قوله : " وهو امّا مجرور"

غرض الجاميؒ هنا : تحقيق نحويٌ وتنبيه على جواز احتمالات ثلاثة الرفع والنصب والجر وكل هذه الاحتمالات مذكورة بما لها وما عليها من الأسئلة والأجوبة فلاحِظْ هناك وأمعنِ النظرَ وَقَدَّمَ احتمالَ المجرور لأنّه كان أقرب إلى " لمعى"

قوله : " كان النكتةُ "

السّؤال يرد هنا هو أنَّ التقدم ههنا إمّا ذاتيّ أو زمانيّ ، فأمّا الزّماني فهولايصح بوجهين .

الأول : أنّ الوضع مقدّم على الأفراد بالذّات لابالزّمان .

والثاني : أن الفعل اذا استعمل في التعريفات تَجَرَّدَ عن المعاني؛ لأنَّه إنُ لم يتجرّد عنها فلايكون التعريف جامعًا لأفراده فلم يكن صيغة الماضي (وُضِعَ) تَنبيهاً على تقدّم الوضع .

أمّا التقدّم الذاتي فهوأيضالايصح هنا ؛لأنّ صيغة الماضى (وضع) لاتَدُلّ على تقدّم الذاتي ، والجواب عنه : أنّ المراد بالتقدّم التقدّم الذاتي واستعملت صيغة الماضي على التقدم الذاتي استعمالا مجازيًا، و إن أردت الإطلاع على التقدم بأقسامه الأربع فإرجع

إلـى كتاب أثير الدين الأبهري " هداية الحكمة " في القسم الثالث منه في " الإلهيات " ولا يستغني عنه من يرغب في العلم للعلم .

نكتة رائعة اطّلع عليها المحقق العصامؒ :

يقول محقق الدّنيا الشيخ عصام الدين رحمه الله : ولايخفىٰ أ نّه في غاية البعد لايـكـاد يستـفـاد مـن العبارة المطلبُ الذي ذكره الشارح الجامي والأولٰى أن يقالَ : إنّ الأصـل فـي الـعـمـل الـفـعل فلمّا كان لوصف الوضع معمول متعدّد اختار فيه صيغة الفعل والأصل في الصفة الإفراد فاختار الإفراد فيمالامعمول له متعدّد .

وإنّـمـا قدّم الصفة الأولٰى : لأ نّه لوقدّم الثانية لأوهمت تقدّمَ الإفراد على الوضع كما يوهمه جعله صفةً للمعنىٰ ولأ نّه أراد ذكر المفرد على وجه يحتمل أن يكون صفةً " للمعنىٰ " وأن يكونَ صفةً " للفظ " ليذهب نفس النّاظر في تعريفه كلّ مذهب .

قولهٗ وأمّا " نصبه "

يـرد السـؤال عـلـى الـفاضل الجاميؒ وهوأنّه لما ذا غيّر أسلوبه في هذا المقام ؟ وكان حقّه أن يقول : وإمّا منصوب كما قال في أخويه .

فـالـجواب عنه إمّا للتفنّن في العبارة أو لإشارة ضعف هذا الاحتمال وأمّا وجه ضعفه فيـرد عـليـه السّـؤال لـفـظًا ومعنىً بخلاف الاحتمالين السابقين ؛لأن السؤال إنما كان يرد عليهما معنىً فقط دون غيره .

قوله " وإنْ لَمْ يُسَاعِدْه رَسْمُ الخَطِّ "

قبل الخوض في تحقيق هذه العبارة لابدّ من ذكر القاعدة في كتابة "الألف " بعد الكلمة المنصوبة وهي أنّ الألف تكتب بعد الكلمة المنصوبة اذا اجتمعت فيه خمسة شرائط .

الأوّل : أن يكون ذلك المنصوب إسمًا ولوكان فعلاً فلاتكتب بها .

الثانى : أن يكون ذلك المنصوب منوّنا ولوكان معرّفا بللام فلاتكتب بها أيضا .

الثالث : أن يكون المنصوب بغير التاء اذ لوكان بالتاء فتصير بالوقف هاءً فلاتكتب بها .

الرابع : وأن لايكون ذلك المنصوب مهموزًا آخره إذ لوكان آخر الإسم المنصوب ذا هـمـزـةٍ فالوقف يكون عليه بالألف فالعرب تكره اجتماع الألفين ألف المنصوب وألف الهمزة .

الخامس : أن نصب الاسم المنصوب لابدّ أن يكون يقينيّا لابحتمل غيره .

السّؤال والجواب عنه :

لـمـاذا لـم يـكـتـب الـمـصنف ابن حاجبؒ ألفًا في آخر الاسم المنصوب في كتابه فـأجـاب الـفـاضـل الـملا جاميؒ بقوله وإن لم يساعده رسم الخط يعني أن نصبه ليس على اليَقِيْنِ بل يحتمل وجهين آخرين أيضًا .

وعلى احتمال الحالية ترد الأسئلة الثلاثة الآتية .

الأوّل : وهوأنّ الحال تكون من الفاعل ، أوالمفعول به وهنا كلاهما مفقود .

الثانى : لابدّ لعامل الحال أن يكون فعلاً .

الثالث : ذو الـحـال اذا كان نكرة يجب تقديم الحال عليه وهنا ذوالحال نكره رغم ذلك لم تُقدّم ؟ فأجاب الشارح رحمه اللّٰه بأنّ " مفردًا " حال من " لمعنى " و" لمعنى" مفعول به لـكـن بـواسـطة اللاّم فـاستطاع " مفردا " أن يكون حالاً من " لمعنى " المفعول به بواسطة اللاّم وكذا العامل فيه " وضع" وهو فعلٌ .

قوله لا يخفىٰ على الفطن

غـرض الشـارح مـن هذه العبارة إيراد السّؤال على ابن الحاجبؒ حيث انه رجّح جانب المعنىٰ في النحو دون اللفظ رغم أنّ النحوي لايهمّه أمر المعنىٰ فقط.

فأجاب أعوان ابن الحاجب رحمه الله عنه بأنّ أهم الأمور في النّحو هوإدراك المعنىٰ حيث يشير إلى هذا القول السيّد الشريفُ الجرجانيّ في كتابه المشهور بالفارسيّة " نحومير" ويؤيّد رأى ابن الحاجب حيث يُرشد التلميذَ الابتدائيّ إلى طريق المطالعة ما ملَخّصهٗ .... في الصفحة الخامسة من الكتاب .

بدانکہ چون کلمات جملہ بسیار باشد، اسم، فعل وحرف را با یک دیگر تمیز باید کردن ونظر کردن کہ معرب است یا مبنی، عامل است یا معمول و باید دانستن کہ تعلّق کلمات با یک دیگر چگونہ است تا مسند، مسندالیہ پیدا گردد، ومعنیٰ جملہ بتحقیق معلوم شود ۱۲

وهنا نرى في آخر هذه الأسطر لفظ " معنى " وفيه شاهد قوي لقول ابن الحاجبؒ حيث أدخل مثل عبدالله في معنى المفرد ...... فتدبّر

وقوله " وما أورده صاحب المفصلؒ " :

قصد الشارح من نقل كلام صاحب المفصلؒ : الموازنة بين تعريفي ابن الحاجب وصاحب المفصل ـ أثابهما الله ـ حيث يقول بتعبيره السلسال وماأورده صاحب المفصل الزمخشري الذي قيل فيه :

ما فهم القرآن إلّا الأعرَجَان أحدهما الزّمخشرى والآخرمن الجرجان

وهو الغيّور القوّالة وإمام المعتزلة حيث يقول

إنّ قومي تجمعوا وبقتلي تحدّثوا

لاأبالي بجمعهم كل جمع مؤنث

والموازنة بين الكلامين مبسوط غاية البسط في الشرح والحاشية فانظر هناك .

قوله " وهى أى الكلمة " :

ولمّافرغ عن تعريف الكلمة شرع في تقسيمها ،

اعلم أن الفائدة في التعريفات ثلا ثة .

(١) لتحصل معرفة المعرف (٢) وليصحّ البحث عن أحواله (٣) وليصحّ تقسيمه أيضا ، وأمّا الفائدة في التقسيمات فمعرفة أقسام المعرف وصحّة البحث عن أحوال الأقسام

ماهو الوجه في تقديم التعريف على التقسيم ؟

إنّ بالتّعريف تَحْصل المعرفة في الذهن ، وبالتقسيم تحصل المعرفة فى الخارج والأمر الذّهني مقدّم على الخارجي فلذا قدّمه المصنفُ على الأقسام ومقصد الشارح من هذا التفسير بقوله أي تعيين المرجع ودفع السؤال.

وأما في مرجع الضمير ففيه أربعة احتمالات .

الأوّل : الضمير امّا راجع إلى قوله " مفرد " وذا لايصحّ ،إذ لا مطابقة بين الراجع والمرجع وأيضا التقسيم لايصح لأنه إنّما يكون من المعرَّف " بالفتح " لا من المعرِّف " بالكسر "

الثاني : وامّا راجع إلى قوله " معنى " وهولايصح أيضا بهذين الوجهين السابقين وأن " المعنى " أيضا ليس باسم ، وفعل ، وحرف .

الثالث : أو راجع إلى قوله " لفظ " وهو لايصحّ أيضا لأنّه ليس بمنحصرٍ في الأقسام الثلاثة إذ اللفظ ربّما يكون مهملاً أو مركباً .

الرابع : أو راجع إلى " الكلمة " وهذا الاحتمال راجح وصحيح لكن يلزم حمل الأشياء المتعددة المبائنة على الشئ الواحد وهولايجوز ، فأجاب الشارح رحمه الله بأنّ الضمير راجع إلى " الكلمة " وكذا التعريف والتقسيم عند المنطقيّين من قبيل التصورات والحكم والحمل من قبيل التصديقات وهو ليس بمقصود ههنا وأشار إلى هذا القول اللّطيف بقوله ومنقسمة إلى هذه الأقسام الثلا ثة .

قوله " ومنقسمة إلى هذه الأقسام الثلا ثة "

فيه إيماءٌ إلى دفع الإلزام المذكور من قبلُ وكذا إشارة إلى أنّ المقصود في هذا المقام التقسيم لاالحمل فلا يرد السّؤال المذكور .

وفـي قوله " هذه الأقسام الثلا ثة " إشارة إلى أنّ هذا التقسيم تقسيم الكلي إلى جزئيّاته وفـي مثـل هـذا التـقسيم الحكمُ مقدّمٌ على العطف فلايلزم حمل المتعدد على الواحد وفي تـقسيم الكل إلى أجزائه يكون العطف مقدّماً على الحكم مثل السكنجبين ، ماءٌ ، وعسلٌ ، وخلّ . وهذا يعلم من التدبّر في لفظ " الأقسام الثلا ثة " إذ لو كان هذا التقسيم تقسيم الكل إلـى الأجـزاء لـقال الشارح الفاضلُ : إلى هذه الأجزاء ، وحاصل قول الشارح : أي الكلمة منقسمة تفسير لقوله إسم وفعل وحرف ، ليس بتقدير و كذا " الواو " هنا بمعنى " أو " .

ومـن قـال : إنّ " هـي " مبتـداءٌ ومـنـقسـمة خبـره فضعيف جدًّا ، إذ لوصَحَّ هذا الاحتـمـال كـان ينبـغـي أن يكون الاسمُ الفعل والحرف مجرورًا " بإلى " أو منصوبًا بنزع الخافض ولكنّ الأمر ليس كذلك .

ومـن قـال : إنّ الـمـطابقة معدومة بين المبتداء والخبر فالجواب عنه المطابقة مشروطة بستة شرائط كما هى مذكورةفي " الخادمة " فارجع إليه.

قوله " منحصرة "

غـرض الـجـاميّ من هذه العبارة : بيان المدّعىٰ لدليل الحصر ؛لأنّ كلّ دليلٍ لابدّ أن يـكـون له مُدّعى ، الحصر علىٰ أربعة أنواع عقليّ وقطعي وجعليّ واستغراقي ، وأمّا هٰهنا إمّا عـقـلـي : وهو مايفهم من ذوات الأقسام دائر بين النفي ، والإثبات وإمّا قطعيّ : وهومايفهم من دليلٍ خارجيّ وأمّا القسمان الأخيران فلاتصح ارادتهما .

قوله " لأنهما أى الكلمة "

مقصد الجاميّ منها : بيان المعنى وتكميل المقام لاالتقدير وكذا دفع سؤال يرد وهو أنّ حـصرالكلمة في الدلالة وعدمها باطل ، إذ يصحّ أن يوجد هناك قسم غير هما ليست فيه الـدلالةُ وعـدمها فأجاب الشارح بقوله : وحاصله أن غير هذين القسمين لايوجد إذ الوضع فـي تـعريف الكلمة ملحوظ ومذكور والوضع يستلزم الدلالة وكلّ إسم لايكون فيه الدلالة

فلايكون كلمةً والمقصود هنا حصر الكلمة الدالّة لاالكلمة المطلقة .

قوله " من صفتها "

مراد الشارح الجامي من هذا التقدير : جواب سؤال مشهور وكذا الردّ على الشارحين الآخرين .

السؤال والجواب عنه :

وهو أنّ قوله " أن تَدُلَّ " خبر لقوله " لأنّ " واسمها هو الضمير الراجع إلى الكلمة فلابدّ أن يكون الخبر محمولاً على الاسم رغم أنّ الخبر وصف صرف لايحمل على الذات فأجاب المحققون بأجوبة مختلفة وهي كما يلي :

(١) قدّر بعض الشرّاح " إنّ دلالتها أن تدل "

(٢) وبعضهم قدّروا " إنّ صفتها أن تدل "

(٣) وبعضهم قدّروا بأنّ لفظ أن تدُلّ بتأويل المصدر بمعنى الدلالة من حمل الخاص على العام .والسيد السندؒ فرّق بين المصدر الذّاتي والمصدر التأويلي وهوبأنّ الثاني يحمل ، وأمّا التقدير الأوّل فهو غيرُ مرضيّ من وجوهٍ .

الأوّل : يلزم التقدير في جانب المبتداء بدون أيّ ضرورة وذا لايجوز .

الثاني : يلزم تقسيم الشيْ إلى نفسه وهو الدلالة وإلى غيره وهو عدمها .

الثالث : لايصحّ قوله " الثاني الحرف " ؛لأنّ الحرف هو الدّال لا الدلالة .

وأمّا التقدير الثاني فهو أيضا غير مرضي عند الشارح من وجوهٍ :

الأوّل : التقدير بدون الضرورة .

الثاني : يلزم عدم الحصر بيد أن صفات الكلمة غير محصورة إذ لوأتى ب" من " لدلّت على التّبعيض .

الثالث : لايصح التقسيم أيضا إذ التقسيم للكلمة لاللصّفة .

وأمّا التقدير الثالث ففيه يلزم التأويل في التأويل وهو غير مرضيّ عند العرب .

وأمّا مذهب السيد السندؒ : فقد سلّمنا الفرق بين المصدرين في اللفظ ولكن لانسلّم الفرق بينهما في المعنىٰ وأمّا الحمل فهو باعتبار المعنى لااللفظ . وجملة القول المرضيّ عند الجامي وغيره من المحققين وهو " من صفتها " خبر مقدّم و " أن تَدُلَّ " مبتدأ مؤخر فمجموع الجملة خبر "لأنها "

قوله " كائن "

فيه إشارة إلى أنّ " في نفسها " متعلق بظرف مستقر وهو " كان " وكذا جواب وهمٍ تقديره :" في نفسها" إمّامتعلق " بمعنى " فيلزم حينئذٍ ظرفيّة الشيً لنفسه ، أو متعلق ب "أن تَدُلَّ "وهو أيضا لايصحّ لأن صلة " تدل " لا تأتي " في " بل تأتي " باء " أو " علىٰ " ، فأجاب الشارح بقوله" كائن " يعني أنه متعلق " بكائن " لاغير .

قوله" أي في نفس الكلمة "

هذه العبارة جواب سؤالٍ يرد على المصنف ابن الحاجبؒ وذلك أنّ " الكلمة " ليست بظرف زمانٍ ولا مكانٍ فلاتصلح أن تكون ظرفًا . وحاصل الجواب أنّ الظرف على نوعين حقيقي مجازي وهنا الظرف من القسم الثاني أي المجازي وذلك يعلم من كلمة " في " لذلك نجد قاعدةً في اللغة العربية حول الظرف خذ فعلاً تَعدّىٰ " بفي " على سبيل المثال .

(بحث طريف حول " في ")

كيف يتعدّىٰ " دخل " ؟ اذا كان المدخول فيه غير ظرف حقيقي تعدّى إليه " دخل " " بفي " ، نحو دخلتُ في الأمر ، " ودخلت في غمار الناس " ومنه " فَادْخُلِي فِي عِبادِ " أي : في جملة عبادي الصالحين ، واذا كان المدخول فيه ظرفًا حقيقيّاً تعدّى إليه في الغالب بغير وساطة "في" ومنه " وَادْخُلِي جَنَّتِي "

قوله " القسم الثاني "

غـرضـه : تقدير الموصوف ودفع وهم وهو أنّ المراد "بالثاني" إمّا لفظ " ا لثاني" فلايصح ل؛أنّ لفظ " الثاني" الاسم الفاعل لاالحرف وإمّا معناه فهوأيضا لايصحّ ؛لأن معنى " الثاني" "دوم " بالفارسية فهو لايكون حرفًا فأجاب بتقدير الموصوف بأنّ "الثاني" صفة " للقسم"

قوله " وَإنّما سُمِّيَ"

غـرض الـجـاميّ منه : بيان وجه التسمية ، وبيان ذكر المناسبة بين المعنى المراد وبين المعنى الموضوع له .

قوله " أي جَانبٍ مقابلٍ "

مقصدالجاميّ من هذه العبارة : دفع وهمٍ ، وهوأنّ الحرف رُبّما يقع في وسط الكلام أيـضا كما في قولك "زيد في المدرسة " لافي الطَّرَفِ أبدًا . فأجاب عنه بقوله : أي بجانب مقابل للاسم والفعل .

قوله " حَيثُ يَقَعَانِ "

غـرضـه مـن هـذه الـعبارة : دفع دخل مقدرٍ : وهوأنّ الحرفَ وأخويه مثمالان إذ كلّ واحـدٍ مـنهـمـا مشتـرك فـي الـجـنـس والـفـصلٍ فلا تَصِحُّ المقابلة .فأجاب عنه بأنّ المراد بـالـمـقـابـلة بـاعتبـار أنّهما يقعان في الكلام عُمدةً بخلاف الحرف حيث لايقع عمدةً في الكلام .

قوله " ذلك المعنى "

مـقصد الشارح من هذه العبارة : أمران تعيين المرجع ودفع وهـم وأمّا مرجعه فهو " الـمـعـنـى " وذلك إن لـم يَرْجِع الضمير إليه فيرجع إذاً إلى لفظ " الأول " وهو اسمٌ لايقترن بزمانٍ ! فأجاب عنه بأنّ الضمير يرجع إلى " المعنى " وهويقترنُ بزمانٍ .

قوله " أي حِيْنَ يُفْهَمُ "

مراد الشارح من هذه العبارة دفع وهم نشأ من قوله : أعني الماضي والحال والاستقبال . وذلك أنّ هذه الثلا ثة فيها زمان أيضا مع أنها ليست بأفعال .

فأجاب عنه بقوله : " مقارنًا له " أي حيث وجد الفعلُ فيقترن الزّمان به وهنا ليس كذلك لأنّ معنى الأزمنة يفهم منهابغير الاقتران .

قوله " سُمّي به لتضمّنه الفعل اللّغوي وهوالمصدر"

وهذا مشهور بتسمية الكل باسم الجزء وتحقيق ذلك : أنّ الفعل على نوعين لغوي واصطلاحي :

الفعل اللغوي : عبارة عن المعنى الحدثي أي المصدري.

والفعل الاصطلاحي : عبارة عن ثلا ثة أشياء (١) الحدث (٢) والزّمان (٣) النسبة إلى الفاعل ، فالفعل اللغوي جزء من الفعل الاصطلاحي فلذا قال الشارح العلاّمة : لتضمّنه الفعل اللغوي وهوالمصدر ، ونحن نسمّي الفعل بالفعل الاصطلاحي إذ لا اعتبار بالمعاني لأنّ في التعريفات الاعتبار بالألفاظ .

قوله " وقد علم بذلك أى بوجه الحصر"

في "الواو " احتمالات أربعة وأمّا عند صاحب الكشاف فهي اعتراضية وهويقول بعموم الجملة الاعتراضية سواء كانت في الوسط أم في غيره بخلاف الجمهور ومقصد الشارح من هذه العبارة تعيينُ المشار إليه أيضا وكذا دفع وهمٍ وهو فيمايلي :

السؤال والجواب عنه :

وهو أنّ المذكورَ من قبلُ شيئان ، وبهذين لايعلم حدُّ كلٍّ واحدٍ منها فكيف قال: و " قد علم بذلك" الخ فأجاب عنه بقول : أي بوجه الحصر لاغير فتَعيَّنَ المشار إليه أيضا .

قوله "وليس المراد بالحد"

هذا جواب سؤال مقدر وهو أنّكم قُلتم " حَدٌّ " والتعريف بالحد يشتمل على الذاتيات والعرضيات وهنا ليس كذلك .فأجاب عنه بأنّ المراد " بالحد " الحد النّحوي الاصطلاحي لا المنطقي يعني المعرف الجامع لأفراده والمانع عن دخول غيره .

قوله " لِلّٰه دَرُّ المصنّفؒ "

الدَّرُ في اللغة اللبن : وفيه خير كثير عند العرب إذ به معاشهم فأريدَ به الخير مجازًا ، فيقال في الذّم " لادَرَّ دَرُّهٗ " أي لا كَثُرَ خيره ، وفي المدح " لِلّٰه دَرُّهٗ " وذلك ؛لأنّ العرب إذا عَظَّمُوا شيئًا نسبوه إلى اللّٰه سبحانه قصدًا إلى أنّ غيره لايَقْدِرُ عليه ، والمعنى على كلٍّ تَعَجَّبُوْا من لَبَنِ أُمٍّ رَبّت به كاملاً في العلم والقدرة إلى غير ذلك من الصفات الكاملة .

كذا في "عبدالغفور" (١)

قوله " الكلام في اللغة "

فيه إشارة إلى دفع سؤال مقدر وهو أنّ تعريف ابن الحاجبؒ للكلام هوالمعنى الاصطلاحي للكلام فأين التعريف اللّغوي له . فأجاب عنه بقوله : مايتكلم به قليلاً كان أو كثيرًا ، وكذا هذا أوان الشروع في المقصد .

قوله " ماتضمَّنَ أي لَفظٌ "

فيه إشارة إلى شيئين أحدهما : إلى أنّ " ما " إسمية فهي موصوفة ، وثانيهما: إلى دفع سؤال مقدّر تقديره فيما يلي :

---

(١) رضي الدّين عبدالغفورا للاري ينتهي نسبه إلى أسرة سعدبن عبادة رضي اللّٰه عنه ،أخذ عن الجاميؒ ولازمه وصحبه في التصوّف أيضًا وكان الجامي يحبه و يمدحه فقدقال:

ہرجا کہ فہم ودانش مرغ بود شکاری　　　بازیست تیز رفتار عبدالغفور لاری

علّق على كتب أستاذه الجامي (١) حاشية نفحات الأنس (٢) حاشية الفوائد الضيائية ، وتوفّي في شعبان ٩١٢ھ ودفن في هرات بجانب قبر مُلّا جاميؒ ، من "تذكرة مصنّفين درس نظامى "

السؤال والجواب عنه :

وهـو أنّ " مـا " لاتخلوإمّا أن تكونَ حَرُفِيَّةً أو إسميّةً ، فالحرفيّةُ إمّا زائدة أو مصدريّة أو نـافيّة ، وكلُّ واحدٍ منها باطلٌ ، أمّا الزائدة فلأنّ فيها يلزم الحكم وهوليس بمقصودٍ ؛لأنّ الـمقام مقام التعريف ولايكون الحكم مقصودًا في التعريفاتَ . وأمّا المصدريّة فهي لاتصحّ أيـضا إذ فيها يلزم حمل الوصف الصرف على الذّات وذا لايجوز . وأمّا النافية فهي لاتصلح هـنا أيضا إذ فيها يلزم الكذب على الماتن فأجاب الشارح بأنّ هذه الاحتمالات إنّما تكون إذا كانَتْ حرفيّةً وأمّا هنا فهي اسميّة لا غير .

ويَـرِدُ السـؤال الآخـر عـلـى " الاسـمية " وهو أنّ الاسميّة إمّا عبارة عن الكلام فيلزم أخذ الـمـحـدود فـي الـحـد ، وإمّـا عبارة عن الشيْ فلايكون التعريف مانعًا عن دخول الغير ، اذ يـدخـل فيـه " الـفـم " لأنّـه أيضًا تَضَمَّنَ كلمتين ويدخل الجدارُ فيه ؛لأنّه متضمّن للنقوش ، فـأجـاب عـنـه أيـضا بأن المراد من الاسميّة هى لفظ لاغير .أيْ لفظ تَضَمَّنَ ، فَخَرَجَ الفم ، والجدار .

قوله " حقيقةً أو حُكْمًا "

فيه إشارةٌ إلى تحقيقه النّحوي وكذا إيماءٌ إلى التّعميم .

قوله " بالإسناد أي تضمّنًا حاصلاً "

مـقـصـد الشـارح من هذه العبارة : الإشارة إلى متعلق " بالإسناد" ودفع وهمٍ وهو فيما يلي :.

السّؤال والجواب عنه :

وهـو أنّ " بالإسناد " إمّا متعلّقٌ ب "كلمتين " أو ب "تضمّن" وكلاهما لايصحّ ؛لأنّ الأوّل جـامدٌ وأمّا الثاني أي تضمن فَصِلَتُهُ لاتأتي " الباء" فأجاب عنه الشارح بقوله : تضمّنًا

حاصلاً أنّه متعلق بمفعول مطلق وذلك " حاصلاً " فيرد الاعتراض الآخر وهو أنّ " حاصلاً " لايخلو إمّا أن يكونَ مفعولا به وهولايصحّ إذ لاحاجةَ إلى المفعول الثاني " لتضمّن " وإمّا أن يكون مفعولاً فيه وذا أيضا لايصح ؛ لأنّه ليس بظرف زمان ولامكانٍ ، وإمّا أن يكون مفعولاً مطلقًا وذا أيضا لايصحّ إذ الفعل أي تضمّن ليس بمعنى "حاصلا " فأجاب عنه أيضا بقوله : تضمّنًا حاصلاً أنّه متعلّق باعتبار الموصوف المقدّر .

قوله " بسبب الإسناد "

فيه إشارة إلى أنّ الباء فيه للسببيّة لا للعوض ولا للآلة .

قوله " الإسناد نسبة إحدى "

غرضه : تعريف الإسناد حتى يعلم الإسناد الكلامي والإسناد الذهني فالأوّل يفهم من الكلام في الخارج والثاني يفهم من الكلام في الذهن .

فتعريفه : بنسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرىٰ ، إسنادٌ كلامي

وكذا تعريفه : بنسبة معنى إحدى الكلمتين إلى الأُخرىٰ إسناد ذهنيٌّ .

قوله"وحيث كانت الكلمتان "

هدفه: بيان فوائد القيود والتّعميم وإشارة إلى جواب سؤال وهو أنّ الكلمة إذا أُطلقت فيراد منها الفرد الحقيقي وهنا كذلك لم يكن تعريفها جامعًا لجميع أفراده .

فأجاب عنه حيث كانت الكلمتان أعمّ من أن تكونا حقيقةً أو حُكمية

قوله " اعلم "

مقصده من هذه العبارة : بيان أحوال المتعلقات وبيان الاختلاف ، وكلّها مذكور في كلام الشارح بعبارته الواضحة الفصيحة .

قوله " ثمّ إعلم "

غرض الشارح العلّام : بيان حال الجملة والنسبة بينها وبين الكلام وكذا

الاختلاف بينهما ودفع سؤال أيضا .تقديره فيما يلي :

وهو أنّ الشّارح رحمه الله عرّف الكلمةَ والكلامَ ولم يعرّف الجملة فأجاب عنه " باعلم " وهو ظاهر من عبارة الشارح مفصلاً حيث لا حاجة إلى إعادته مخافة التطويل .

قوله " لايحصل "

غرضه : تفسير اللفظ الغريب بالمشهور وكذا تعيين المشار إليه .

قوله " الإسناد لابدّ له من مسند ومسند إليه "

السّؤال والجواب عنه :

ان الإسناد إمّا في المسند أو في المسند إليه إذ لايمكن أن يكون فيهما دفعةً وإلّا يلزم وجود عرضٍ واحدٍ في محلين وذا باطلٌ . أو لم يكن فيهما إذًا يلزم وجود العرض بدون القيام فهو باطل أيضا . فأجاب عنه : أنّ الإسناد قائم بأحدهما ولكن نُسب إلى الآخر أيضاً .

قوله " الإسم مادَلَّ "

مقصد الشارح من هذه العبارة : الإشارة إلى أنّ " ما " اسميّة وموصوفة وكذا إخراج الدّوال الأربعة والاحتمالات الأخرى وكذا الأسئلة والأجوبة ههنا بعينها فيما سبق تحت قول المصنفؒ " ماتضمّن " .

قوله " كائن "

فيه ردّ على بعض الشارحين حيث انّهم قالوا في تعلّق " في نفسه " : إنّه متعلّق ب "دل " و " في " هنا بمعنى " الباء " مجازًا .

فردّ عليهم بقوله إنّه متعلق ب "كائن " والمجاز في التعريفات مهجور عند المحققين

قوله " أي في نفس مادلَّ "

مقصده من هذه العبارة تعيين المرجع ودفع سؤال أيضا هو كمايلي :

السؤال والجواب عنه :

ان الضمير في " في نفسه " إمّا راجع إلى نفسه أو إلى معنًى أو إلى كلمة " ما " أو إلى "اسمٍ " وكلٌّ منها باطل .

أمّا الأوّل : ففيه يلزم ظرفية الشئ لنفسه .

وأمّا الثاني : ففيه يَلزم ظرفية الشئ لنفسه أيضا .

وأمّا الثالث : ففيه يلزم عدم المطابقة بين الراجع والمرجع .

وأمّا الرابع : فيلزم فيه أخذ المحدود في الحد .

فأجاب عنه الشارح بقوله : أي ما دَلَّ يعني أنّ الضمير راجع إلى " ما " وهو مذكرٌ لفظًا وإن كان مؤنثا معنًى .

قوله " قال المصنفؒ في الإيضاح "

ههنا مقصدان : مقصد المصنفؒ ومقصد الشارحؒ

أمّا مقصد المصنف من هذه العبارة فأربعة :

الأوّل : تعيين المرجع وأشار إليه بقوله : " الضمير في مَادَلَّ " .

الثاني : تصحيح عبارة المفصّل وتصحيح معناها وأشار إليه بقوله : " أي مادَلَّ على معنىً باعتباره في نفسه . الخ

الثالث : توضيح عبارة المفصل بذكر النظير وأشار إليه بقوله : كقولك الدّار في نفسها الخ

الرابع : تفريع معنى الحرف على الاسم وأشار إليه بقوله : ولذلك قِيل : الحرف مادَلَّ على معنى في غيره الخ

السؤال والجواب عنه :

يرد الاشكال على ابن الحاجب بإرجاعه الضمير إلى المعنىٰ وهوإذًا يلزم ظرفية الشئ لنفسه . فأجاب عنه بقولهٰ مادَلَّ الخ حاصل الجواب فأعلم أن الظرف على نوعين حقيقيٌّ وتشبيهيٌّ .

المراد من الحقيقي هوالزمان والمكان ، التشبيهي ماليس كذلك ثم التشبيهي على قسمين التشبيه في الاشتمال والتشبيه في الانتقال يعني كما أنّ الظرف مشتمل على المظروف كذلك الشئ مشتمل على شئ فيصح دخول " في " في مثل هذا الظرف ، وكذاالحال في الانتقال إنَّ بانتقال الظرف ينتقل المظروف كما أنّ الشئ ينتقل بانتقال شئ آخر فيصح دخول " في " عليه . وفي هذاالمقام الظرف تشبيهيّ يعني ينتقل معنى الاسم بالذّات إلى الذّهن فجاز ظرفيّة الشئ لنفسه وأمّا في الظرف الحقيقى فلايجوز ظرفيّة الشئ لنفسه .

وأمّا مقصد الشارح الجاميؒ :

وغرض الجامی من نقل کلام المصنفؒ توطئة وتمهيد لمحصوله ، وإظهار الفرق بين کلام صاحب المفصل بإرجاع الضمير إلی " المعنی " وبين کلام المصنفؒ بإرجاع الضمير إلی " ما "

قوله " ومحصوله "

إنّ هنالك الفاظًا تُستَخدَمُ فی هذا المعنی فيقال محصّل الکلام ومناطه وتوضيحه وتفصيله ، وجملته ، وخلاصته ، وبيانه ، وحاصله ، وأشباه ذلك من المصطلحات الكتابية .

والضّمير فيه يرجع إلی ماقاله المصنّف ابن الحاجبؒ فيصير المحصول متعلقًا بکلامه ، وأنّ لفظ " المحصول " مصدر مثل محلوف ، وميسور ، ومعسور ، ومجلود ، ومعقول إلی غير ذلك من المصادر ، ومعناه الحاصل والرأي كما في قول العرب " مالفلان محصول ولامعقول " أي لارأيٌ ولا تمييز .

وغرض الشارح من هذه العبارة بيان التفصيل المذكور في الإيضاح أوّلًا وتوضيح معنی الاسم ، والحرف بالتّشبيه ثانياً ، وتوجيه آخر لاستعماله الاسمَ ثالثًا وبيان الفرق بين معنی الاسم والحرف بالأحکام رابعًا وتوضيح العبارة بذکر التمثيل خامسًا ، وتصحيح عبارة القوم سادسًا .

وقوله " ماذکره بعض المحققين "

مراده من البعض " السيّد الجرجانيُ " هوأوّلُ من تصدّی لمباحث الاسم وأتی لإثبات المقصد بأصول الفلسفة ثم جاء الجاميؒ من بعده فنقل في المحصول کلام السيد وفي الحاصل فَصّله وطَبّقه بأصول النحو بمالامزيد عليه فللشاکرين علی السيدؒ والجاميؒ ثناءٌ ولو لاهما لبقيتْ وَصْمةٌ علی النّحاة أبدًا .

قوله " كماأنّ في الخارج "

أشار إلى التفصيل والتوضيح بذكر التشبيه والخارج الذي هومقابل لظرف الذهن .

" بحث لطيف حول لفظ الخارج "

وللخارج عند المحققين معان شَتّٰى منها : " نفس الأمر " كمايقال : هذا الحكم ثابت في الخارج أي في نفس الأمر بدون فرض الفارض ويعارضه الفرض ومنها : " المحكي عنه " الذي يكون للخبر دون الإنشاء ويقابله الحكاية . ومنها : " العرضي " ويقابله الدّاخل ومنها : ماذكرناه في بداية الأسطر .

قوله " موجودًا "

الموجود على قسمين خارجيٌّ وذهنيٌّ :

ووجه الحصر: أنّ محل الموجود لايخلو إمّا أن يَتَرَتّب عليه الأ ثرُ أو لا فالأوّل خارجي ، والثاني ذهنيّ ، مثاله : كالنّار تحرق في الخارج ولاتُحرق الدّماغ والذّهن ، وكذا الخارجيّ خارج من المشاعر والذّهنيّ ليس بخارج عنها . ثم الموجود الخارجي على نوعين قائمٌ بالذّات ويسمّٰى جوهرًا وقائمٌ بالغير ويسمّٰى عرضًا .

ووجه الحصر :

وهوأن الموجود في وجوده الخارجي إمّاموجود بالذّات بدون أمر آخر ، أو بواسطة أمر آخر فالأوّل يسمّٰى جوهرًا قائما بالذات والثاني يسمّٰى عرضا قائما بالغير . ثم الموجود في وجوده الذهني أيضا على نوعين مدرك تبعًا ومدرك قصدًا .

وجه حصره :

أن انتقاله إلى الذهن إمّا بانتقال أمر آخر أو ينتقل الذهن ، وينظره العقل ، ويلحظهٗ بالذات ، فالأوّل مدرك تبعًا والثاني مدرك قصدًا ، إذا عرفت هذا فافهم مثال الاسم والحرف ومعناهما على هذا النمط ، فالأوّل أي المدرك تبعاً مثال الحرف والثاني أي

المدرك قصدًا مثال الاسم فمعنى الاسم مشابه بالجوهر ومعنى الحرف مشابه بالعرض ملخّصه أن معنى الاسم لايحتاج في وجوده الخارجي ولافي وجوده الذّهني إلى الغير كالجوهر وأمّا معنى الحرف فمحتاج إلى الغير في وجوده الذهني والخارجي كالعرض، فتدبّر لذا يقال بالمثال يصير العسير يسيرًا ويقنص الصيد أسيرًا .

قوله " مدرَك قصدًا "

يلاحظ العقل في الانتقال إلى الذهن بالذات .

قوله " يَصْلَحُ "

فيه إشارة إلى الفرق بين أحكام الاسم معنًى وبين أحكام الحرف معنًى .

قوله " وهو مدرك تبعًا "

يرد الإشكال على الشارح وهوأنّ في كلامه تدافُعًا ، وذلك إذ يعلم من قوله : " تبعًا " أنّ معنى متعلّقه موقوف عليه ومعنى الحرف موقوف وأيضا يُعلم من قوله : أنّ معنى الحرف موقوف عليه ومعنى متعلّقه موقوف إذ آلة الشئ موقوف عليه لشيٍ .

نقول في الجواب : إنّ في متعلّقه اعتبارين اعتبار بالذات واعتبارًا بخصوصيّة الظرف ، فباعتبار الذّات موقوف عليه وباعتبار خصوصيّة الظرف موقوف إذ الظرفيّة لاتوجد بدون " في " كما في الإسناد فإنّه أمر إضافي لايوجد بدون مسند ومسند إليه فهما موقوف عليهما وباعتبار خصوصيّة هذا الوصف موقوف بهما إذ لولم يكن الإسناد فلم يكن المسند والمسند إليه هذا المثال في المختصر فانظر هناك .

قوله " لزمه تعقل متعلّقه "

السؤال والجواب عنه :

انّ الإبتداء من الأمور الإضافية فلا يستقلّ بالمفهوميّة حتىٰ يذكر المضاف اليه فَلِمَ قال الشارح : مستقل بالمفهومية ؟

فـأجاب عنه : بأ نّا لانسلّم أنّه من الأمور الإضافية لكن ذكر المضاف اليه ومتعلّقه علـى سبيـل التبع والإجمال؛ لأنّ الابتداء من مطلق الشيً لامن شيً مخصوص وهناك فرق بيـن متـعلّق معنى الاسم وبين متعلّق معنى الحرف وذلك أنّ تصوّر تعقّلِ متعلّقِ معنى الاسم يـكـون عـلـى سبيـل التبع والإجمال وفي معنى الحرف عكسه أى تصوّر تعقّلِ معناه يكون تفصيلاً وقصدًا .

قوله " وهذاهوالمرادبقولهم "

مقصد الشارح الجاميؒ من هذه العبارة تصحيح عبارة القوم ودفع وهم أيضاً كمايلي :

السّؤال والجواب عنه :

وهـوأن يـكـون مـعـنـى " في نفس الكَلمة " إمّا باعتبار الظرفيّة وهذا كذبٌ إذالمعنى حاصلٌ في الذهن لا في نفس الكلمة ، وإمّا باعتبار الدّلالة أي كون الكلمة دالّةً على المعنىٰ وعـلـى هـذا ، الـحرفُ أيضا دالٌّ على المعنى . فأجاب عنه الشارح بقوله :"وهذا هوالمراد بـقـولهـم " وحاصل الجواب : أنّ المراد بكون المعنىٰ في " نفس الكلمة " من غير انضمام كلمة أخرىٰ لاالظرفية ولا الدّلالة . ويجاب أيضا بأنّ الظّرفَ تشبيهيٌّ .

قوله " بين السير والبصرة "

السّؤال والجواب عنه :

وهـوأنّ مـعـنـى الـحـرف حالةٌ بين السير والبصرة والحالة عرضٌ فلايخلو إمّا أن تكون قـائـمةً بهـمـا فيلزم قيامُ عرضٍ واحدٍ بمحلّين وهذا باطلٌ أولاتكون بل تكون بين بين فيلزم وجـود عـرض بـدون الـمـحـل فهو أيضا باطل . قلنا : إنّها قائم بأحدهما والنسبة إلى الغير وإلى هذا أشار في النكتة .

قوله " جعله آلةً "

مقصدالشارح من هذه العبارة : بيان الفرق بين الابتداء الكلي وهومعنى الاسم وبين

الابتداء الجزئي وهو معنى الحرف .

قوله " والحاصل "

السّؤال والجواب عنه :

يُعلم من المثال المذكور (الابتدأ) أمر واحدٌ إذا لاحظهُ العقل قصداً كان معنىً اسميًّا وإذا لاحظه من حيث انّه حالة بين السير والبصرة كان مدلولاً حرفيًّا . فأجاب عنه الشارح الجاميّ مفصّلاً في " الحاصل " وكذا وَضَّح كلام السيدّ وابن الحاجبؒ حيث لايبقىٰ بعده غبارٌ ولاقتامٌ ولاحاجةالى تفصيلٍ .

لماذا قدّم الجاميّ المحصولَ على الحاصل ؟

فالجواب : إنّ في المحصول نوعًا من الإبهام والإجمال فقدّم المبهم المجمل والحاصل لم يكن فيه إبهام وإجمال فأخّره ، وأيضافان في المحصول بيانَ ملخّصِ قولِ السيدّ وابن الحاجبؒ فلهذا أرجع في " المحصول " ولم يأت بالضمير في " الحاصل " ثم إنّ السيّد نَقَلَ كلام ابن الحاجب في حاشيته على " ا لمطول " وهناك قال " محصوله " فقلّده الجاميّ أيضاً وكذا السيّد يكثر إستعمال لفظ " المحصول " في كتبه كما لايخفىٰ على من يطالع كتبه . وكذا المحصول بمعنى الرأي كما أشرنا إليه آنفًا فيه إشارة أيضاً إلى أنَّ رأي السيّدؒ وابن الحاجبؒ واحدٌ . (١)

قوله " وإذا عرفت هذا "

الغرض منه توطئةٌ وتمهيدٌ لجواز وجهٍ في كلام المصنّف وكذا بيان الفرق بين كلام المصنف ابن الحاجبؒ وصاحب المفصّلؒ .

---

(١) وإن أردت التفصيل فارجع إلى " بغية الكامل السامي في المحصول والحاصل " للشيخ البازي الروحانيؒ .

قوله " ففي هذا الكتاب "

فيه إشارة إلى جواز الوجهين أي إرجاع الضمير المجرور إلى " ما " الموصولة ، وإلى " المعنىٰ " ، والمراد من الكتاب " الكافية " لابن الحاجبؒ إلّا أنّ هناك فرقًا في عبارتي " الكافية " و " الإيضاح " ؛ لأنّ ابن الحاجبؒ أرجع الضمير إلى " الكلمة " في " الكافية " في دليل الحصر ثم للموافقة أرجع في تعريف الإسم إليها ، ولم يرجع الضمير إلى الكلمة في الإيضاح ؛ لأنّه لم يذكر دليل الحصر فيه ولهٰذا جزم المصنفؒ هناك برجوع الضمير إلى المعنىٰ ؛ لأنّ الإيضاح شرح المفصّل لأجل أنّ عبارة المفصّل ظاهرة في إرجاع الضمير إلى المعنىٰ . وخُلاصة مايفهم من فحوىٰ الكلام : أنّ المفصّل للزمخشريؒ وشرحه الإيضاح لابن الحاجبؒ وعبارتهما تدل على رجوع الضمير إلى " المعنىٰ " في كتابيهما ، أمّا " الكافية " ففيه الضمير في دليل الحصر وكذا في تعريف الاسم يرجع إلى " ما " التى بمعنى الكلمة .

قوله " ولمّا كان الفعل دالًّا "

غرضه توطئة وتمهيد للمتن ودفع وهمٍ كمايلي :

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّه لاحاجة إلى قوله " غير مقترن " ؛لأن بعض القيود جنس وبعضها فصول ، فبقيد " مادَلَّ ، على معنى " دخل الحرفُ والفعلُ وبقيد " في نفسه " خرج الحرف والفعلُ أيضا : لأنّ الحرف والفعل غير مستقلّين أيضاً إذ معنى الفعل المطابقي مركبٌ من المستقل وهو الحدث ، وغير المستقل وهو النسبة والزمان ، والمركب من المستقل وغير المستقل غيرُ مستقلٍ ؛لأنّ النّتيجةَ تَتبَعُ الأخسَّ الأرْذَلَ ، فلاحاجة إلى إخراجه بقيدٍ زائدٍ .

فاحتاج المصنفؒ إلى إخراجه فأخرجه بقوله : " غير مقترن بأحد الأزمنة الثلا ثة " .

قوله " المراد بعدم الإقتران "

الـغرض منه : دفع وهـم وتعيين عدم الاقتران إذاالاقتران على نوعين بحسب الوضع وبحسب الاستعمال وههنا المراد منهما الأوّل :

السّؤال والجواب عنه :

انّ تعريف الاسم غير جامع لخروج أسماء الأفعال عنه فإنّ معانيها غير مقترنة بأحد الإزمنة الثلا ثة . فـدفعه بقوله : والمراد بعدم الاقتـران أن يكون بحسب الوضع الأوّل فدخل فيه اسماء الأفعال .

قوله " لأنّ جميعها إمّا منقولة عن المصادر "

الـمـصـادر عـلى نوعين المصادر الأصليّة باعتبار اصل الوضع بالمعنى المصدري وغير الأصـليّة بـاعتبار الاستعمال والنقل نحو " صه " فإنه في الأصل من أسماء الأصوات ثم نقل عنه إلى المعنى المصدري وهو السكوت ثم نقل عنه إلى معنى " أسكت " .

وفي لفظ " جميعها " إشكال وفي جوابه فائدة فانظرمايلي :

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ ضمير " منقولة " إمّا راجع إلى لفظ " جميع " أو إلى ضميره أمّا الأوّل فغير صحيح من وجهين لفظًا ومعنىً .

أمّـا لفظًا : فلعدم المطابقة بين الراجع والمرجع فيجاب عنه بأنّ المضاف يكسِبُ من المضاف إليه التأنيثَ كما يكسب التعريفَ كما هو في مظانّه .

وأمّـا مـعـنـىً : فـلـعدم صحّةِ قولِ الشّارح ولزوم كِذبه أيضاً إذ قال : "جميعها منقولة " ، ثم قال : " جميعهما غير منقولة " .

وأمّـا الثـانـي فهـو أن يـكـون راجـعًا إلى ضمير " الجمع " وهو خلاف القاعدة إذ خـ[illegible] الـمبتـدأ إذا كـان مشتـقًّا فالضمير يرجع إلى المبتدأ وكذا إذا وقع التركيب الإضا[illegible] فضمير الخبر يرجع إلى المضاف لا إلى المضاف إليه .

قلنا : الضمير راجع إلى " الجميع " ولايلزم الكذب ، إذ المراد من الجميع من حيث الجنس لامن حيث هوهو ، والجنس يوجد بوجود البعض .

فحاصله : بعضها موجود في المصادر وبعضها في غيرها ، أو يقال : إنّ اسم " إنّ " وخبرها محذوف وهو منقولة ، فتقدير العبارة : إنّ جميعها منقولةٌ وبعضها إمّا منقولةٌ عن المصادر الأصليّة ، أو عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتًا .

قوله " ولَمَّا فَرَغَ "

غرضهٗ : توطئة وتمهيد للمتن وذكر العلاقة بين ماقبل هذه العبارة وبين مابعدها وكذا دفع وهمٍ كما يلي :

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ الشارح الجاميّ لما ذا ذكر خواصَ الاسم ومعرفة الاسم كانت حاصلةً بتعريفه ؟ فأجاب عنه : ليفيد زيادة معرفةٍ به فحاصل الجواب أنّ الخواص تفيدالمعرفة الخارجيّةللاسم وبالتعريف تحصل معرفته الذهنيّة، وأمّا العلاقة فهي أنّ مابعدها وما قبلها متعلقان بالاسم .

قوله " مُنَبِّهًا "

السّؤال والجواب عنه :

يُعلم من لفظ " خواص " أنّ للا سم خواص كثيرةً ، ويفهم من لفظ "من التبعيضيّة " القِلّةُ ، فيلزم أن يكون الشئ الواحدُ قليلاً وكثيرًا .

فأجاب المُلاّ جاميّ : إنّما فَعلَ ذلك منبّهًا بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن " التبعيضيّة " على أ نّ ماذكره بعضٌ منها .والخواص جمع خاصة ومِنَ النّاسِ مَن يقول : إنّها جمع خَصِيُصَةٍ وهو خطأ فاحشٌ ؛لأنّ الخصيصة واحدة الخصائصِ كما هو معروف .

قوله " خاصّة الشئ "

فيه إشارةٌ إلى أنّ الخاصّة من الأمور الإضافيّة .

قوله " وهي إمّا شاملةٌ "

ذكر المصنفؒ في تعريف الخاصة جزئين وجوديًّا وعدميًّا .

وهـذا التقسيم باعتبار الجزء الوجودي، ولم يذكر المصنفؒ باعتبار الجزء العدمي وهي خاصّة حقيقيّة وإضافيّة .

أمّا الأوّل ، فهو مالايوجد في جميع أغياره مثل ضاحك بالنّسبة إلى الإنسان ،

وأمّـا الثـانـي ، فهـو مـالايـوجـد فـي بعض اغياره مثل الماشي خاصّةُ الإنسان بالنسبة إلى الجمادات : الشجرِ ، والحجرِ ، والمدرِ .

قوله " فمن خواص الاسم "

الغرض منه تعيين المرجع فقط لاغير .

قوله " لام التعريف "

السّؤال والجواب عنه :

وهـو أنّ اللّام لا تـختصُّ بالاسم فقط بل منها لام الأمر ، ولام التاكيد ، ولام الابتداء وكـلٌّ واحد منها يدخل على الفعل أيضاً . فأجاب عنه بأنّ المراد من اللّام هنا " لام التعريف " لاغيرها .

قوله " ولو قال "

غرضه : الردُّ على المصنفؒ ظاهرًا وأمّا في الحقيقة فبيان أسرار المتن ورموزه .

قوله " لم يَتَعَرَّضْ "

التّعرض على نوعين :

الأول : بذكر العطف مثل أن يقول : دخول اللّام والميم .

الثاني : أن يعبّر بحرف التعريف .

قوله "لِعَدَمِ شُهُرَتِه"

والمشهور قديكون مقابلاً للتحقيق وقديكون مقابلاً لغير فصيحٍ لكنّ الثاني هو المراد هنا .

السّؤال والجواب عنه :

إذا كانت الميم غير فصيحة فَلِمَ ذكره النّبي صلّى الله عليه وسلم مع أنّه أفصح الفصحاء بيد أنّه من قريشٍ ؟

قلنا : ذكره في جواب السائل لتفهيمه إذ ليس عند السائل علم بحروف التعريف ؛لأنّه كان يعرف من حروف التعريف ميماً فقط .

"بحث طريف"

يُستدلّ لقواعد النّحو بألفاظ القرآن الكريم ، وأمّا الاستشهاد بلفظ الحديث ففيه ثلاثة مذاهب ، قيل : مطلقاً يجوز به ، وقيل : مطلقاً لايجوز إذفيه احتمال أنّ لفظه ليس من النّبي صلى الله عليه وسلّم ، وقيل : يجوز ببعضه إذا كان راويه ثقةً ولايجوز إذا لم يكن راويه ثقةً ، فتدبّر .

قوله : "في اختياره"

السّؤال والجواب عنه ؛

لماذا قال المصنفّ : اللاّم فقط دون الألف واللام ماهو السرّ ؟

فأجاب عنه : وفي اختياره اللاّمَ إشارةٌ إلى أنّ المختار عنده ماذهب إليه سيبويهٌ من أنّ أداة التعريف هي اللاّم وحدها .

قوله " وأمّا الخليل "

منه يريد بيانَ مذهب الخليلؒ كما هو مذكور في الكتاب مفصلاً لاحاجة إلى إعادته ثانيا

السّؤال والجواب عنه :

يـرد على الإمام الخليل أنّ الهمزة جزءٌ لكلمةِ التعريف فلما ذا تُحذفُ أحيانًا ؟ قلنا : إنّها كثيرة الاستعمال وهو يقتضي التخفيف فَجَرَتْ عليها أحكام الوصل مع أنّها قطعيّةٌ .

قوله " المبرّدؒ "

مـذهبـه مـذكور في الكتاب مفصّلاً إلّا أنّه يردالإشكال على مذهبه كما ورد على الإمـام خـليلؒ .والمحاكمة بين المذاهب الثلاثة هوأنّ مذهب سيبويه أصحُّ ؛لأنّها أي اللّام لاتسـقـطُ أبدًا وأمّا الهمزة مع اللام أو وحدها فرُبّما تسقطُ في درج الكلام وهذا دليلٌ على وَهْنِ المذهبَينِ الأخرينِ .

قوله " وإنّما اختصَّ "

الـغـرض منه : بيان وجه اختصاص لام التعريف بالاسم وأظهر منه قول الرّضيؒ حيـث قال : وإنّما اختصمت لام التعريف بالاسم ، لكونها موضوعةً لتعيين الذّات المدلول عـليهـا مـطابقةً في نفس الدّال ، والفعل لايدلّ على الذّات إلّا تَضَمُّنًا ، والحرف مدلوله في غيره لافي نفسه ، وأمّا قول الشاعر :

يَقُوْلُ الْخَنٰى وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إلى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّ عُ

فـليسـت اللّام فيـه لـلتـعـريف ، بـل هو اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول ، وهو معنى ذلك شاذ قبيح لايَجيءُ إلّا في ضرورة الشعر .

قوله "ومنها دُخُولُ الْجَرِّ"

غرضه تعيين معنى العطف ، ودفع وهمٍ أيضا .

السّؤال والجواب عنه :

وهـو أنّ المعطوف عليه في السابق إمّا " الخواص " وإمّا" الدّخول" وكلاهما باطلٌ

.فأجاب عنه بأنّه عطف على اللّام لاعلى الخواص ولا على الدخول حتّى يلزم المحظور .

قوله " وإنّما أختصّ دخولُ الجَرِّ "

مقصده : تحقيق المتن ببيان الصغرىٰ والكبرىٰ والنتيجة .

قوله " لأنّه أثر حرف الجَرِّ "

فيه إشارة إلى الصغرٰى .

قوله "ودخول حرف الجرّ لفظًا أو تقديرًا "

فيه إشارة إلى الكبرٰى .

قوله " فينبغي "

إشارة إلى النّتيجة .

قوله " وأمّا الإضافة اللّفظيّة "

فيه إيماء إلى تكميل المقام والمتن ودفع دخلٍ أيضاً وهو كمايلي:

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّكم قلتُم الآن إنّ الجَرّ أثر حرف الجرّ حيثُ وجد الأثر يوجد المؤثّر (حرف الجرّ) أيضا ونحن نجد أثَرَ الجَرِ حيثُ لانجد حرف الجرّ أصلاً كما في الإضافة اللفظيّة .فأجاب عنه الجاميؒ : أمّا الإضافة اللفظيّة فهي فرع للمعنويّة وهي خاصّة بالاسم فينبغي أن لايخالفَ الأصلَ ؛لأنّ حرف الجرّ يكون مقدّرًا في الاضافة المعنويّة .

قوله " بأقسامه "

غرضه : تعيين قسم الألف واللام في " التنوين " ، وكان يمكن أن تكون " أل " فيه للاستغراق فيكون المعنىٰ : كلّ أقسام التنوين مختصٌّ بالاسم وليس كذلك ،

فقال الجاميؒ : الاستثناء ملحوظ فيه وإن كانت " أل "للاستغراق .

قوله " وهو بالرّفع "

مقصده : التحقيق النّحوي ودفع اعتراض تقديره فيما يلي :

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ الإسنادَ إمّا عطفٌ على " التّنوين " أو على " الجَرِّ " وكلاهما مُنتفيان هنا؛ لأنّ الـدخول بـه اللّحوق من صفاتِ اللّفظ والإسنادُ أمرٌ معنويٌّ . فأجاب عنه : هو بالرّفع عطفٌ على الدُّخول لا على الجَرِّ ولا على التنوين .

قوله " المرادُ به كَوْنُ "

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ الإسناد لايكون إلاّ في المسند إليه أو في المسند وكلاهما باطلٌ إذ لو كان في المسند فيلزَم أن يكون الفعل اسماً إذ رُبَّما يوجد المسندُ فعلاً فَبَطَلَ أن يكون الإسناد مختصًّا بالمسند وكذا لو كان في المسند إليه إذ قد يكون الفعل أيضاً مسندًا إليه كما في هذه الآية " وَإِذَا قِيْلَ لَهُمْ امِنُوا " وهنا " امِنُوْ " وقع مسندًا إليه " لِقِيْلَ " ، فأجاب عنه : بأنّ الإسناد هناك بمعنى المصدر المجهول أي كون الشيًّ مسندًا إليه والآيةمؤوّلة " بهذا " فتقدير العبارة هكذاوإذا قيل لهم " هذا " .

قوله " منها الإضافة "

قال الإمام الرّضي وهو يُبَيّنُ وجهَ اختصاص الإضافة بالاسم ما مُلَخَّصُهٗ : وإنّما اختصّ الإضافة ، أي كون الشيء مضافًا بالاسم ؛ لأنّ المضاف إمّا مُتَخَصّصٌ كما في " غلام رجُلٍ " ، وإمّا متعرّفٌ ، كما في "غلام زيدٍ " والتعرّف والتّخصص من خصائص الاسم كما مرّ في لام التعريف . وأمّا الإضافة في نحو " ضارب زيدٍ " و " حسن الوجه " ، " مؤدب الخدام " وإن لم تخصّص المضاف ولم تعرّفه ، فهي فرع الإضافة المخصّصة ،

فلايكون المضاف أيضاً في مثلها إلّا اسماً ، كذا في الرّضي (١) وما قَصَدُ نا في إيراد كلام الرّضي إلّا تفهيم متن الجاميؒ .

قوله " وَإنّما فَسَّرنا "

يعنى وإنّما قلنا : إنّ الإضافة مختصة بالاسم بتقدير حرف الجَرّ وإنّما قلنا ذلك إذ لو وُجِدَ الحرف ظاهرًا فحينئذٍ الإضافة لاتكون مختصّةً بالاسم بل توجد في الفعل أيضاً كما في " مررتُ بزيد " فإنّ " مررتُ " مضافٌ إلى زيدٍ بواسطة حرف الجرّ لفظًا .

قوله " وهو أي الاسم "

ولمّا فرغ المصنفؒ عن تعريف الاسم وخواصّه شرع في تقسيمه .

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ الضمير " هو " راجع إلى الاسم وهو مبتدأ وعام وكلّ واحدٍ من المعرب والمبني قسمٌ لهُ وهما خاصٌّ وخبر أيضا والخبر لابدّ أن يحملَ على المبتدأ لكن لايصحّ الحمل هنا إذ لايجوز حمل الخاص على العام . فأجاب عنه الشارح الجامي بقوله : الاسم قسمان فصَحّ الحمل وأيضا أشار إلى أنّ التقسيم هو تقسيم الكلي الى جزئيّاته لاتقسيم الكل إلى أجزائه .

قوله " فالمُعْرَبُ الذي "

المعرب من الإعراب وهو لغةً واصطلاحًا فيما يلي

الإعراب يطلق في اللّغة على واحد من ثلاثة معان : البيان ، والتغيير والتحسين ،

ومِن الأوّل تقول : " أعْرَبَ فلانٌ عمّا في نفسه " أي أبان ، ومن الثاني قولهم : " عَرِبَتْ مِعْدةُ البعير " أي فسدت ، " وأعْرَبْتُها أنا " أي أفْسَدْتُها ، ومن الثالث قولهم : " جارية عَروبٌ " أو " عروبةٌ " أي حسناء ،

(١) ص٤٧ ج ١ شرح الرّضي للإ سترابادذي

وأمّا اصطلاحًا فقد ذكره الملاّ جاميؒ فلا حاجة الى ذكره ثانيا إطوِهِ على غَرّه .

قوله " رُكِّبَ مع غيره "

السّؤال والجواب عنه :

انّ" زيدًا " بدون أن يكون فاعلاً لفعلٍ وبدون أن يقع في التركيب مركب من الأجزاء مع أنّه مبنيّ ماالسرّ فيه ؟ وأيضا يصدق عليه تعريف المعرب .

فأجاب عنه الجاميؒ رُكّب مع غيره من العامل لامطلقًا كما فهمتَ أنت!

قوله " لم يُنَاسِبْ "

غرضه : الإشارة إلى التعميم وهناك أربعة أشياء : المناسبة ، والمشابهة ، والمشاكلة ، والمماثلة .

أمّاالمشابهة : فهي عبارة عن الاشتراك في الكيفيّة كالرجل الشجاع والأسد .

وأمّا المماثلة : فهي عبارة عن الاشتراك في الجنس كالإنسان والبقر في الحيوانيّة أو في النّوع كزيدٍ ، وعمروٍ في الإنسانيّة .

وأمّا المشاكلة : فهي عبارة عن الاشتراك في التشخّص .

وأمّا المناسبة : فهي أعمّ من الكل كما أشارإليه الجاميؒ(١)

قوله " فالإضافة بَيَانِيَّةٌ "

أي إضافة المبنيّ إلى الأصل إضافةٌ بيانيّةٌ لاكما زَعَم الجمهور بأنّها إضافةُ العام إلى الخاص مثل إضافة العلم إلى الفقهِ وغيره من العلوم وإنّما قلنا ذلك ؛ لأنّ بينَ المضاف والمضاف إليه يكون تغايُرًا وذا يَثْبُتُ في اللاّمية ، والظرفيّة ، وعلى كُلٍّ قول الشارح الجاميؒ أقوى وأرجح .

---

(١) من باسولي شرح ملاجامي بتغيّر يسيرٍ .

قوله " وهو الماضي والأمر بغير اللّام "

وَوَجهُ أصالتها أنّها لاتقتضي معنى الفاعليّة ، والمفعوليّة ، والإضافة ، ولا حاجة إلى قوله : " بغير اللام " ؛لأنّ النحوي لايُسمِّي ماهو باللّام أمرًا بل يسمّي مضارعًا مجزومًا والأمر الاصطلاحى ماهو بغير اللّام .

قوله " اعلم أنّ صاحب الكشّاف "

مقصد الجاميّ من هذه العبارة تعيين محلِّ الاختلاف بين المصنفّ وصاحب الكشّاف ثُمّ بيان أنَّ هذا الاختلاف مبنيٌّ على اختلاف آخر كما هو معلومٌ من فَحْوٰى كلامِ الشّارح الجاميّ .

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنَّ " الكافية " من حيث هوهو مأخوذ من المفصَّلُ للزمخشريّ . فكان ينبغي للمصنفّ أن يقتدي بصاحب المفصّلّ في تعريف " المعرب " حيث يقول : في تعريفه ، " المعربُ مالم يشبه مبنيّ الأصل " ولم يَأتِ بقيد المركب كماجاء به المصنفّ . فأجاب عنه : اعلم أنَّ صاحب الكشافّ جَعَلَ الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة ، مثل : الف والباء والتاء والثّاء وزيد وعمرو وبكر وغيرها معربةً والمصنفّ لم يَجْعَلْها معربة لعدمِ تركيبها . وبناءُ الاختلافِ في الأسماء المعدودة على اختلاف آخر . وذلك : ماهو الميزانُ لجَعْلِ الكلمةِ مُعْرَبَةً ؟ فالعلّامةُ الزمخشريّ اعتبر مجرّد الصلاحيّة لاستحقاق الإعراب بعد وقوع تلك الكلمة في التركيب فهي قبل وقوعها أيضا معربٌ وهو الظاهر من كلام الإمام عبدالقاهر صاحب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة .

ولكنّ المصنفّ لايكفي عنده مجرّدُ الصلاحيّةِ لاستحقاق الإعراب بل اعتبر هو مع الصلاحيّة أن تقع تلك الكلمةُ في التركيب بالفعل أي حالاً ولهذا أخذ المصنفّ التركيبَ في تعريفه ولم يأخذ الزّمخشريّ التركيبَ في تعريفه ، وهذا النِّزاعُ الذي من قبلُ هو في

المعرب الاصطلاحى وأمّا المعرب اللّغوي فليس فيه اختلافٌ لأحدٍ .

قوله " وأمّا وجود الاعراب "

نـقـل الشـارح الجاميّ إجماعَ النُّحاةِ على أنّه لايلزم في كون الاسم مُعربًا أن يوجد فيـه إعـرابٌ بـالفعل يعني إتيان الإعراب على المعرب ليس بلازم في كونه معربًا كما يقال : فـي نحو : " جاء زيْد " بسكون الدّالِ لِمَ لم تُعرَبِ الكلمةُ وهي معربةٌ أي لِمَ لم تُعطَ الكلمةُ إعراباً مع أنّها معربةٌ .

قوله " وإنّما عَدَلَ المصنفُ عمّا هو المشهور "

غرضه : بيان وجه عدول المصنف عن تعريف الجمهور ودفع وهمٍ أيضاً وهو كمايلي ....

السّؤال والجواب عنه :

وهـو أنَّ الجمهور قالوا : " إنّ المعربَ مااختلف آخره باختلاف العوامل " ، ولما ذا عَدَل عنه المصنفُ بقوله : " المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الأصل " ؟

وقبل الخوض في الجواب أتىٰ بتمهيدٍ : وهو أنّ الغرض من تدوين علم النحو أن يَعرِفَ به أحـوالَ أواخـر الـكـلمة في التركيبِ العجميُّ الذي لم يَتَتَبَّعْ لغةَ العرب ولم يعرف أحكامها بـالسَّـمـا ع مـنهـم فـإنّ الـعـارف بهـا مستـغـنٍ عـن الـنحو ولا فائدة له معتدًّا بها في معرفة اصطلاحاتهم وإنّما أتىٰ بهذا التمهيد لكي يسهل الجواب الآتي . فأجاب عنه : بإنّما عدل عـن تـعريف الجمهور ؛ لأن فيه يلزم تقدُّمُ الشيءِ على نفسه وذا باطلٌ إذ به تعريف المعرب يـكـون مـقـدّمًـا على وجوده بَيْدَ أنَّ العجميَّ يحتاج أوّلًا إلى تعريف الشيْ ثم إلى العوامل التي بها تُعرفُ أحوالُ أواخر الكلمة في التركيب .

قوله " فالمَقْصُودُ من مَعْرفةِ المعرب "

مـن هـذه الـعبارة أراد الجاميّ أن يُثبتَ كيف يلزمُ " تقدُّمُ الشيْ على نفسه " في تـعريف الجمهور وذلك بطريق القياس : صغراه : أنّ المعرب ما اختلف باختلاف العوامل ،

وكبراه : وكُلُّ ما اختلف آخره باختلاف العوامل فيختلف آخره ، فالنتيجة : فالمعرب يختلف آخره ، فالنّتيجه عين الصغرىٰ في هذا القياس وهذا باطلٌ .

قوله " أي من جملة أحكام المعرب "

هَدَفه : تعيينُ المرجع وجواب سؤال مقدّر ، تقديره فيما يلي :

السّؤال والجواب عنه :

يرد أنّ إضافة الظاهر إلى الضمير يفيد الاستغراق وهو ههنا غير سديدٍ ؛لأنّ جميع أحكامِ المعرب ليست بمنحصرة في أن يختلف آخره باختلاف العوامل ، بل الكثير من أحكامه ليس بداخلٍ في ذلك الحكم . فأجاب عنه : أي من جملة أحكام المعربِ أي بعض أحكام المعرب لاكلّها .

قوله " آثاره المُتَرَتِّبَة عليه "

السّؤال والجواب عنه :

كان يرد عليه أنّ " الحكم " من صفة ذوي العقول فيكف نَسَبَهٗ إلى المعرب الذي لايعقل ، فأجاب عنه : المراد من الحكم الأثر المرتَّبُ عليه أي على المعرب .

قوله " أي الحرف الذي هو آخرُ المعربِ "

الغرض منه : هنا تعيين معنى الاختلاف ذاتًا ووَصفًا كما فَصَّلهٗ الجاميؒ في شرحه هذا مفصّلاً ونحن ننقلُ السّؤال والجواب عنه هنا نريد به زيادة الإيضاح .

فإن قيل : أيّ فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور ؟ فإنّ المبنيّ أيضاً يختلف تقديرًا ، وذلك في أحد قسميه ، أعني المركب منه مع العامل نحو : " جآء ني هؤلآءِ " فهو مثل " جآء ني قاضٍ " ؟ فالجواب : أنّ المعربَ يختلف آخره تقديرًا ، أي يُقَدَّرُ الإعرابُ على حَرفِه الأخير ، ولايظهر ، إمّا للتعذّر كما في المقصور ، أو للاستثقال ، كما في المنقوص ، بخلاف المبنيّ ، فإنّ الإعراب لايُقدّر على حرفه الأخير ، إذا المانع من الإعراب

في جملته ، وهو مشابهته للمبنيّ ، لافي آخره نحو : " هؤلآء" و " أمس " وقد يكون في آخره ، أيضا كما في جملته ، نحو : " هذا " فلهذا يقال في نحو : " هؤلآء " إنّه في محل الرفع أي في موضع الاسم المرفوع ، بخلاف المقصور في " جاء ني الفتىٰ " فإنّه يقال : إنّ الرفع مقدّر في آخره ، إنتهٰى كلام الرّضي .

قوله " أي بسبب اختلاف العوامل "

حاصل حكم المعرب ، أن المعرب حكمه أن يختلف حرفه الأخير ، وليس حكمه أن يختلف أوّله ولاوسطه ، نحو : جآء ني ذو مالٍ ورأيتُ ذا مالٍ ، ولا أن يختلف بالمناسبة بل باختلاف العوامل فقط ، والباء للسببيّة لاللزيادة ولا للعوض كما زعمه البعض .

قوله " في العمل "

مقصده : تعيين الاختلاف وكذا دفع وهم تقديره .

وهو أنّكم قلتُم إنّ آخر المعرب يختلف باختلاف العوامل ، وفي نحو : إنّ زيدًا مضروب وإنّي ضربتُ زيدًا ، وإنّي ضاربٌ زيدًا ، اختلفت العوامل ولكن لم يختلف العمل وهو المنصوب في الصور الثلاثة المذكورة . الجواب : فأجاب عنه الجاميّ : " بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بأن يعمل بعضٌ منها خلاف مايعمل البعض الآخر وكلّ من العوامل مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع أنّ آخر المعرب لم يختلف باختلافه فلا ينتقض حكم المعرب؛ لأنّ العامل فيها لم يختلف في العمل " .

وما السِّرُّ في تقديم الإعرابْ على مبحث العوامل ؟ مع أنّ الأولىٰ أن يقدّم العامل؛ لأنّه أصلٌ والإعراب يوجد به .

وجهه أنّ الإعراب سببٌ قريبٌ للاختلاف بخلاف العامل ؛إذ هو سببٌ بعيدٌ بواسائط كثيرة منها " المتكلم" ومنها " العامل " ومنها "المقتضي " ومنها " الإعراب " .

ووجهه الثاني : أنّ معرفة الاعراب موقوف عليها لمعرفة العامل إذ الإعراب مأخوذ في

تعريف العامل .

قوله " أي آخر المعرب ومن حيث هو "

غرض الشارحؒ هنا : تعيين مرجع الضمير ودفع وهمٍ تقديره فيما يلي :

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ الضميرَ في " اختلف آخره " ، لايخلو إمّا أن يرجع إلى لفظ "آخر" ، فيلزم إضافة الشيئ إلى نفسه ، وإمّا أن يرجع إلى الإعراب أو إلى "ما" وكلاهما باطلٌ ؛لأنّه يلزم في كلامه على الصورتين الأخيرتين كذب ، إذ ليس للحركة والإعراب آخرٌ حتّى يختلف فدفعه بقوله : يرجع الضمير إلى المعرب لا إلى الإعراب وغيره .

قوله " وحِينَ يُرادُ بما الموصولة "

مقصد الشارحؒ : بيان حسن تفسيره ودفع وهم أيضاً تقديره فيمايلي :

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ المشهور إنّ " ما " في قوله : " الاعراب ما " بمعنى "شيء" فلما ذا أخذ الشارح الجامي بمعنى الحركة أو الحرف ؟ فالجواب : حتّى لايرد النقض بالعامل والمعنى المقتضي للإعراب أي الفاعلية والمفعولية والإضافة .

قوله " ولو بقيت على عمومها "

فيه إشارة إلى جواز الوجه الآخر يعني لو بقيت " ما " على عمومها، لخرجَ العامل ، والمعنى المقتضي للإعراب بالسببيّة المفهومة من قوله : " به " فإنّ المتبادر من السبب هو السبب القريب ، والعامل والمعنى المقتضي من الأسباب البعيدة .

قوله " بقيد الحيثيّة "

أراد أن يُبيّن فائدة قيد الحيثيّة في قوله : " من حيث هو معرب " يعني خَرَجَ حركةُ الآخر في " غُلامِي " قبل ياء المتكلم إنّ هذه الحركة في آخر المعرب ، ليس من حيث انّه

معرب بل من حيث انّه ماقبل ياء المتكلم ، والمراد من نحو " غلامي " كلّ اسم مضاف إلى ياء المتكلم سوىٰ الجمع المذكر السالم .

قوله " لكن المصنّفؒ أراد أن ينبّه "

إعلم أنّ القيود للتعريف على أربعة أنحاء : بعضها للشمول ، وبعضها للمنع ، وبعضها للجمع ، وبعضها لفائدة اخرى كمانحن فيه ، وكذا الشارح أراد أن يشيرإلى كلام ابن الحاجبؒ في " أماليه " وهو من تصانيفه على " الكافية " كما هو مذكور في الشرح مفصلاً فانظر هناك .

قوله " الاختلاف أو ما به الاختلاف "

غرضه : تعيين المرجع وجواز الوجهين ، أمّا صورته الأولى فهو للقرب وأمّا الثاني فهو لذكره صريحًا .

قوله " المعتورة على صيغة اسم الفاعل "

مقصده : التحقيق النحوي والصرفي ودفع وهمٍ تقديره فيمايلي :

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ " المعتورة " إمّا على صيغة اسم الفاعل أو على صيغة اسم المفعول ، فعلى الأول معناه صحيح لكن لاتأتي صلته " على " وعلى الثاني لايصحّ معناه . فدفعه الشارحؒ بقوله : على صيغة اسم الفاعل ، وأمّا الفاضل الهندي فقال : على صيغة اسم المفعول ولمّا استهجن الجاميؒ تَرْكَ ماهوالمشهور الدائر على ألسنة الكافّة بمجرد قرينة هذا الاعتبار حَكَمَ بأنّه على صيغة اسم الفاعل ردًّا عليه ، وعلى هذه الصورة الاعتواربمعنى الاستيلاء تضمينًا ، حيث أشار إليه في كتابه هذا .

قوله " يقال "

غرضه : بيان أصل المعنىٰ ، ووجه اختلاف الإعراب ، وسبب وقوعها ، فأشار إلى

الأوّل بقوله : اعتوروا الشيَ وتعاوروه إذا تداولوه أي أخذه جماعةٌ واحدةٌ بعد واحدةٍ على سبيل المناوبة والبدليّة لاعلى سبيل الاجتماع . واشار إلى الثاني بقوله : فإذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعربَ متعاقبةً متناوبةً غير مجتمعةٍ لتضادّها فينبغي أن تكون علاماتها كذلك . وأشار إلى الثالثِ بقوله : فوقع بسببها اختلافٌ فى آخر المعرب .

قوله " وإنّما جُعل الاعراب "

هدفه : إثبات الإعراب في آخر المعرب ودفع وهمٍ تقديره فيمايلي :

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنَّ المقصود من العلامة ، ذوالعلامة فالأولىٰ أن يكون الإعراب فيَ أوّلِ الكلمةِ حتّٰى يفهم بأوّلِ وهلةٍ أن هذا الاسمَ فاعلٌ أو مفعول أو غيرهما . فدفع الشارحُ بقوله : وإنّما جعل الإعراب في آخر الاسم المعرب؛ لأنّ نفس الاسم تدلُّ على المُسمّٰى والإعراب صفة ولا شك أنَّ الصّفة متأخّرة عن الموصوف فالأنسب أن يكون الدّال عليها أيضا متأخّرًا عن الدّال عليه .

قوله " وهو مأخوذ من أعْرَبَه "

مراده : بيان معنى الإعراب ، وبيان جواز الوجهين أيضا ، وكذا بيان العلاقة بين المعنى الاصلي ، والاصطلاحي ، كما هو مذكور في الحاشية فلا حاجة إلى بيانها ثانيا .

السّؤال والجواب عنه :

يرد السّؤال على قول الشارح : " أو من عَرِبَتْ " يعلم من هذا القول أنّ مصدر المزيد أُخِذَ من المجرد وهذا ليس بسديد . قلنا : في العبارة اقتصار ولا شك أنّ المزيد يؤخذ من المجرد .

قوله " أنواعه رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ "

غرض الشارح الجامي من هذا التفسير : بيان حاصل المعنٰى ودفع وهمٍ مقدّر فيما يلي ....

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ حَمُلَ "رفعٌ "على " أنواعه " لايصحُّ ، إذ هو مفرد والأنواع جمع ، وأيضا في الكلام تناقض إذ قال ونصب . فدفعه الشارح وحاصله أنّ المراد مجموع أنواع إعراب الاسم المعرب ، وفي اختياره لفظ " الانواع " إشارة إلى أنّ كلّ واحدٍ من الانواع الثلاثة نوعٌ مستقلٌّ ، دون الأقسام ؛لأنَّ أكثر استعمالها في الجزئيّات .

قوله " وهذه الأسماء "

فيه إشارة إلى بيان إطلاقات القوم ، واصطلاحاتهم ، وتشخصاتهم ، وتعميماتهم ، وننقل هنا كلامَ المحقق الرّضي للمتعة النحويّة قال:

فالرّفع ثلاثة أشياء : الضمُّ ، والألف ، والواو ، في نحو " جاء مسلمٌ ومسلمان ومسلمون وأبوك .

فالنصب أربعة أشياء : الفتح ، والكسر ، والألف والياء في نحو : إنّ مسلمًا ومسلماتٍ وأباك ، ومسلِمَينِ ، ومُسلمينَ .

والجرّ ثلاثة أشياء : الكسر ، والفتح ، والياء في نحو : بزيدٍ وبأحمدَ ، وبمسلمينِ وبمسلمينَ ، بأبيك . وبين الرفع والضم عموم وخصوص من وجهٍ ، أمّا كون الرفع أعمّ ، فلوقوعه على الضم والألف ، والواو ، وأما كونه أخصّ فلأنَّ الضَّمَّ قد يكون عَلَمَ العمدة كما في : " جاء الرّجل " وقد لايكون كما في " حيثُ" انتهى كلامه .

قوله " وإذا كانت الإضافة "

غرضه : بيان أسرار المتن ومحاسنه ودفع دخلٍ مقدّر تقديره فيمايلي .

السّؤال والجواب عنه :

هوأنّ الأولى أن يكون المطابقة بين عبارة المصنفؒ فَلِمَ غيّر أسلوبه في الثالثة منها في عبارته ؟

فدفع الشارحؒ بقوله : وإذا كانت الإضافة بنفسها مصدرًا لم يحتج إلى إلحاق الياء المصدريّة كما فى الفاعليّة والمفعوليّة الخ

قوله " والعامل لفظيًّا كان "

مقصد الشارح من هذه العبارة : تعريف مطلق العامل وتعميمه ودفع سؤال تقديره:أنّ تعريف المصنفؒ لايشمل العاملَ المعنويَ مع أنّ العامل علىٰ نوعين لفظي ومعنوي ، وأمّا المعنوي فهو ما يعرف بالتركيب النحوي ، وأمّا اللفظي فهو مايعرف باعتبار اللفظ .

فأجاب الجاميؒ بتعميمه يعني أنّ في عبارة المصنّف تعميمًا يشمل كلا القسمين .

قوله " أي الاسم المفرد الذي "

ولـمّا فرغ المصنّفؒ من متعلّقات المعرب شرع في بيان الإعراب تفصيلاً وأشار بهذه العبارة إلى أنّ هذا هو المفرد الذي هو مقابل للتثنية والجمع ، فلايرد السّؤال بأنّ "ضاربان" ، و"ضاربون" مفردان مع أنّ إعرابهما ليس كذلك .

واعلم انّ المفرد يقابله خمسة أشياء : المركب ، والتثنية ، والجمع ، والمضاف ، والجملة .

قوله " أي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالمًا "

هدفه : تعيين معنى من المعنيين اللغوي والاصطلاحي ، ودفع وهمٍ تقديره فيما يلي : السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ معنى " المُكسّر " النقصانُ فلايَشُمل هذا جمعاً فيه الزيادةُ كرجالٍ وطلبةٍ إذ فيهما زيدتُ الألفُ التاءُ بَيْدَ أنّهما الجمع المكسر . فأجاب الجاميؒ أنّ معنى المكسّر ههنا معناه الاصطلاحي لامعناه اللّغوي حتّٰى يرد السّؤال المذكور ومعناه الاصطلاحي هو مالم يكن بناء الواحد فيه سالمًا ولم يكن غير منصرف .

قوله " فالاعرابُ في هٰذينِ القِسمَينِ "

السّؤال والجواب عنه :

وهولِمَ خَصَّ هذا القسمَ من الإعراب بالمفرد والجمع ؟

فأجاب عنه بالتّفصيل الذي هو مذكور في الشرح هذا مفصّلاً من وجهين فانظر هناك لانرىٰ حاجة الى إعادته .

قوله " فإعراب هذه الأسماء الستّة "

والمراد من الأسماء التي وصفها ؛ الأسماءُ الستة وهي :

أبٌ ، وأخٌ ، وحمٌ ، وهنٌ ، وفوه ، وذومالٍ فهذه ترفع بالواو ، وتنصب بالألف وتجرّ بالياء .

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطًا أربعةً :

(أحدها) أن تكون مضافةً ، وأحترز بذلك من ألّاتضَافَ ؛ فإنها حينئذٍ تُعرب بالحركات الظاهرة نحو "هذا أبٌ ، ورأيتُ أبًا ، ومررت بأبٍ " .

(الثاني) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، نحو " هذا أبو زيدٍ وأخوه حموه " فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدّرةٍ ، نحو : "هذا أخي "

(الثالث) أن تكون مكبرةً واحترز بذلك من أن تكون مصغّرةً فإنها حينئذٍ تعرب بالحركات الظاهرة نحو : " هذا أبيُّ زيدٍ وذُوَيُّ مالٍ "

(الرابع) أن تكون مفردةً واحترز بذلك من أن تكون مجموعةً أو مُثَنَّاةً فإن كانت مجموعةً أعربت بالحركات الظاهرة نحو : هؤلاء آباءُ الزّيدِينَ ورَأيتُ آباءَ هُم ، وإن كانت مثنّاةً أعربت إعراب المثنّٰى بالألف رفعًا وبالياء جرًّا ونصبًا ، " هذان أبوا زيدٍ ورأيتُ أبويه "

والعلّامه ابن عقيلؒ أشار إلى هذا الترتيب الرصين الرائع في شرحه على ألفيه في النحو والصرف ونحن نقلناه لِرَصَانَةِ تنسيقه وجودة متعته فاحفظ فإنّه ينفعك .(١)

---

(١) .١/٣٨ابن عقيل مطبوع من بيروت.

قوله " المثنیٰ "

المراد منه المثنّٰی الاصطلاحي لااللغوي .

قوله " فلفظه يقتضي الإعراب "

إذ لفظه أصلٌ بالنظر إلى المعنیٰ لأنه يفهم من اللّفظ وأنّ اللفظ مقدم على المعنیٰ وباقي التفصيل مذكور في الكتاب بأحسن أسلوب فانظر هناك .

قوله " ليكون إعرابهما فرعًا لإعرابه "

أراد الجامي رح أن يُثبتَ فرعية إعراب المثنّٰی ، والجمع للواحد ، وفرعيّة الإعراب بالحرف من وجوه متعدّدة :

الأوّل : أنّ الإعرابَ علامةٌ والأصل فيها بالحركة لِخفّتها .

الثاني : أنّ الإعراب علامةٌ والأولیٰ أن يوتیٰ بها من خارج لامن نفس الكلمة حتّٰی لا يُجعَلَ جزئها علامةً وهذا يكون بالحرف إذ هو في نفسِ الكلمة بخلاف الإعراب بالحركة إذ هي من الخارج.

الثالث : أنّ العلامة محصورة بذی العلامة فالإعراب بالحرف ليس كذلك .

الرابع : أنّ الإعراب بالحرف يُصنعُ من الإعراب بالحركة هذا على بادي النظر يعرف وهذه الأوجه كلها تَدُلُّ على أصالة الإعراب بالحركة .

قوله " وفرّقوا بينهما "

بَيَّنَ الشارحُ في هذه العبارة وجه كثرة التثنية وقلّة الجمع ، وكثرة التثنية بالإضافة إلى الجمع بأنّ معنى التثنية في ضمن معنى الجمع حاصلٌ ولاكذلك معنى الجمع ، وقلّة الجمع بالاضافة إلى التثنية ؛لأن الجمع لايوجد بدون المثنّٰی .

قوله " وحملوه "

فـامّـا وجه الحمل فإنّ الاشتراك عيبٌ والأولى بالعيب الفُضلةُ دون العمدة إذ يقع كلّ منهما فضلةً في الكلام .

قوله " وَلَمَّا فَرَغَ "

غرضه : ذكر المناسبة لما قبل هذه العبارة بما بعدها .

قوله " ولَمّا كان التقديرى أقلّ "

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ دلالةَ الإعراب اللّفظي أظهر وأوضح بالنسبة إلى التقديري ، فَلِمَ أخّره المصنفُ ؟

فـأجـاب الشـارح الـجـاميّ ولـمّـا كـان التـقـديـري أقلّ ، أشار إليه أوّلاً ، فتقديمه أليق بالاختصار .

قوله " فيما أي في الاسم المعرب "

غـرضه : تعيين معنى " ما " في قوله " فيما " وأيضاً الإشارة إلى أنّ " ما " عبارة عن الاسم المعرب والضمير " فيما تعذّر " راجع إلى الإعراب ، دفع وهمٍ تقديره فيمايلي السّؤال والجواب عنه :

هـو أنّ كـلـمة " مـا " لايـخلو إمّا أن تكون حرفيّة فهي إمّا مصدريّة أو نافيّة فهذه الصورة أعني أنَّ الحرفيّة باطل إذ مدخول " في " الجارّة يكون اسمًا ، ولايكون حرفًا .

وإمّـا اسـميّة فهي أيضـاً إمّـا عبـارة عن التّقدير فلا تصحّ الظرفيّة أو عبارة عن اسمٍ معربٍ فيكـون الـمـعـنىٰ أنّ التـقـديـر في الاسم المعرب تَعَذَّرَ والحال أنّ عصًى وغلامي ليسا بمتعذّرينِ .فـأجـاب الشارح الجاميّ بأنَّ " ما " عبارة عن الاسم المعرب والضمير راجع إلى الإعراب

.

قوله " إمتنع ظهوره "

هـدفـه : بيـان مـعـنـى التـعـذّر ومـحـلُّ الامتـنـا ع ودفـع دخلٍ مقدّر تقديره فيما يلي .:

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ الاسم إذا تعذّر فيه الإعراب فيكون هو مبنيًّا فلايكون معربًا ، فأجاب الشارح الجاميّ أنّ المراد بالتعذّر امتناع ظهور الإعراب لاغير .

قوله " وذلك "

مقصده : بيان المعنى العام وبيان المعنى الخاص والمعنى العام :

وذلك إذا لم يكن الحرف الذي هو محلّ الإعراب قابلاً للحركة الإعرابية وبيان المعنى الخاص : كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودةً في اللفظ كالعصا بلام التعريف ، أو محذوفةً بالتقاء الساكنين كعصًى بالتنوين فإنّ الألف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة ، وكذلك في " غلامي " ؛لأنّ ماقبل الياء مشغولاً بالكسرة للمناسبة فلايمكن أن يأتي الإعرابُ الآخرُ من جهة العامل لتعذّرِ اجتماع الإعرابينِ و كذا لايمكن الاعراب أن يأتي في وسط " غلامي " ؛لأنّ هناك شدّة امتزاج بين المضاف والمضاف إليه فصار كلمةً واحدةً .

قوله " الذي استثقل "

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّه لمّا كان الإعراب ثقيلاً ، فالمناسب ارتفاع الإعراب بالكليّة وإذا ارتفع الإعراب فلايبقىٰ الاسم معربًا بل يكون مبنيًّا فكيف جعل الشارحُ الإعرابَ التقديري للمعرب ؟ فأجاب عنه الشارح الجاميّ : أنّ ذات الإعراب ليس بثقيلٍ بل ظهوره ثقيلٌ والاسم يقتضي الإعراب فجعلنا الإعرابَ فيه تقديرًا ، وتقديره لأجل ثقلٍ لاغير .

قوله " كقاضٍ "

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ تعذّرَ الإعرابِ في " عصىً " واستثقاله في " قاضٍ " إمّا قبل الإعلال أو بعده

وأمّا قبل الإعلال فكلّ واحد منهما ثقيل ، إذ في " عصى " قبل الإعلال واوٌ ، والحركة عليها ثقيلٌ ، وكذا في " قاضٍ " ، وأمّا بعد الإعلال فلإعراب متعذّر فيهما ، إذ لايمكن التّلفظ بالمحذوف ، فقول المصنّف ابن الحاجبؒ بالتعذّر في " عصى " والاستثقال في " قاضٍ " باطلٌ . قلنا : إنّ تقدير الإعراب في " قاضٍ " بوجه الثقل وهو سببه ، وأمّا في عصًا فالثقل بسبب القلب إذ الواو متحركة تقتضي القلب ثمّ القلب يقتضي التعذّر ثم التعذّر مقتضٍ لتقدير الإعراب ، فالسبب القريب للتقدير ، التعذّرُ لاالثّقلُ ، أمّا في " قاض " فالسبب القريب هو الثقل ، فتفكّر فيه فإنّه دقيق جدًّا .

قوله " ونحو مُسْلِميَّ عطف على قوله كقاضٍ "

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ " مسلميَّ " إن عُطِفَ على " قاضٍ " يلزم تكرار أداة التمثيل وإن عُطِفَ على "كقاضٍ" وهو صحيح ولكن المصنفؒ لِمَ لم يُدخِلُهما تحت تمثيل واحدٍ كمافعل في عصًا وغلامي وفيه اختصار أيضاً ؟ فأجاب عنه الشارح الجامي وحاصله أنّ في عدم دخولهما تحت تمثيلٍ واحدٍ تنبيهاً على أنهما نوعان متباينان .

قوله " بخلاف حالتي النصب والجر"

وهذا جواب سؤال مقدر تقديره : وهوأنّ المصنفؒ جعل في صورة القلب الإعرابَ تقديريّا ، فَلِمَ لم يَجْعَلْ في صورة الإدغام أيضا تقديريًّا ؟ فأجاب عنه الشارح بقوله : بخلاف حالتي النصب والجرّ فإنّ الإدغام لايُخرجُ الياءَ عن حقيقتها فإنّ الياء المدغمة أيضاً ياءٌ .

قوله " وقد يكون "

السّؤال والجواب عنه :

وهـو أنّ الشيـخ ابـن الحاجبؒ لِمَ لم يُدخل هذا الشّق في الاعراب التقديرى بَيْدَ أنّه أيضًا قـاعـدة كليّة . قلنا : إنّ المصنفؒ بصدد بيان الإعراب التقديري بوجه التعذّر والاستثقال ، لافي صَدَد بيان جميع أقسام الإعراب التقديري ، تدبّر !

قوله أي" الإعرابُ المُتلَفَّظُ به "

في إشـارة إلـى " الـضّـابـطة النّحويّة " : وهي أنّ الياء النسبتيّة إذا التحقتْ باللفظ فيكـون حـكـمـه حـكـم الـمشتـقـات الأخـرى فـي اقتضائـه الموصوفَ فلهذا أشار إلى الموصوف المقدّر .

قوله " فيما عداه "

مـقـصـده : بيـان مـرجـع الضمير وهو " المذكور" لاالتعذّر ولا الاستثقال، والمذكور عبـارة عـن التـعـذّر والاستـثـقـال وهما لايكونان مرجعًا ؛لأنّهما مثنىّ والضمير مفردٌ فلهذا احتياج إلى هذا التقدير .

قوله " ولمّا ذكر في تفصيل المعرب "

مراده : بيان وجه ارتباط ماقبل هذه العبارة بما بعدها وكذا دفع وهمٍ تقديره فيما يلي:

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ المصنفؒ ذكر غير المنصرف ولم يذكر المنصرف فما السرُّ فيه ؟

فـحـاصـل الجواب : أنّ غير المنصرف كان أَقَلَّ ، إذ هو محتاج إلى الشروط ، وكُلّ اسـم إن احتـاج إلـى الشـروط فهـو قليلٌ فكان غير المنصرف قليلاً ، والقليل أولىٰ بالتّقديم ووجه الارتباط : وفي ماقبل كان البحثُ مجملاً ، ومن هنا يُفَصّل تفصيلاً حسنًا .

غير المنصرف

قوله " ما أي اسم معرب "

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ كلمة " ما " إن كانت عبارةً عن غير المنصرف فيلزم أخذ المحدود في الحد .

فأجاب الشارح : المراد من " ما " عبارة عن اسم معرب لاغير المنصرف .

قوله " تؤثّران "

غرضه دفع سوال مقدر تقديره فيما يلي .

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ " قائمة " فيها علّتانِ ، الوصفُ ، والتأنيثُ ، ومع ذلك منصرف .

فالجواب . لابدّ من علّتين مؤثّرتين ، وأمّا في " قائمة " التأنيث غيرمؤثّر إذ ليست فيه العلميّةُ وهي شرط في التأنيث .

قوله " بأنّ تؤثّر وحدها تأثيرهما "

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ نسبة القيام إلى العلّة غير صحيح إذ القيام يكون في الأجسام والعلل التّسع من قبيل الأعراض فلا يصحّ أن تكون العلّةُ فاعلاً " لتقوم " . فأجاب عنه بقوله : المراد من القيام التأثير أي بأن تؤثّر وحدها تأثيرهما .

قوله " والعدول في عطف "

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ " ثُمَّ " للتراخي فيكون المعنىٰ سببيّة الجمع مؤخّرعن العجمة ، والأمر ليس كذلك .

فأجاب الشارح حاصله : أنّ أصله " واو " ثم عَدَلَ عنه إلى " ثُمَّ " لمجرّد المحافظة ، أو التّراخي في الكلمة .

قوله " زائدةً "

غرضه : دفع وهمٍ تقديره فيما يلي .

وهو أنَّ قوله " زائدةً " لايخلو إمّا أن يكون مجرورًا فهو باطلٌ بالبداهة ، أو مرفوعًا على أنّها صفة للنّون ، وهو أيضاً باطلٌ ، إذ لامطابقة هنا بين الموصوف ، والصفة ، أو منصوبًا على الحاليّة وهوأيضاً باطل إذ الحال إنّما تكون من الفاعل أوالمفعول ، والنّون ههنا جزء المبتدأ؛ لأنَّ المبتداء مجموع الأمور التّسعة .

فأجاب عنه : أنّه منصوب على الحاليّة والنّون فاعل الفعل المعنوي وهويقدّر بقدر الضرورة ....

وصدر البيتين

مَوَانِعُ الصَّرفِ تِسْعٌ كلما اجتمعتْ ثِنْتانِ منهما فما للصّرف تَصْوِيْبُ
عَدْلٌ و وصْفٌ و تأنيثٌ و معرفةٌ عجمةٌ ثمّ جَمْعٌ ثمّ تركيبُ .
والنون زائدةً من قبلها ألفُ ووزنُ فعلٍ وهذا القول تقريبُ .

هذه الأبيات كلّها لابن الأنباريّ (١)

---

(١) وهوأبو البركات عبدالرحمٰن بن أبي الوفاء بن عبيدالله بن أبي سعيد الأنباري الملقّب بكمال الدين النحوي الفقيه العابد الزاهد .

نسبته إلى الأنبار ، وهي بلدة قديمة على الفرات بينها وبين بغداد عشرة فراسخ ، وسمّيت الأنبار ؛ لأنّ كسرى كان يتّخذ فيها أنابير الطعام والأنابير جمع الأنبار ، جمع نَبْر ، وهو الهُرَى الذي تجعل فيه الغَلّة ، ولد في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وخمسمئة " سكن بغداد من صباه إلى أن مات وتفقّه على مذهب الشافعي بالمدرسة النظامية ، وتصدّر لقراءة النحو بها ، وقرأ اللّغة على أبي منصور الجواليقي ، ←

قوله " ولايخفٰى "

وهـذا قـولٌ ثالثٌ في توجيه قوله : " والنّونُ زائدةٌ " يشير الجاميّ بهذا التوجيه إلى أصـوبِ الأقـوالِ فـي تـركيبهـا ، وكـذا رَدٌّ على الشارح الهنديّ حيث جَعَلَ " زائدة " صفةً للنّون ، وجَرَّد النّونَ من الألف واللام حَيثُ جَعَلَها " زائدةً " ، مستدلًّا بأنّ العِلَلَ الباقية كلّها

← وصَحِبَ الشريفَ أبا السعادات هبة اللّٰه ابن الشجرى وتَبَحَّرَ في علم الأدب واشتغل عليه خلق كثير ، فصاروا علماء ، عُرِفَ الأنباري بالزهد والتقشّف فكان يعتزل الناس في بيته مشتغلا بالعلم والعبادة لابسًا ثوبا خلقا ، وتحته حصير قصب ، وعليه ثوب من قطن يلبسهما يوم الجمعة عند مايخرج للصلوة في الجامع .

قال السيوطيّ : كان الأنباري إمامًا ثقةً ، صَدوقًا ، فقيهاً ، مناظرًا ، غزير العلم ورعًا ، زاهدًا ، عابدًا ، تقيًا عفيفًا ، لايقبل من أحدٍ شيئًا ، خشن العيش ، والمأكل ولم يتلبّس من الدنيا بشئٍ .

إنّ للأنباري في النّحو واللّغة مايزيد على خمسين مصنّفًا منها .....

(١) أسرار العربيه . مطبوع

(٢) الأضداد . مطبوع

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف . مطبوع

(٤) شرح السّبع الطوال . مطبوع

(٥) شرح مقصورة لابن دريد . مطبوع

(٦) نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء . مطبوع

(٧) لمع الأدلة في أصول النحو . مطبوع

(٨) الإغراب في جدل الإعراب . مطبوع

(٩) الزهرة في اللّغة . مطبوع

(١٠) شرح ديوان المتنبّى . مطبوع

تلك عشرة كاملة

وقلّ فنٌّ من الفنون إلّا وفيه قد صنّف تصنيفًا رصينًا ونحن طويناه على غرّه لقلّة المجال والوسع وتوفّي ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين خمسمئة ببغداد .

مذكورةٌ بدون اللام . وأمّا التوجيه الذي ذكره بقوله : " لايخفىٰ " فتوجيهُ الشّارح الجامي نفسِه ، فهو أرجح الأقوال عنده ، في تركيب هذه العبارة .

قوله " وهذا القَوْلُ تقريبٌ "

مقصده : توضيح العبارة بأسرها وبيان الاحتمالاتِ الثلاثة ودفع دخل مقدّر تقديره فيما يلي .

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ " هذا القول " مبتدأ و"تقريبُ " خبره ، فيلزم حملُ الوصفِ على الذّاتِ .

فالجواب : أنّ " التقريب " ههنا بمعنى " مُقَرَّبُ " أو يقال : هذا الحمل مبالغةً وأمّا الاحتمالات الثلاثة فمذكورة في شرح الجامي مفصّلاً ، والاحتمال الرابع ، والخامس في حاشية العصامِ فانظر هناك .

قوله " قول تقريبي "

إشارةٌ إلى أنّ الموصوفَ مقدّر ، والتقريب بمعنى المجاز لا الحقيقة .

قوله " ثم أنّه ذكر أمثلة العِلَل "

هدفه : تمهيد للمتن ودفع دخلٍ مقدر أيضاً ، وهو أنّ هذا المقام مقام غير المنصرف ، فلِمَ عَدَلَ عنه المصنفُ إلى ذكر الأسماء المعدودة ؟ فأجاب عنه بأنّه ذَكَرَ أمثلة العلل ولايلزم منه الخروج عن المبحث .

قوله " أي حكم غير المنصرف "

مراده : تعيين المرجع ، فقط

قوله " لاكسرة فيه "

غرضه : من هذا التّقدير إشارة إلى أنّ خبر " لا " محذوف ، والمجموع خبر إنّ ، واسمها ضمير الشأن ، وإنّما لم يقل : " أنّ لا جَرَّ " ؛ لأنّه يدخله الجَرُّ عند جمهور النحاة إذ

غير المنصرف معرب عندهم .

وأمّا عند المبرّد والأخفش وغيرهما، فغير المنصرف في حال الجرّ مبنيٌّ على الفتح لخفّته ؛ لأنّ مشابهة غيرِ المنصرف بالفعل ضعيفةٌ فلهذا حُذِفَتُ التنوينُ ، وبُنِيَ في حالة الجرّ فقط .

قوله " يجوز صَرُفهٗ "

اعلم أنّ " يجوز " له ثلا ثة معانٍ .

الأوّل : يجوز بمعنى لايَمُتَنِعُ ويعبّر عنه المنطقيّون بالإمكان العام ، وهو ما يكون سلب الضرورة فيه من جانب واحد أي من جانب مخالف ، ثم هو على قسمين لايسعه المقام فارجع إلى مطوّلات المنطق تجده مبسوطًا .

الثاني : بمعنى " لايمتنع " وعَبّر عنه المنطقيّون بالإمكان الخاص ، وهو مايكون فيه سلب الضرورة من جانبين أي جانب الوجود وجانب العدم .

الثالث : بمعنى " لايَجِبُ " وهذا مهجور عند القوم ، وههنا المراد منه معناه الأوّل وإلّا يلزم النقصان في عبارة المصنفؒ .

قوله " صَرُفُه أي جَعله في حكم المنصرف "

غرض الشارحؒ : تعيين معنى " الصّرف " وإشارة إلى جواز الوجهين مع ترجيح الوجه الأوّل على الثاني .

قوله " لضرورة الشعر "

الضرورة على ثلا ثة أنواع فهي كما يلي:

الضرورة الشرعية : وهوأن يكون العصيان بتركه كالصلوة ، فالصلوة ضرورة شرعية .

الضرورة العقلية : وهوأن يفهم العقل ، كونها ضروريًّا كحرارة النّار ، فإنّها ضروريٌّ عقلاً .

الضرورة الشعريّة : وهو أن يقع في الشعر نقصانٌ للضرورة .

قوله " وزن الشعر "

لِكلّ أهل صناعةٍ معيارٌ ، سواء كانوا أهل التصريف ، أو شعرآء ، أو أهل العرف ، فإنّهم يقابلون مايُعرَض عليهم ممّا يدخل في صناعتهم ولمّا كان نظر علماء التّصريف إلى كلمة إنّما هومن جهة حروفها الّتي تتألّف منها ، ليعرفوا أصالتها ، أو زيادتها ، اضطرّهم ذلك إلى اتّخاذ معيارٍ من الحروف سمّوه " الميزان " وكذا لمّا كان نظر الشعراء إلى الكلمة إنّما هو من جهة القوافي الّتي لاتخلوالأشعار عنها ، ليعرفوا زحاف الشعر أو عِلَلَه الأخرى كمافي مظانّه اضطرّهم ذلك إلى إيجاد أوزان الشعر ، وأبحره كماهي مبسوطة في كتب فنّ القريض و العروض وكذا لمّا كان قصد العرف إلى الكلمة إنما هومن مجرّد الوزن لِنقل الكلمة الموزونة على الوزن دون رعاية الأصالة والزّيادة كمقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن ، فاضطرّهم ذلك إلى نقل الكلمة والصيغة على هيئتها الكماهيّة .

قوله " أمّا الأوّلُ فكقوله " شعر "

يُروىٰ أنّ فاطمة الزهراء رضي الله عنها زارَتْ مرّةً روضةَ النّبي ﷺ ، فأخذَتْ قَبْضةً من تُرابها ، ووضَعَتْها على عَيْنَيْهَا الكريمتين ، وبَكَتْ بُكاءً شَديدًا ، ثم أنْشَدَتْ هٰذين البيتين .

وأمّا هل تلك الأبيات من إنشائها ، أو من إنشاء غيرها ففيه خلاف ، والصحيح أنّها من إنشاء غيرها رضي الله عنها ، إليك تلك الأشعار

مَاذَا عَلىٰ مَنْ شَمَّ تَرْبَةَ أحْمَد   أنْ لايَشُمَّ مَدىَ الزّمانِ غَوالياً

صُبَّتْ عَلَيَّ مصائبٌ لوأنّها   صُبَّتْ على الأيام صِرْنَ لياليآ(١).

ومعنى الأبيات :

أيّ شيءٍ على مَنْ شَمَّ تَرْبَةَ روضتِهِ المقدسة المباركة أن لايَشُمَّ غاية الزّمان وامتداده شيئًا من الروائح لأنّها ليست بذات رائحة طيّبة بالنسبة إلى تربة روضتِهِ الشريفة ، نزَلَتْ

قال الذهبيؒ: وهذاالشعرممانسب الى فاطمةؓ لايصحّ ص١٣٤/ج٢في بحث فاطمة بنت محمدﷺمن "سيرأعلام النبلاء"

النوازلُ والمصائب عَلَيَّ ولونَزَلَتْ على الأيّام صِرْنَ لياليًا لِشدّتها .

ومقصد الجاميّ باستشهاد بهذه الأبيات : هو أنَّ غير المنصرف الذي يقع الانكسار من منع صرفه . يخرج الشعر عن الوزن حيث يقول الجاميّ : إذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرًا ما يقع من منع صرفه انكسارٌ يخرجه عن الوزن ، أو إنزحافٌ يخرجه عن السّلامة .

ومعنى الانكسار في الشعر :

نقصان حركةٍ أو حرف في البحور الشعريّة .

" وأمّا الثّاني فكقوله شعر "

أعِدْ ذِكرَ نعمانٍ لنا إنّ ذكره هو المسك ماكررتَهُ يَتَضَوَّعُ

ومعنى البيت أظهر وأوضح ، ومن الناس من ينسبُ هذا البيتَ إلى الإمام اللّغوي الأديب الشاعر المجتهد الشافعيّ حيث أنّه زار الكوفة وجلس فى المجلس الذى جرى فيه ذكر أبي حنيفة نعمان بن ثابت رضي اللّٰه تعالى عنه ، قال الإمام مُرتجلاً هذا البيت .والمراد من الثّاني في قول الشارح الجامي : غير المنصرف الذي وقع من منع صرفه انزحافٌ يخرجه من السلامة .

ومعنى الانزحاف : وهو تغيّر أجزاءِ البحور ولكن لايخلّ بالوزن ولايخرجه عنه أيضاً .

قوله " ومايقوم مَقَامهما "

اعلم أنّ لفظ " مقام " إمّا بالفتحة على الميم أو بالضّمة ، ومعناه على الأوّل " المكان "وعلى الثاني بمعنى " الإقامة " كما هو مذكور في مظانّه .

قوله " العدل خروجه "

غرض الجاميّ من هذا التفسير التحقيق اللغوي والصرفي ، وكذا تعيين معنى العدل وذلك : إذا العدل مصدر ، والمصدر على أربعة أنواع ، كمافصّلناه سابقًا مع بيان وجه

الـحـصـر، وعـلامة المصدر المبني للفاعل : أن يأتي الفعل المعلوم مع "أن" ومعه "الياء والتـاء" الـمصدريّة أيضًا وأن يكون الفاعل جزءًا من "كَوْن" وفاعله اسمه ، مثل "ضاربيّة زيدٍ وحامديّته" وعلامة المصدر المبني للمفعول وهوأن يكون الفعل المجهول مع "أن" ومـعه "الياء والتاء" المصدريّة وأن يكون المفعول جزءًا من "كون"، مثل "مـضـروبيّة زيـد" والفرق بين المصدر بمعنى الفاعل ، والمصدر بمعنى المبني للفاعل هوأنّ الأوّل من قبيل المشتقات بخلاف الثاني .

السّؤال والجواب عنه :

وهـوأنّ "الـعدل" ههنا إمّا مصدرٌ مبنيٌ للفاعل أو حاصلٌ بالمصدر وكلّ واحدٍ منهما صـفةُ الـمتـكـلم لاصفةُ الاسم ، مع أنّ العدل هنا صفة الاسم . فأجاب عنه الشارح الجاميّ بـقـولـه : مـصدر مبني للمفعول ، أي كون الاسم معدولاً ، و"الكون" صفة الاسم لاصفة المتكلم .

قوله "خروج الإسم"

مرام الجاميّ من هذا التفسير تعيين المرجع ودفع وهم تقديره فيما يلي .....

السّؤال والجواب عنه :

وهـوأنّ الـضـمـيـر إمّـا راجـعٌ إلـى "العدل" أو إلى "الخروج" وكلاهما باطلٌ أمّا الأوّل فيـلـزم أخـذ الـمـحـدود فـي الـحـد ، وذا غيـر مرضيّ ، وأمّا الثاني فيلزم الخروج من الخروج وأيضا يلزم إضافة الشيَ لنفسه وهذا محظور أيضًا . فدفع الجاميّ بقوله : "خروج الاسم" يعني الضمير راجع إلى الاسم .

قوله "أي كونه مخرجًا"

ويَنْوي بهذا تعيين معنى الخروج وإشارة إلى الخروج هنا في ضمن الإخراج واعلم أنّ الـخـروج عـلى نوعين لازم ، ومتعدّ ، وأمّا معناه اللازم فهو الخروج وأمّا معناه المتعدي

فهو الإخراج ، وأينما وُجد الإخراج يُوجدُ الخروج حتماً لامحالة وههنا من هذا القبيل ، يعني يوجد الخروج في ضمن الإخراج .

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ تعريفِ " العدل " بالخروج ، لايصحّ ؛ إذ الخروج لازم ، والعدل متعدٍّ ، فالمعرّف أعني العدل يقتضي الإخراج والمعرِّف يقتضي الخروج . فدفعه الشارح الجاميؒ أنّ الخروج وإن كان لازمًا لكن ههنا بمعنى المتعدي أي كون الاسم مخرجاً .

قوله" عن صورته الأصلية "

وينوي بذلك تعيين معنى الصيغة ، إذ للصيغة معنيان :

أحدهما : الهيئة الحاصلة باعتبار الحركات والسّكنات وتقديم الحروف وتأخيرها .

ثانيهما : الهيئة مع المادّة ، فيرد السّؤال على قول المصنفؒ : " عن صيغته " وهوأنّ الاسم مجموعهما يعني الهيئةَ الحاصلة والهيئةَ مع المادة ، فيلزم إخراج الكل عن الكل . فأجاب عنه بالمراد من الصيغة ههنا " صورته الأصليّة " فقط .

قوله " والقاعدة "

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ " الأصل " بمعنى " كُنهُ الشّيْ " وهويكون في الأجسام والصيغةُ ليست من الأجسام . فأجاب عنه بقوله : " والقاعده " يعني المراد من الأصل ههنا "القاعده" لاغير .

قوله " ولايخفٰى "

غرضه : بيان أسرار المتن ودفع وهم مذكور في الكتاب ، ولكنّ حاصلَ الجواب هو أنّ صيغة المشتقّات ليست عين صيغة المصدر إذ القاعدةُ لاتَقْتَضِيُ أن تكونَ المشتقّاتُ على وزن المصدر وأيضا لابدّ في العدل من اتّحاد المعنیٰ بخلاف المشتقّات إذ ليست هناك اتّحادًا في المعنٰى .

قوله " فَخَرجَتْ عنه المغيّرات القياسيّة "

وأمّا خروجها فلأ نّها كانت داخلة تحت القاعدة كما كانت الأولٰى داخلةً تحت القاعدة والمراد من المغيّرات : الأسماء التي غُيّرتْ قياسًا "كماء" و" آل " و" مقولٌ "، " عِدَةٌ " وغيرها ممّا يكون تغيّرها قياسًا لأنها داخلة تحت أصل وقاعدةٍ .

خُذْ مثالاً " مقول " على مَذهب مَنْ قال : بحذْفِ الواو الزائدةِ يعني واو المفعول .

قوله " وأمّا المغيّراتُ الشّاذّةُ "

هذا جواب سؤالٍ مقدّر : وهو أنّ تعريف العدل ليس بمانع عن دخول الغير لدخول المغيّرات الشاذة في تعريف العدل : قلنا : تعريف العدل لايصَدق على المغيرات الشاذة ؛لأنها لم تخرج عن صِيَغِها الأصليّة ؛لأنّها من الجموع الشاذّة ليست مخرجةً عمّا هو القياس نودُّ أن نورد هناك " قاعدة " .

" القاعدة "

وهي أنّ كُلَّ كلمةٍ للأجوف إذا جاء ت على وزن " فَعْلٌ " يأتي جمعه على وزن " أفعال " مثل " القَوسُ والناب " وإنّما هما يجمعان على وفق القياس أقواساً وأنيابًا وأمّا مجيئها على أَقْوُسَ وأَنْيُبَ ههنا فعلىٰ خلاف القياس ؛لأنهما جُمعا أوّلاً هكذا من غير أنْ يعتبر جَمْعُهما أوّلاً على أقواس وأنياب ثم إخراج أقوس وأنيب عنهما .

اعلم أن المخرّجات لى خمسة أقسام :

العدل ، واللّغة ، والمشتق ، والمغيّرات القياسيّة ، والمغيّرات الشاذّة .

ووجه الحصر : لأنّ الخروجَ إمّا من صفةٍ أصليّةٍ أولا ، الثاني المشتق ، والأوّل إمّا هو موافق للقاعدة أو مخالف لها فالموافق هو المغيّرات القياسيّة ، والمخالف هوالمغيّرات الشّاذة ، ثمّ المغيّرات القياسية إمّا مشهور فهو العدل ، أو غير مشهور فهو اللّغة .

قوله " قال بعض الشّارحين "

حَوْلَ تعريف الشيْ مَذْهبان ، مذهب المتقدّمين ، ومذهب المتأخّرين

وأمّا مذهب المتقدمين فلابُدّ في " التعريف " من أن يكون المعرَّف مُمتازًا عن بعض ماعداه لاعن جميع الأغيار نحو : أن يمتاز العدل عن الأسباب الأخرىٰ فقط ، هذا اختاره الشارح الجاميْ كما يُفهَمُ من فَحْوىٰ كلامه .

وأمّا مذهب المتأخّرين فالشّرط في التعريف أن يكون ممتازًا عن جميع ماعداه ، فالمختار عند المصنّف ابن الحاجبْ مذهب المتأخّرين ، فلهذا ارتكب في أمالي الكافية هذه التكلفات ، وغرض الجاميْ : الإشارة إلى ضعف قول المتأخرين بقوله : " قال بعض الشارحين ".

قوله " وَاعْلَمْ "

هذه العبارة تمهيدٌ للمتن الآتي وإشارةٌ إلى أنّ " تحقيقيًا " صفة الخروج أي " خروجًا تحقيقيًا " ، يعني نسبة التحقيق إلى الخروج مجازيٌ ، وكذا نسبة التقدير إليه مجازيٌّ ؛ لأنَّ هذين التحقيقي والتقديري قسمان للأصل أي للمعدول عنه لاللعدل ، وكذا رَدٌّ على الجمهور حيث انّهم قالوا : إنّ العدل تحقيقيّ وتقديريّ باعتبار الخروج باعتبار الأصل وأمّا عند الشارح الجاميْ فباعتبار الأصل يعني أنّ أصله مُحَقّقٌ ، ومُقَدَّرٌ .

قوله " فعلىٰ هٰذا "

غرضه من هذا التفسير : تفريع على ماسَبَقَ ، وبيان مجازات ثلاثة ، اعلم أنّ المجاز على ثلا ثة أنواع :

المجاز بالحذف : وهو استعمال اللفظ بمعنى لفظ آخر مثل استخدام الماضي بمعنى المضارع .

المجاز بالحذف : مثل حذف الموصوف والصلة رُبّما

المجاز العقلي : هوإسناد اللفظ إلى غير ماهو له للعلاقة

قوله " خروجًا "

فيه إشارة إلى المجاز بالحذف أي حذف " الموصوف "

قوله " عن أصلٍ مُحَقّقٍ "

فيه إشارة إلى " المجاز العقلي " ، وفي قوله " محقّقٍ " إشارة إلى المجاز اللّغوي ، وإشارة أيضًا إلى المطابقة بين الموصوف و الصّفة ، إذ كان يَردُ عليه هو أنّ " خروجًا " موصوف والموصوف ذات بمعنى " الْمُثْبَتُ له " و " تحقيقًا " الوصف الصرف . فدفعه الشارح الجاميّ بقوله : مُحقّقٍ يعني تحقيقًا بمعنى محقّقٍ ، وهوذات مع الوصف .

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ الخروج لايكون تحقيقيًّا بل يكون اعتباريًّا . فأجابه أنّ خروجه وإن كان اعتباريًّا ولكن عن أصلٍ محقّقٍ .

قوله " يَدُلُّ على دليل غير منع الصرف "

يعني ماسوٰى الاستعمال في كلام العرب أنّه غير منصرف ، دليلٌ آخر على أصله .

قوله " كثلاث ومثلث "

هما مثالان للعدل ، وكلاهما مثالٌ واحدٌ .

قوله " كذا الحال في آحاد وموحد وثناء ومَثْنٰى "

السّؤال والجواب عنه :

قول الشارح " مَثْنٰى " لوكان في معنىٰ " مثنٰى " تكرار كمازَعَمْتُم فَلِمَ كُرِّرَ اللّفظ (المثنٰى) في الحديث " وهوصلوة الليل مَثْنٰى مَثْنٰى " ؟ قلنا : في معناه تكرارٌ فكُرِّرَ اللّفظ أيضا لكي يطابق اللفظُ المعنٰى .

قوله " لأنّ الوصفيّة العرضيّة "

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ هذه الوصفيّةَ عرضيّةٌ لا أصليّة ، فلا تكون سببًا لمنع الصرف وأمّا كونها عرضيّةً ، فلأنّ " ثلاثة ثلاثة " موضوعة للعدد ، فلايكون فيهما وصفيّةٌ ولكنّ الوصفيّة عارضةٌ لهما في الاستعمال نحو جاء ني القوم ثلاثة ثلاثة .

فالجواب : أنَّ المقصود هومنع صرف ثلاثَ ومثلث لاثلاثة ثلاثة فإنّ الوصفيّة العرضيّة التي في ثلاثة ثلاثة صارت أصليّة فى ثلاث ومثلث لاعتبارها فيما وضعا له كذا في الهامش .

قوله " جمع أخرىٰ "

مقصده : إثبات أنّه غير منصرف ، وكذا إثبات أصله وأنَّ له سِوى الوصفِ عِلّةٌ أخرىٰ .

قوله " أشدُّ تأخُّرًا "

فيه إشارة إلى أنّ للآخر ليس له مصدرٌ من بابه ، ويجري هذا في أكثر الأسماء أي ليس له من بابه صِفَةٌ .

قوله " وقياس اسم التفضيل "

وأمّا استعماله بهذه الأمور فلأنَّ في معناه زيادة ، فلابُدّله ، من أمورٍ تَدُلُّ على الزّيادة .

قوله " قال بَعْضُهُمْ "

اعلم أنَّ ماقاله البعض حسن مِن وجهٍ ، وقبيح من وجهٍ .

وأمّا الحسن من وجهٍ ، فهو الاتّحاد بين العدل والمعدول عنه ، في معنى الجمعيّة ، وأمّا مافيه القبحُ من وجهٍ ، فهو لوُرود السّؤال عليه فهو كما يلي ....

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ ممّا سَبَقَ يُعْلَمُ أنّ الاتّحادَ بين العدل ، والمعدول عنه شرطٌ وههنا ليس كذلك ، إذا المعدول عنه ، مُعرّفٌ باللاّم والمعدوِل نَكِرَةٌ . فالجواب عنه : أنّ المراد من الاتّحاد هو

الاتّحاد بين المعدول والمعدول عنه ، في أصل معناه والمادّةِ ، وهو موجود هنا ، لكن التعريف والتنكير لااعتبار لهما .

قوله " وقال بعضهم "

" هذا قولٌ ثانٍ " وفيه الحسن والقبح أيضا ، وأمّا الحسن ففيه المطابقة بين المعدول والمعدول عنه ، في التعريف والتنكير . وأمّا القبح فهو خروج الجمع (أُخَرُ) من المفرد (آخَرُمن) ، فيُجَابُ عنه : أنّ اسمَ التفضيل المستعمل بمن " جِنُسٌ ففيه التذكير والتأنيث والجمع سواءٌ ، فصَارَ خروجُ الجمع من الجمع ، فلا وَصْمةَ عليه .

قوله " وإنّما لم يذهب إلى تقدير الإضافة "

اعلم أنَّ عَدمَ ذَهَابهم إلى تقدير الإضافة بوجه عدم الاستعمال ، لابوَجهِ أنّه ليس لَدَيْهم دَليلٌ ، إذ يمكن أن يجابَ بأنَّ هذه الأمور الثلاثة إنّما تكون في المعدول عنه إذا حُذِفَ المضاف إليه فيه ، وهذا ما لاسبيل إليه في المعدول إذ ليس فيه حذف المضاف إليه ؛ لأنّ الإضافة تُخرجُ الاسم عن الامتناع إلى الصرف هذا .

قوله " أو تقديرًا أي خروجًا "

مقصده : الإشارة إلى المجازات الثلاثة ، لما بَيَّنّا سابقًا ، حول تحقيق "تحقيقًا" المذكور ، فلاطائل من وراء إعادتها ثانيًا ، وههنا " بحث رائع نحويٌّ " وذلك أنّ في وزن " فُعَلُ " لضابطةً كما خَرَّجَ به الإمام الرّضي في شرحه على الكافية ماهو مُلَخَّصُهُ : أنّ " فُعَلُ" يُستَعْمَلُ على ثلاثة أوجهٍ فهي كما يلي مرتَّبَةً ......

أوّلُها : إمّا اسمُ جنسٍ غيرُ صفةٍ وذلك على ضربين : مفردٌ مثل صُرَدٌ ، هُدىً ، وجمعٌ مثل غُرَفٌ وحُجَرٌ فهذه كلها منصرفة إذ ليس فيها عدلٌ .

ثانيها : إمّا صفةٌ أي مشتَقٌّ فهي إمّا جمع " فُعْلى " أو " فَعْلاء " يعني جمع المؤنث ففيه عَدْلٌ بالاتفاق وهو مختصٌ بأُخَرُ وجُمَعُ ، كُتَعُ ، بُصَعُ . وإمّا صفة فيه مبالغة وهو إمّا

مُـخْتَـصَّة بـالـنداءِ مثل " فُسَقُ " بمعنى يا فَاسِقُ ففيه عدل أيضا ؛لأنّه معدول عن فاسقةٍ ، أو ليست بمُخْتَصّةٍ بها فليس فيها عدلٌ .

ثـالثهـا : إمّـا عَلَمٌ ففيه عدل لكنّه مشروط بشرط أن يكون في كلام العرب على وزن " فـاعِلٌ " وأنْ لايكون في الأصل اسمًا جنسيًّا ، وإن أردتَ الإطناب فارجع إلى الرّضي فإنّه مظانّه .

قوله " وأراد ببابها كُلُّ ماهو "

مـقـصـده : تـكميل المقام وإعطاء ه حَقَّهُ وتحقيقه ، وذلك أنَّ " فَعَالِ " على أربعة أقسام كما هو مذكور في الهامش مفصّلاً .

أحدها : نَزَالِ ، اسمُ فعلٍ وهو مبنيٌّ بالاتّفاق .

ثانيها : فَسَاقِ ، صفة بمعنى فاسقة ، وهو مبنيٌّ أيضا ، بلا خلاف .

ثالثها : فَجَارِ ، عَلَمٌ بمعنى المصدر ، وهو مبنيٌّ أيضا ، بلاخلاف .

رابعها : قطام ، علم للأعيان المؤنثة ، وهو مبنيٌّ عند الحجازيّين .

ثم العدل أيضاً على أربعة أقسام :

أحدها : الذي أُعتبر سببَ عدم الانصراف ، كما في أمثلة العدل .

ثانيها : مااعتبر للمبالغة " كفَسَاقِ " المعدول عن فاسقة .

ثالثها : المعتبرُ للبناء ، كَنَزَالِ .

رابـعهـا : وأمّـا مـااعتبر فيه العدل فلأجل الحمل على أخواته ، ففيه خلاف بين الحجازيّين وبيـن بـنـي تـميـم ، فـاعتبـار الـعدل فيـه إنّما هو بالحمل على نظائره المذكورة فيما فوق لالتـحـصيـل سبـب مـنـع الـصرف ، ولهذا يقال : ذكر باب قطام ههنا ليس في محلّه ؛ لأنّ الكلام فيما قدّر فيه العدل لتحصيل سبب مَنع الصرف .

قوله " السّببان لايُوجِبانِ البناء "

إذ لو كانت العلميّة موجبةً للبناء فينبغي أن يكون كلُّ اسمٍ فيه العلميّة مبنيًّا والأمر ليس كذلك ، وكذلك التأنيث لايمكن أن يكون موجبًا للبناء .

قوله " المراد من بني تميم "

الغرض منه : تعيين ماهو المراد وذلك بعض بني تميم لاكلّهم قاطبةً .

قوله " وهو كون الاسم دالًّا "

مقصده : تعيين معنى المراد من الوصف ، إذ للوصف عدّة معانٍ .

الأوّل : " النعت " الذي هوأحد أقسام التوابع ، وهو لايصحُّ ههنا إذ كثيرًا مالايكون النعتُ نعتًا لشيءٍ مع أنّه غير منصرف مثل هذا أسودُ " هذا " مبتدأ و " أسود " خبر وليس النعتَ رَغْمَ أنّه غير منصرف .

الثاني : الوصف بمعنى القائم بالغير مثل " فُرْقَانُ و سُلْطَانُ " ففيهما السّببان مع أنّه لم يقل أحدٌ : إنّهما غير منصرفين ، فعُلِمَ أيضاً انُ لااعتبار بهذا المعنىٰ .

الثالث : المشتقّ وَعَدُّهُ من الأسباب لايَصحُّ إذ الأسباب أوصاف والمشتقّ ذات ، فاختار الشارحؒ هذا الأخير فقال : " وهو كون الاسم دالًّا " والكون صِفَةٌ فَصَحَّ عَدُّهُ من الأسباب .

قوله "على ذات مُبْهَمَةٍ"

خرج به المعرفة مثل زيد ، عمرو ، وبكر وغيرهم ، إذ كُلٌّ منها تَدُلُّ على ذات مُعَيَّنَةٍ .

قوله " المعتبر في سببيّة منع الصرف "

هذا جواب سؤال مقدّر : وهوأنّ المراد من الوصف ، الوصف بالوضع فلاحاجة إلى اشتراطه بقوله : " شرطه أن يكون " فدفعه الشارح الجاميؒ بقوله والمعتبر في سببيّة منع الصرف ، حاصله أنّ المراد بالوصف في المتن عام سواء كان بالوضع أو بالاستعمال فلايكون اشتراطه لَغْوًا .

قوله " الّذي هوالوضع "

غرضه : تعيين معنى الحاصل ، ودفع وهم تقديره فيما يلي ....

السؤال والجواب عنه :

وهو أنّ الأصلَ بمعنى الدليل والقاعدة ، إذًا فلايَصحُّ الظرفيّة فدفعه الشارح بقوله : يعني الأصل بمعنى الوضع ، وأمّا إطلاق الوضع على الأصلِ ، فتشبيهيٌّ ، إذ الأصل بمعنى ماينتهي إليه غيره ، وكذلك الوضع ينتهي إليه الدّلالات الثلاثة ، وإلى هذا إشارةٌ في النكتة ، أمْعِن النظر تجده.

قوله " سواء بَقِيَ "

هذا تمهيد للمتن الآتي ، ثمّ الزّوال الذي في كلام الشارح على نوعين :

الأوّل : بالوضع الثاني بمعنى اعتبار الوضع الثاني مثل " ضَارِبٌ ونَاصِرٌ " إذا جُعِلَا علمًا لشَخْصٍ وفي هذا الوضع ضَرَرٌ في منع الصرف يعني لااعتبار له .

الثاني : الوضع بحَسَبِ الاستعمال يعني زوال الوصف بالاستعمال فهذا لايضرّ لمنعِ الصّرفِ .

قوله " أي غلبة الاسميّة على الوصفيّة "

غرضه : تعيين ماهو المراد ، ودفع وهم وهو أنّ المراد بالغلبة إمّا بالوضع فهو يضرّ إطلاقًا فلايصحُّ قول الماتن " لاتضرّه " وإمّا بالاستعمال على معنى وصفيٍّ فلايفيد النفي ، إذ لااحتمال لنفيٍ على هذا التقدير . فدفعه الشارح الجاميّ بقوله : أي غلبة الاسميّة على الوصفيّة .

قوله " المذكور "

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ " الفاء واللام " في " فلذلك " للتعليل فذكر أحدهما إثْرَ الآخر ليس بمرضيٍّ .

فالجواب عنه : أنّ " الفاء " للنتيجةِ ، واللاّم للتعليل فلايلزم لَغْوٌ .

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ المشارَ إليه ل" فلذلك " إمّا إشتراط إصالة الوصفيّة ، إذًا فلايصحُّ التفريع الثاني وهو قوله " أسوُد " وإمّا عدم مَضَرّةِ الغلبةِ ، إذًا فلايصحُّ التفريع الأوّل وهو قوله " صرف " وإمّا كلاهما إذًا فلامطابقة بين الإشارة والمشار إليه .

قوله " التأنيث اللّفظي الحاصل "

غرضه من هذه العبارة : إشارة إلى تقدير الصّفة وهو " اللفظي " ودفع وهمٍ تقديرة :

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ المراد بالتأنيث إمّا مطلق التّأنيث أو التّأنيث المعنوي فعلىٰ هذا يكون ذكر التأنيث المعنوي بعد التّانيث لَغْوًا إذ هو داخلٌ في مطلق التأنيث . فدفع الشارح هذا الوهم بقوله : اللّفظي يعني أنّ المراد بالتّانيث اللّفظيُّ بقرينة المقابلة لاالمطلق .

قوله " في سببيّة منع الصرف "

غرض الشارح تعيين محل الاشتراط ودفع وهمٍ تقديره فيما يلي ......

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ الاشتراط يكون في الوجود الخارجيّ أو الذهنيّ وهنا الأمر ليس كذلك .

فدفعه بقوله : في سببيّة منع الصّرف يعني محلّ الاشتراط هو منع الصّرف .

قوله " أي علميّة الاسم المؤنث "

غرضه : إشارة إلى أنّ اللام فيها عِوَضٌ عن المضاف إليه ودفع دخلٍ تقديره :

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ في " ضَارِبَةٌ " تأنيثًا وفي " زيدوعمرو " علميّةً ومع ذلك أنّ " ضَارِبَةٌ " منصرفٌ . فأجاب عنه : أي علمية الاسم المؤنّث لافي الغير ، وهناك السّببان في مكانين

مختلفين .

قوله " التأنيث "

غرضه : الإشارة إلى تقدير الموصوف المقدّر ، ودفع وهمٍ ، وهو أنّ المراد من المعنويّ إمّا فعل معنويٌّ أو عامل معنويٌّ فعلىٰ كلا التقديرين يلزم الخروج عن المبحث .

فدفع الجاميّ أنَّ المراد من المعنويّ التأنيث المعنوي لاغير .

قوله " إلّا أنّ بَيْنَهما فَرْقًا "

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّه إذا كان التانيثُ المعنويُّ مثلَ التّأنيثِ اللّفظيّ ، فالأولىٰ أن يقول المصنفؒ : التّانيث مطلقًا شرطهٗ العلميّة ، دون ذكر التأنيث اللّفظي مستقلًّا ، والمعنويَّ كذلك ، إذ أساس المتن بُنِيَ على الاختصار . فأجاب عنه إلّا أنّ بينهما فرقًا فإنّها في التأنيث اللّفظي بالتاء شرطٌ لوجوب منع الصرف ، وفي المعنوي شرطٌ لجوازه ، ولهذا لم يقل اختصارًا بالجمع بينهما .

قوله " أحد الأمور الثلاثة "

غرضه : تعيين معنى " أو " في كلام المصنفؒ إذ له معان متعدّدة ، رُبَّما يكون بمعنى الشّك ، وبمعنى التّشكيك ، وبمعنى التّنويع ، وبمعنى الانفصال الحقيقي ، وبمعنى مانعة الجمع .

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ " أو " إمّا بمعنى الشك ، أو التشكيك ، أوْ مانعة الجمع وكلٌّ واحدٍ منها لايصحُّ . أمّا الأوّل : فلأنّه لو كان للمصنفؒ شكٌّ في هذهِ المسئلة ، فَلِمَ ذَكَرَ هذه المسئلة والمُصَنِّفُوْن دَأبهم أنّهم لايأتون في كُتُبهم بمسئلة فيها شكٌّ .

وأمّا الثاني : أي التّشكيك ، فلأنّ الغَرضَ من التّصنيفِ تعليمُ المخاطب لا إيقاعه في الشكوك .

وأمّا الثالث : فلأنّه يُتَوَهَّمُ أنّ اجتماع هذه الشروط مُمْتَنِعٌ وأمّا خلوّها فجائزٌ فمعناه أنّه إذا لم تُوجَد هذه الشروط في الاسم يكون أيضًا غير منصرفٍ والأمر ليس كذلك .

فأجاب عنه : بأحد الأمور الثلاثة بمعنى أنّ " أو " لمانعةِ الخُلوِ أى خُلوّه من هذه الشّروط ممتنعٌ ، أو لانفصال حقيقيّ والشارح لم يُشِرُ إلى هذا الأخير .

قوله " زيادة حروف الكلمة "

مقصد الشارح : تعيين الزّيادة ودفع وَهْمٍ تقديره فيما يلي ....

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ في قولنا " جاء تني هِنْدٌ " زيادةً على الثّلاثة ، فينبغي أن يكون غير منصرف .

فأجاب عنه الشارح بقوله : زيادة حروف الكلمة الواحدة ، وفي مانحن فيه زيادة الكلمات الكثيرة .

قوله " الحرف الأوسط "

غرضه : إشارة الى موصوف مقدّر ، وما النُّكتَةُ في تقدير الموصوف ؟ قلنا : السِرُّ فيه أنّ الأوّل والأوسط والأخير أوصاف لاالأماكن ، والتحرّك يكون في المكان ، وحاصله : أنَّ إضافةَ التّحرك إلى الحرف تناسبُ الحرفَ فلهذا قَدَّرَهُ بالحرف .

قوله " المعرفة أي التعريف "

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ المعرفة ذات والعلل التسعة من قبيل الأوصاف فلايصحّ جعل المعرفة من الأسباب .

فأجاب عنه الجاميّ بقوله : أي التعريف وهو وصْفٌ وصَحَّ جعلُه من الأسباب .

قوله " شرطها أن تكون علميّةً "

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ " أنْ " المصدريّة تَجْعَلُ مدخولها بتأويل المصدر فههنا كذلك فصارتِ العبارةُ

هكذا " شرطها كونها كونها " فلزم التكرار في عبارة المصنّفؒ .

فالجواب : أنّ علميّة هنا مؤلّة بمعنى كون هذا النوع من جنس التعريف ، فحاصله : أنَّ المعرفة إنّما تكون سببا من الأسباب عند ماوُجِدَتِ المعرفةُ التي كانت بمعنى العلميّة من أقسام المعارف الخمسة .

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ الضمير في " كونها " راجع إلى المعرفة التي بمعنى التعريف الذي هو بمعنى الوصف هنا وخبر " الكون " " علماً " هذا ذات فلايصحّ حمل الخبر على الاسم ههنا .

فالجواب عنه : أنّ " الياء " في " علميّة " للنّسبة كما أشار إلى هذا بقولهٖ : أو منسوبة إلى العلم وهذا ذات مع الوصف .

قوله " وإنّما جُعِلَتْ مشروطةً "

غرضه : بيان أسرار المتن كما هو مذكور في الشرح مفصّلاً .

قوله " لأنَّ تعريف المضمرات"

فلأنَّ الشئ الواحد لايكون سَبَبًا ، لضِدَّيْنِ وهو البناء والأعراب .

قوله " وإنّما جُعِلَ "

مقصد الشارحؒ : بيان خفايا المتن والرَّدِّ على جاراللّٰه الزمخشريؒ وذلك بأنّ الكافية أُخْتُصِرَ من " المفصّل " فَلِمَ خَالَفَ المصنفؒ المفَصّل ؛ لأنّ الزمخشريؒ جعل العلميّة سببًا من الأسباب أمّا المصنّفؒ فَجَعَلَ المعرفة سَببًا ثُمَّ شَرَطَ لها العلميّة . فأجاب عنه الجاميؒ : وإنّما جعل المعرفةَ سبباً والعلميّة شرطها ولم يجعل العلميّة سبباً كما جعل البعض (الزمخشري) ؛ لأنّ فرعيّة التعريف للتّنكير أظهر من فرعيّة العلميّة للتنكير .

قوله " العجمة وهي كَوْنُ اللّفظ "

مراده : تعيين معنى العجمة ، ودفع وهمٍ وهو أنّ المراد بالعجمة إمّا معناها اللّغوي ،

أو معناها الاصطلاحي ، وكلاهما باطلٌ وأمّا معناها اللّغوي فهو صفةُ المتكلّم أي معناه اللُّكنةُ في اللّسان ، وأمّا معناها الاصطلاحيُّ فهو ذاتٌ ، وأسباب منع الصرف من قبيل الأوصاف . فأجاب عنه الجاميّ بقوله : وهي "كون اللفظ" ، والكون وصف ، فَصَحَّ معناها الاصطلاحي .

قوله "ولتأثيرها"

غرضه : بيان وتمهيد للمتن الآتي ، فقال المصنفّ : شرطان وأمّا في الظاهر فثلاثة شروط وذلك ؛لأنّ الشرط الثاني دائر بين الشيئين تحركِ الأوسط ، والزيادةِ فتصيرثلاثة .

قوله "حقيقةً كإبراهيم أو حكمًا"

غرضه : التّعميم ودفع وهمٍ تقديره فيما يلي ....

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ "قَالُونَ" لم يكن علمًا في العجمة ومع ذلك أنّ العرب يقولون: إنّه غير منصرف .فأجاب عنه الشارح الجاميّ : أنّه كان اسمًا لكل شيء فيه الجَوْدة ، ثُمَّ نُقِلَ إلى العرب دون أيّ تصرّفٍ فيه ، فَجُعِلَ بعد نقله علمًا ، للقاري الذي يُتقِنُ ويجيد القراءة ، فتسميتهٗ بهذا العلم في العرب حُكميٌّ ، فكأنّه كان علمًا حُكميًّا في العجم قبل أن يتصرّف فيه العربُ ، فصار ثقيلاً مناسبًا لمنع الصرف .

قوله "وإنّما جُعلتُ شرطًا"

مقصده : إثبات المتن وبيان أسراره .

اعلم أنّ في العجمة شرطين حقيقةً وأمّا شرطه الثاني ، فهو على نوعين كما هو الظاهر ، ولـمّا كان الشرط الأوّل ظاهرًا لم يتفرّع عليه المصنفّ ، بخلاف الشرط الثاني اذ كان فيه نوع خفاء فلهذا فرَّعَ عليه بقوله : "فنوح منصرف" .

قوله "أحدُ الأمرين"

غرضه : تعيين معنى "أو" وهو إمّا لمانعة الخلو ، أو الانفصال الحقيقيّ .

قوله "هذا تفريعٌ"

مقصده : تعيين "الفاء" فى "فَنُوحٌ" ودفعُ وَهْمٍ تقديره فيما يلي .....

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ هذا القول تفريع على شرطه الأوّل فيكون غير منصرف ، فلايصحُّ قول المصنّف : منصرف . فدفع الشارح الجاميّ بقوله : هذا تفريع بالنّظر إلى الشرط الثّاني.

قوله "هذا اختيار المصنفؒ"

مراده : إشارةٌ إلى الاختلاف بين جار الله الزمخشريؒ وبين المصنفؒ في "نوح" أمّا العلاّمة الزمخشريؒ فيقول : إنّ "نوحًا" جائزُ الوَجهَين كَهِنْدٍ وأمّا عندالمصنّف فنوحٌ منصرف كما صرَّح به ، والدّليل الذى أتى به فهو يؤيّد المصنفؒ ، وقياس الزمخشري على "هند" قياس لااعتبار له ، وكذا قال الشيخ الرّضي : قياسُه ليس بشيءٍ .

قوله "واعلم أنّ أسماء الأنبياء مُمْتَنِعَةٌ"

هذه فائدة مشهورة ذُكرَتُ في كثير من كتب النحو ، لكن تنتقض بنحو ، "شيثٌ و عُزَيْر" فانهما منصرفان كما يَدُلُّ عليه النّصوص . فالجواب عنه : أنّ المراد من الأسماء ، الأسماء المذكورة في القرآن الكريم وأمّاشِيثُ فليس بمذكور في القرآن وأمّا الثّاني فهو مذكور فيه لكن لم تَثْبُتْ نُبُوَّتُهُ من القرآن بل ثَبَتَتْ بالحديث النبوي الشريف على صاحبه ألف ألف تحيّةٍ وسلامٍ .

قوله "قيل"

فيه إشارةٌ إلى اختلاف النُّحاة في عربيّة "هود" ، قال محقّق الدنيا عصام الدين : أُختِير "نُوح" في التّمثيل لكونه اتّفاقيًّا في الإنصراف ، وكون "هود" اختلافيًّا ، يعني أنّ

سبـبَ انـصراف " هود " ليس عربيّةً بل سبَبُ انصرافه إنّما هوسكون الأوسط فأتى بالدليل بـقـولـه : ويـؤيّده مايقال : مِنْ أنّ العرب من وُلْدِ إسماعيل ومَنْ كان قبل ذلك فليس بعربيّ و"هود" قبل إسماعيل فيماذكر فكان كنوح في الانصراف وعدمه .

للّه درّالشاعر الفارسي حيث جَمَعَ أسماء الأنبياء المنصرفة في القريض .

گرہمی خواہی کہ دانی نام ہر پیغمبرے   تا کدام است أی برادر نزد نحوی منصرف

صالح وہود ومحمد وشعیب ونوح ولوط   منصرف دان ودگر باقی ہمہ لاینصرف

قوله " الجمع وهوسبب قائم مقام السببين"

قـال الـرّضـي المحقّق : حول جمع منتهى الجموع : وضابط هذه الصيغة : أن يكون أوّلهـا مـفتوحًا ، وثالثها ألفًا ، وبعدها حرفان ، ادُغم أحدهما في الآخر أولا ، مثل مساجدَ ، ودوابَّ أو ثـلاثة ساكن الأوسط ، فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعيّة ، كما في " حُمُرٍ و حِسَانُ " مع أنّ في كلّ واحد منهما الجمعيّة والصّفةَ .

قوله " بغيرهَاءٍ مُنْقَلِبَةٍ "

مـقصده : تعيين معنى الهاء وتنبيهٌ على جواز الوجهين ، تاء التأنيث حالة الوقف وتاء التانيث باعتبار مايؤل إليه حالة الوقف ، ودفع إشكالٍ مُقَدَّر تقديره فيما يلي .....

الإشكال والجواب عنه :

وهوأنّ " فَوَاره " جمعٌ فيه هَاءٌ مع أنّه غير منصرف .

فـدفع الشارح الجامي بقوله : فلايرد نحوفواره جمع فَارِهَةٌ لأنّ هاء ها ليست مبدّلةً عن تاء التأنيث ، بل هي أصليّة .

قوله " وأمّا فَرَازِنَة "

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ المطابقةَ بين المبتداء والخبر لابُدّ منه وهنا " منصرف" خبره مذكرٌ .

الجواب عنه :

والمبتداء ههنا "نحو" تقديره أمّا نحو فرازنة منصرفٌ أو لفظ فرازِنَةُ منصرف فلاإشكال.

قوله "وسَرَاوِيل جوابُ سؤال مقدر"

غرضه : بيان مقصد المصنفؒ من هذا القول ، والسؤال والجواب عنه مذكور في الشرح مفصّلاً فارجع إليه .

قوله " في مَوَارِدِ الاستعمال "

هدفه : تعيين محلّ الأكثريّة ، ودفع وهم مقدّر تقديره فيما يلي ......

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ الأكثريّة إمّاباعتبار العدد أو باعتبار الذاهبين وكلاهما لايوجد إذ عدده واحدٌ وكذا ليس فيه تعدّد المَذْهَبَيْنِ . فدفع الشارح بقوله : في" موارد الاستعمال "يعني تعدّده باستعمال العرب لاغير .

قوله " اسمٌ أعجميٌّ "

غرضه : بيان أنّ " أعجميّ " صفةٌ لموصوف مقدّر وهو " اسمٌ " ودفع وهم أيضاً تقديره فيما يلي ......

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ المراد بأعجميٌّ إمّا رَجُلٌ أعجميٌّ أو نفس سَرَاوِيل . فدفعه الشارح بقوله : اسم أعجميٌّ وفيه إشارةٌ أيضًا إلى أنّ مقولة " قيل" جملة لامفردٌ كمازُعَمه البعضُ ، والحال أنّ " أعجميٌّ " مفرد ، فالجواب عنه : " إنّه اسمٌ أعجميٌّ " ، وهذه جملةٌ .

قوله "على مايُوازنُه"

هَدَفُهُ : إشارة إلى أنّ المُوازنُ بضمّ الميم اسم فاعل ، وليس بالفتح ، وكذا فيه إشارة إلى أنّه ليس باسم آلةٍ ، ولا باسم ظرف .

قوله " فَرضًا "

غـرضه : بيان معنى التقدير يعني هذا التقدير فرضيٌ لاغير .وحاصل مافي هذا المقام : أنّ الـجـمـع عـلـى ثـلاثة أنـواع : أصـلـيٌ ، وحـالـيٌ حقيقةً وحكمًا وتحقيقيّ ، وتقديريّ ، كمايُفهَمُ من فَحوٰى كلام الشارحؒ .

قوله " أيُ كُلُّ جمعٍ مَنقُوصٍ "

مقصده : بيان ضابطة استعمالِ هذهِ الموازين والأنسب على المصنفؒ بيان انصرافِ جـوارٍ وَعَـدَمِـهِ ولـكـن تَرَكَه اختصارًا وباقي تفصيله في الشرح مبسوط فانظر هناك فللّٰه درّ ملّاجاميؒ .

قوله " حُكْمُهٗ حُكْمُ قَاضٍ "

غـرضه : بيان وجه الشبه والأمر المشترك ، وليس التشبيه هنا في الجمعية بل في حذف الياء عنه وإدخال التنوين عليه .

فإنّه " قداختُلِفَ فيه فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ "

اعلم أنّ في نحو " جَوَارٍ " استعمالَيْنِ وثلاثَة مذاهب .....

الاستمال الأوّل : أنّ جوارٍ مثل قاضٍ في حالة الرّفع والجرّ وفيه مذهبان :

المذهب الأوّل : أنّه مُنصرفٌ قبل الإعلال وبعده مطلقًا .

المذهب الثاني : أنّه منصرف قبل الإعلال وغير منصرف بَعْده .

الاستـعمال الثاني : أنّه مثل قاضٍ في حالة الرّفع فقط ، ففيه مذهب واحد وهو أنّه غير منصرف مطلقًا سواء كان قبل الإعلال وبعده ، والصحيحُ هوالمذهب الأوّل .

قوله " لأنّ الإعلالَ المتعلق بجوهرالكلمة مقدم "

يـردُ عـلـى الشـارح أنّ الـحُـكـمَ بِتَقَدُّمِ الإعلال على منع الصّرف غَيرُ صحيحٍ ؛ لأنّ الإعـلال يـأتـي بـعـدالـعـامـل إذ ليس قبل الإعلال ثِقَلٌ وإعرابٌ. قلنا : إنّ هذا الحكم على

الأغلبِ إذ الأغلبُ أنّ الإعلال مقدّمٌ على العامل .

قوله " وذَهَبَ بَعْضُهُمْ إلى أنّه بعد الإعلال "

هذا هو المذهب الثّاني في الاستعمال الأوّل ، اعلم أنّه لم يذكر الشارحُ وَجْهَ الانصراف على هذا المذهب قبلَ الإعلال اكتفاءً على ماذُكِرَ في المذهب الأوّل وهو أنّ الأصلَ في الاسم الصّرفُ ، ثُمّ اعلم أنّ في هذا المذهب في جوارٍ ثلاثة إعلالات أوّلها : عند الصّرفيّين ، وثانيها: عند صاحب الشافيه وفصول الأكبري وغيرهما وثالثها : عند بعض النحاة فالاعلالات الثلاثة فيما يلي مرتّبةً ......

الإعلال الأوّل : وهو أنّ " جوارٍ " كان في الأصل جَوَارِيٌ أُسقِطَ التّنوين لأجل عدم الانصراف ثُمّ عوّض عنه التنوين الآخر العِوَضي ، والضمّةُ على الياء كانت ثقيلةً فأسقِطَتْ فَحُذِفَتُ الياءُ لالتقاء السّاكنين فَصَارَ جَوَارٍ ، يَرِدُ على هذا الإعلال أنّهُ لم يُسْمَعُ قَطُّ بأنّ التنوينَ يكون عوضًا عن التنوين ففيه نوع من الوهن .

الإعلال الثاني : أنّ " جوارٍ " كانَ في الأصل جَوارِيٌ أسقِطَتِ الضّمةُ للثّقل فلَزِمَ التقاء الساكنينِ ، فَحُذِفَتِ الياءُ ثُمّ حُذِفَ التنوينُ لِعَدمِ الصّرفِ ثُمَّ عوّضَ التنوينُ عن الياء فصارَ جوارٍ .

الإعلال الثّالث : أنّ التنوينَ عوضٌ عن ضمّةِ الياء ، فحاصله أنَّ ضمّة الياء كانَتْ ثقيلةً فطُرِحَتْ وَحُذِفَ التنوينُ لعدم الصّرفِ ثُمَّ عُوِّضَ التنوين الآخر عن الضمّة فلزم إلتقاء الساكنين ، فَحُذِفَتِ الياءُ فَصَارَ جَوَارٍ .

قوله" التركيب وهو صَيْرُورَةُ كَلِمَتَيْنِ أوأكثر"

الغرض منه : تعيين معنى التّركيب ، ودفع وهْمٍ تقديره فيما يلي ......

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ للتركيب مَعْنَيَيْنِ اللّغوي والاصطلاحي ، فمعناه اللّغوي : هوانضمام الاسم إلى الإسم الآخر .

وأمّا معناه الاصطلاحي فهو مقابلٌ لمفردٍ ، فعلىٰ كلاالمعنيين التّركيبُ صِفَةٌ للمتكلم لامِنْ صفة الأسباب . فدفعَ الشارح الجاميّ بقوله : هو" صيرورةُ كلمتين " ، فحاصله : أنّ التركيب ليس مصدرًا مبنيًّا للفاعل بل مصدرٌ مبنيٌّ للمفعول أي كَون كلمتين ......

قوله " لأنّ الإضافة "

لأنّ الإضافة علامةُ الاسم وبسببه يَضْعُفُ غير المنصرف الذي فيه مُشَابَهَةُ الفعل في عدم قَبول الجرِّ والتنوين ، فاذا أثَّرتِ الإضافةُ في غيرالمنصرفِ المضافِ فلا بُدَّ بأنْ تَجْعَل الإضافةُ المضافَ والمضافَ اليه منصرفًا ، وإنْ لم تَجْعل كذلك بل أثَّرتُ في المضاف ولم تُؤثِّر في المضاف إليه فيجتمع الانصراف وعَدَمُه في كلمةٍ واحدةٍ وهذا محال ؛لأنّه اجتماع الضدّين .

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّه لِمَ لايمكنُ أنْ يكونَ الانصرافُ في المضاف ، وعدم الانصراف في المضاف إليه، فلايَلزَمُ اجتماع الضّدّين ، في كلمة واحدةٍ . قلنا : إنّ بَينَ المُضافِ والمضاف اليه شدّة اتصالٍ فكان كلمةً واحدةً.

قوله " الألفُ والنّون المعدودتان "

مراده : تكميل المقام وفيه دفع وهمٍ تقديره فيمايلي ......

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ في " شَيْطَان " ألفًا ونونًا مع أنّه منصرفٌ فدفع الشارحؒ فحاصله : تسمّيان مزيدتين ؛لأنّهما من الحروف الزّوائد، وفي شيطان ليستا بزائدتين .

قوله " وللنّحاة خِلَافٌ "

غرضه : إشارة إلى الاختلاف ، وبيان القول الرّاجح منهما ، تفصيله : حاصل الخلاف أنّ بعضهم قالوا : إنّ الألفَ والنّونَ إنّما تمنعان الاسم من الصرف لأجل أنّهما فرعانَ

لـمـازِيدتَا عليه . وقال بعضهم : إنّما تمنعان الاسم من الصّرف ، لمشابهتهما لألفي التّانيث فـي عـدم دخـول تـاء التـأنيـث ، فـاذا كانا مشابهين بهما فيوجد فيهما أيضًا فرعيّةٌ حكميّةٌ فيكون سببا لمنع الصّرف . فرَجّحَ الشّارحُ القولَ الثّاني ؛ لأنّ اشتراطَ انتفاء " نَدْمَانَة " على زِنَةِ "فَـعْلاَنَة " غيـرُ ظَـاهرٍ على القول الأوّل ؛ لأنّ على اعتبار القول الثاني لايمكن أنْ تَدْخُلَ التاء على ألفي التانيث ، فانتفاء " فعلانة " أوفقُ .

قوله " يَعْنِي به "

غـرضـه : تـعيين الاسم إذ الاسم يأتي مقابلاً للمهمل ، والظرف ، والإضافة ، والفعل ، والحرف ، كما صَرَّح به المحقق العصامؒ في حاشيتهِ .

قوله " أي شَرْطُ الألف والنون "

مقصده : تعيين المرجع ودفع وَهْمٍ تقديره فيما يلى ......

السّؤال والجواب عنه :

وهـو أنّ الـضـمـيـر إمّا راجعٌ إلى الألف فقط ، أو إلى النّون ، أو إلى كليهما وَكلٌّ واحدٍ منـهـا بـاطـلٌ . أمّا الأوّل والثّاني فلأنَّ الشّرطَ لِكِلَيْهما معًا سبب ، لالِكُلِّ واحدٍ منهما علىٰ حِدَةٍ ، وأمّا الثالث فلعدم المطابقة بين الرّاجع والمَرجع . فأجاب عنه الجاميؒ بقوله : " شـرطُ ذلك الاسـم فـي امتـناعه من الصّرف " يعني أنّ المرجع هو السبب باعتبار الاسم ، ولكنّ هذا الاحتمالَ ضعيفٌ والأصحُّ هوالأوّل .

قوله " أو كانتا "

هَـدَفُـه : بيـان أنّ كـلمة " أو " للتّنويع ، وبيان أنّ الفعل مقدّر ، فعُطِفَ مجموع الجملة الشّرطيّة على الجملة الشّرطيّة وعاملهما كلمة "إن " الشّرطيّة .

قوله " اختُلِفَ في رَحْمٰن "

هـذا الاختلاف في دَفعِ أنّه منصرفٌ أو غير منصرف أي في دفع هذا التّردُّدُ ؛ لأنّه اُتّفِقَ

في أنّه أَحَدُهُما .

السّؤال والجواب عنه :

كيف اشتبه حال استعمال " رحمٰن " على هؤلاء الأعلام من علماء اللّغة ، والنحو ، والبيان حتّٰى بَنَوْا أمرهم فيه على المعقول ولم يخبر أحدُهم عن المنقول بأنّه منصرفٌ أو غير منصرفٌ . قلنا : فإنّهم لم يَجِدُوْا مستعملاً فيما نُقِلَ من العرب إلّا معرّفًا باللام ، أو مضافًا ، أو منادى ولايُعرفُ الانصراف وعدمه بهذهِ الاستعمالات الثّلاثة ، والأولى أنّهٗ غير منصرف من حاشية عصام بتغيّرٍ يسيرٍ .

قوله " هٰذا إذا كانَ نَدُمانٌ بمعنى النّديم "

مقصدالشارح : بيان الاحتمالين في معنىٰ "ند مان " ودفع وهم مقدّر تقديره فيما يلي .....

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ " ندمان " إذا كان بمعنى النادم فيكون غير منصرفٍ بالاتّفاق فما حاجةُ المصنفؒ إلى أخذه بمعنى النّديم ؟ قلنا : إنّ المقامَ مقام الاختلاف ، وثمرةُ الاختلاف تظهر اذا كانت المراتبُ ثلاثةً وهذا إذا كان بمعنى النديم ؛لأنّ المراتب تصير ثَلاثة .

أوّلها : للاختلاف ،

ثانيها : للاتّفاق على عدم الانصراف ،

ثالثها : للانصراف وأمّا إذا كان بمعنى النادم فيكون غير منصرف بالاتّفاق فكانتِ المراتب اثنتين فقط هذا نتاج الذهن تَمَتَّعُ منه .

بحثُ وَزْنِ الْفِعْلِ

قوله " وهو كون الاسم "

غرضه : تعيين المعنىٰ ، ودفع وهم مقدّر .

واعلم أنّ لوزن الفعل معنىً لغويًّا ومعنى اصطلاحيًّا .

وأمّا معناه اللّغوي : فهو كَونُ وزن الفعل على الهيئة الحاصلة للفعل ، وأمّا معناه الاصطلاحي : فهو كون الاسم على وزنٍ مُختصٍّ بالفعل ، أو كون الاسم على وزن يُعَدُّ من قبيل أوزان الفعل .

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ المراد من وزن الفعل إمّا معناه اللّغوي وهو من أوصاف الفعل ، والأسباب التسعة من أوصاف الاسم ، فلايُعَدُّ الوزن من الأسباب ، وإمّا معناه الاصطلاحي فكان ذكر الشرط بعده مُستدرَكاً ، إذ المراد بالوزن مايختصُّ بالفعل ، فلاحاجة إلى هذا الشرط ، ويلزم الكذب في كلام المصنفؒ فيما بعدُ إذ قال : أو يكون غير مُختَصٍّ . قلنا : حاصله : ليس المراد المعنى اللّغوي أو المعنى الاصطلاحيَّ الأوّلَ بل المراد منه المعنى الاصطلاحي الثاني وهو كون الاسم على وزن يُعَدُّ من قبيل أوزان الفعل ، كما ذكره الشارح الجاميؒ ، اعلم أنّ وزن الفعل قسمان قِسْمٌ مختصٌّ بالفعل وقسمٌ مشترك مثل : ضُرِبُ حالة الوقف .

وأمّا وجه الاشتراط ، فلأنّ الفرعيّة الكاملة لاتثبت إلّا بالاختصاص بالفعل ، أو فيه علامةٌ من علامات الفعل كمافي الشّرط الثاني ، وفي قوله : " أحد الأمرين " إشارة إلى أنّ " أو " لمانعةِ الخلو أو للانفصال الحقيقيّ ، حتى تَجُوز الزّيادةُ ، واختصاص الوزن بالفعل مثل "يَشْكُرُ" .

قوله " بمعنى أنّه لايُوجَد في الاسم العربي "

هذا جواب سؤال مقدر : تقديره فيما يلي .....

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّه يُعْلَمُ من قوله : " وزن الفعل " أنّه مختصٌّ بالاسم ، ويُعْلَمُ من هذا الشرط أنّه مُختصٌّ بالفعل ، وهل هذا إلّا تَدَافُعٌ في كلام المصنفؒ . فدفع الشارح بهذا التفسير ، حاصله أنّ المراد بالاختصاص أنّ هذا الوزن للاسم ، ولكن ليس فيه من الأصل ، بل نُقِلَ من الفعل إلى الاسم .

قوله " وأمّا بَقَّمَ اسمًا "

غرضه : بيان فائدة القيود ، وهو قول الشارح " في اللّغة العربية " دفع وهم تقديره فيما يلي.

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ المصنفؒ قال : " شرطه أن يختص بالفعل " فهذهِ الأسماء ليست بمختصّة بالفعل حتّى تُنقَل من الفعل إلى الاسم بل نُقِلَتْ من العجميّة إلى العربيّة . فدفع الجاميؒ بقوله : في اللّغة العربية يعني أنّ هذا الوزن مختصٌّ بالفعل في اللّغة العربيّة وهذه الأسماء في العجميّة فلايُقْدَحُ في ذلك الاختصاص .

قوله " غيرُ مُختصٍّ "

غرضه : إشارة إلى أنّ " أو " لمانعة الخلو .

قوله " أي في أوّل وزن الفعل أو أوّل ماكان على وزن الفعل "

هدفه : التّنبيه على جواز الاحتمالين ، يعني أنّ الضمير يحتمل أنْ يرجع إلى " وزن الفعل " وهومذكور صريحًا ، ويحتمل أن يرجع إلى " ماكان " وهومذكور ضمنًا . ثُمَّ اعلم أنّ في كُلِّ واحدٍ من الاحتمالين حُسنًا وقُبحًا ، أمّا الحُسَنُ في الاحتمال الأوّل فهو ذكر

المرجع صريحًا ، وأمّا قبحه فهو أنّ "الإنسان" إلى وزن الفعل مجازيٌّ إذا الزيادة إنّما تكون في وزن الفعل مثل أحمد وأحمر . وأمّا الحسن في الاحتمال الثاني فهوأنّ الإنسان حقيقيّ إذ أنّ " أوّل ماكان " عبارة عن الموزون ، وأمّا قبحه فيه فهو أنّ مرجع الضمير ليس بمذكور صريحًا .

قوله " أي زِيَادَةُ حرفٍ أو حرفٍ زائدٍ "

هدفه : تعيينُ معنى الزيادة ، ذلك يمكن أن يكون بمعنىً مصدريٍّ أو بمعنى اسم الفاعل ، كما بَيَّنَهُ على صورة التركيبين الإضافي والتّوصيفي ، كما هوظاهرٌ تتكوّنُ من هذين الاحتمالين أربعةُ صُوَرٍ فهي كما يلي ....

الأوّل : زيادةُ حرفٍ في أوّل وزن الفعل .

الثاني : زيادة حرفٍ في أوّلِ ماكان على وزن الفعل .

الثالث : حرفٌ زائد في أوّل وزن الفعل .

الرّابع : حرف زائد في أوّل ماكان على وزن الفعل ، تمّت أربع صور في هذه العبارة .

قوله " ولوقالَ غيرقابلٍ للتآء "

قال الجاميّ مشيرًا على المصنفؒ : لوأضافَ مع التّاء قَيْدَيْنِ وهما " قِيَاسًا " ، و" بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله " ، لأمِنَ من الاشكال بنحو " أربع " إذا سُمِّيَ به فإنَّ لحوق التاء به للتذكير في نحو " أربعة رِجَالٍ " فلايكون قياسًا ، وبنحو " أَسْوَدُ " فإنّ مجيءَ التّاء في أسودة للحيّة الأنثى ليس باعتبار الوصف الأصلي لأجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسميّة العارضيّة .

قوله " ومَافيه عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرةٌ "

ولـمّا فَرَغَ المصنفؒ عن أسباب المنع شَرَعَ في مابقي من أحكاماتها وفي صدَد بيان القاعدة النحويّة الآتية فيما بَعْدُ .

قوله " أي كُلُّ اسمٍ غَيْرِ مُنصرفٍ "

مقصده : الإشارة إلى القاعدة الكليّة النحويّة ، ودَفْعُ وهم تقديره فيما يلي ....

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ المرادَ من " ما " إمّا شيءٌ ، أواسمٌ ، فَعَلى الأوّل يَلْزَمُ الخروج عن البحث وعلى الثّاني أنّ أكثر الأسماء إذا نُكِّرَ لايكون مُنْصَرِفًا . فدفعه بقوله : أي كُلُّ اسمٍ غيرمنصرف يعني المراد من الاسم هوغير المنصرف لامطلقًا كما زَعَمَهُ السائل .

قوله " بأنْ يُؤَوَّلَ العَلَمُ "

هَدَفُه : بيان طريق التّنكيرُ وجواب سؤال عن مقدّر تقديره فيما يلي .....

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ في جَعْلِ العَلَمِ نَكِرةً يَلْزَمُ في العلم الوَضْعُ الثّاني فلايكون نكرةً ، فَدَفَعه بقوله : بأنْ يؤوَّلَ ، يعني ليس فيه الوضع الثّاني ، إنّما هوالتّأويلُ .

قوله " استثناء مِمّا بَقِيَ من الاستثناءِ الأوّل "

غرضه : التّحقيق النّحوي ودفع وهمٍ مُقَدّرٍ تقديره فيما يلي ......

الإشكال والجواب عنه :

وهوأنّ ههنا المستثنىٰ منه وَاحدٌ ، والمستثنىٰ مُتَعَدِّدٌ ، بدون حرف عطفٍ بينهما ، والضّابطة : أنّهٗ إذا لم يكن بينَ الاستثناءَ يْنِ حرفُ عطفٍ فيكون المستثنىٰ الثّاني بدلاً عن الأوّل ههنا كذلك لِعَدَمِ العَطْفِ فتقدير العبارة حينئذٍ " لاتجامع العلميّةُ مؤثّرةً إلّاالعدل ووزن الفعل ، وهذا خِلاف الواقع " . فأجاب الشارح الجاميؒ بقوله : استثناءٌ مِمَّا بَقِيَ من الاستثناء الأوّل، يعنى أنّ المستثنىٰ منه أيضًا متعدّدٌفيكون المعنى لاتجامع غيرَ ماهي شرطٌ إلّا العَدْلَ ووزن الفعل أو نقول : إنَّ الاستثناء منقطع .

قوله " لايُوْجَدُ شيءٌ "

غرضه : إشارة إلى جواز أن يكون " كان " تامّةً او ناقصةً ، كمايفهم من ظاهر العبارة .

قوله " ثمّ إشارةٌ إلى استثناء "

غرض الجامي الأديبؒ بيان مقصد المصنفؒ ، ودفع سؤال عن مقدّر تقديره فيما يلي .....

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ ابن الحاجبؒ كانَ بصدد سَرْدِ أسباب المنع فأتىٰ بِبَحْثِ المخالفة ، هذا خروجٌ عن المبحث بعيدٌ عن شأن البلغاء ، وكذا نسمّيه استطرادًا أيضًا . فأجاب عنه الجاميؒ بقوله " ثمّ أشار إلى استثناء مثل أحمر يعني هذا استثناء عما سَبَقَ .

قوله " وَلَمَّا كَانَ قَوْلُ التِّلْمِيْذِ "

غرضه دفع وهمٍ تقديره فيما يلي ......

وهو أنّه أسنَدَ المخالفةَ إلى سيبويهؒ فهذا لايَصِحُّ إذ يُعْلَم منه أنَّ الأخفش مُقَدَّمٌ عليه إذ المخالفةُ فرعُ التّاخير . فدفع الجاميؒ هذا الوهم بقوله : ولمّا كان قولُ التلميذ أظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جَعَلَه أصلاً وأسْنَدَ المخالفةَ إلى الإستاذ وإن كان غيرَ مُسْتَحْسنٍ الخ ......

قوله " في انصرافٍ "

جواب سؤال مقدّر : وهوأنّه ليس بين سيبويهؒ وأخفشؒ إختلاف في كون " أحمر " مشتقًّا وموجودًا في الخارج والذّهنِ فكيف قال : وخَالَفَ سيبويه الأخفشَ ؟ فدفعه بقوله : في انصراف مثل أحمر ، يعني أنَّ الاختلاف في الانصراف لا في الاشتقاق .

قوله " والمُرادُ بمثلِ أحمر "

هَدَفُه : بيان مراد مثل " أحمر " ليس المراد من مثل " أحمر " أن يكون الاسم أو الكلمة على وزن " أفعل " بل المراد منه كُلّ ماكان فيه معنى الوصفيّة قبل العلميّة ظاهرٌ سواء كان

عـلـى زِنَةِ أَفْعَلَ أو على زِنَةِ غيره حتّى يدخل فيه مثل " سَكْرَانُ و نَدْمَانُ " وإن لم يكونا على زِنَةِ أَفْـعَـلَ لـكـن يُوْجَد فيهما معنى الوصفيّة ظاهرًا ثُمَّ إن سُمِّيَ بهما أحَدًا فبعدزَوَالِ العلميّة يـعـود الـوصف الأصلي فيه عند سيبويهؒ فيكون غيرَ منصرفٍ ، وكذلك "أجمع" على زِنَةِ " أفعل " إنْ سُمِّيَ به أحدًا فبعد زوال العلميّة فيكون منصرفًا لأنّه ليس فيه معنى الوصفيّة إذ فيه معنى " التّأكيد" ومعنى " كُلٌّ ". وباقي عبارة الشارحؒ واضحٌ جدًّا .

قوله " أي إنّما خَالَفَ "

اعلم أنّ في مثل " أحمَرَ " ثلاثة استعمالات .

الأوّل : قَبْل العلميّة وهوغير منصرف لوجه الوصفيّة ووزن الفعل .

الثاني : بَعدالعلميّة ، وهو أيضاً غيرُ منصرفٍ لماذكرنا .

الثالث : بعدالعلميّة إذا نُكِّرَ ، ففيه اختلاف .

وغـرض الـجـاميؒ مـن العبارة المذكورة : إشارة إلى الضّابطة ، وهي اتّحاد فاعل الـفـعـل والـمـفـعـول له ، وإيماءٌ أيضًا إلى أنّه ليس سيبويه مفعولاً مقدّمًا ، والأخفشؒ فاعلاً مـؤخّرًا ، إذ يلزم المغايرة بين فاعل الفعل والمفعول له ، إذ فاعل الاعتبار سيبويهؒ على الاتّفاق ، وإشارة إلى نصب "اعتبارًا " أيضًا .

قوله "ولمّا اعتبر سيبويه الوصف الأصلي "

هذا تمهيدٌ وربطٌ لكلام المصنفؒ الآتي

قوله " في حُكْمٍ وَاحِدٍ"

الـمراد منه : الوحدةُ الشّخصيّةُ ، إذ لو حَصَلتْ أحكامٌ متعدّدةٌ في لفظ واحد ، لاجتَمَعَ الضِّدَّان ، وذا لايجوز .

قوله " فإن قُلْتَ "

هـذا سـؤالٌ وَرَدَ عـلـى جـواب سـيـبـويـه لـلأخفشؒ وذلك الجواب : لِمَا يَلْزِمُ من اعتبار

المُتَضَادَّين .

وتقدير السّؤال : اعتبار الشيئين المتضادّين إنّما لايجوز إذا اجْتَمَعَا في وقتٍ واحدٍ وههنا في " باب حاتِمٍ " لايَلزَمُ اجتماعُ المتضادّينِ ؛ لأنَّ العلميّةَ ههنا مُحَقَّقَةٌ ، والوَصْفَ اعتباريٌّ ، وليس بينَهما تَضادٌّ وإنّما التّضَادُّ في الحقيقيَّيْنِ .

فحاصل الجواب : أنّ لِشِبْهِ الشّيءِ حكمَ الشّيءِ ، فلابُدَّ أنْ يُحتَرَزَ عن شبه التّضادِّ أيضًا ، فَجَعَلْنَا الاعتباريَّ المشابِهَ في حُكم الحقيقيّةِ .

قوله "وَجَمِيْعُ الْبَابِ"

وَلَمَّا فَرَغَ المصنّفُ عن بيان سَبَبِ الانصراف الذي هو خاصٌّ شَرَعَ في السبب المُختصّ بجميع الباب .

قوله "أيْ باب غير المنصرف"

اعلم أنَّ مقصد الجاميّ من هذا التفسير دفع دَخْلٍ مُقَدَّرٍ تقديره فيما يلي .....

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنَّ المراد بالباب إمّا باب الاسم المطلق أو الاسمِ المعرب فعلى الأوّل يَنْبَغِي أن يكون الاسمُ المبنيُّ ... إذادَخلَ على اللام والإضافة .... مجرورًا بالكسر ، مع أنّه لايكون كذلك . وعلى الثّاني يَلْزَمُ أن يكون الاسم المعرب مجرورًا إذا دَخَلَ عليه اللاّم ، والإضافة وإذا لم تَدْخُلْ عليه اللاّمُ والإضافةُ فلايكون مجرورًا مع أنّه مجروربحروفِ الجرّ فدفع الشارح بقوله : حاصله أنَّ المرادَ بالبابِ المعهودُ وهو غَيرُ المنصرفِ لا غير .

قوله "أيْ بدُخُوْل لام التّعريفِ عليه"

مقصد الجاميّ : إشارة إلى حذف المضاف ودفعُ دَخْلٍ مُقَدَّر تقديره فيما يلي .....

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنَّ المراد باللاّم إمّا ذاتِه ، أو وجوده ، أو تلفّظه به وبكُلِّ واحدٍ منها لايكون

الاسم مجرورًا ، وأيضًا المراد به إمّا لام الجرّ ، أو لام الابتداء وبكليهما لايكون غيرُ المنصرفِ مجرورًا نحو : مررتُ بأحمدَ ، لأحمدُ خَيرٌ . فالجواب : أنّ المراد باللّام دخول لام التّعريف ، وكذا المراد بالدّخول ، على ذلك الاسم .

قوله " أي الإضافة إلى غيره "

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ المراد بالإضافة إمّا المضاف إليه أو مطلق الإضافة فعلىٰ كُلٍّ واحدٍ منهما لايصحُّ حكم المصنّفؒ : " يَنْجَرُّ بالكَسْرِ " إذ لو كان غيرُ المنصرف مضافًا إليه ؛ لايكون مجرورًا أيضاً. فقال الجاميؒ إجابةً عنه : المراد من الإضافة ، الإضافة إلى غيره يعني أن يكون غير المنصرف مضافًا لامضافاًاليه.

قوله " أي يَصِيْر مجرورًا "

غرضه : إشارة إلى أنّ الانجرار انفعالٌ بمعنى " القَبُول " ، يعني يَقْبَلُ الجَرّ إذا دَخَلَ عليه حرف الجَرِ .

قوله " بصُوْرَة الكَسْرِ "

هَدَفُه : المجاز والتّعميم .

قوله " وإنّما لم يَكْفِ "

هَدَفُه : بيان أسرار المتن ورموزه كما هو ظاهرٌ .

قوله " وللنُّحَاةِ خِلَافٌ "

هذا جواب عن سؤال مقدر : وهو أنّ المصنفؒ لِمَ لَمْ يَقُلْ : يَنْصَرِفُ مع أنّ فيه الاختصار ، فأشار الجامي إلى الجواب : حاصله أنّه لوقال كذلك : يُفْهَمُ أنّه ليس فيه خلاف مع أنّه اختُلِفَ فيه وأيضًا يُفْهَمُ أنّ انصرافه مختارٌ عند المصنفؒ والأمرليس كذلك كما يُفْهَم من المذهب الثالث ، فلهٰذا لم يَقُلْ يَنْصَرِفُ مع أنّ فيه كان اختصارًا .

قوله "غَيْرُ مُنْصَرِفٍ مطلقًا"

هٰذا بيان المذهب الثّاني من المذاهب الثلاثة ، اعلم أنّ عدمَ انصرافه إذا لم يكن فيه السببان لأجل عدم إعتبار زوال عارضٍ يعني أنّ زوالَ السَّببيَّة بوجه العارض ولا اعتبار لهٗ ، كما في زوال الوصفيّة الأصليّة باعتبار العلميّة ، لااعتبار له ، كذلك ههنا .

قوله "والمَمْنُوْع من غير المنصرف"

إعلم أنّ عدم دخول التنوين على ، غير المنصرف بالذّات ، وعدم دخول الكسرة عليه بالتّبع ، يعني أنّ الكسرةَ تابع له في الوجود ، يعني اذا كان في الاسم تنوينٌ فيكون فيه الكسرة أيضاً ، فَعُلِمَ أنّ الممتنع بالذّات ، التنوينُ لاالكسرة .

قوله "فَعَادَ الكَسْرُ إلى حَالِهٖ"

إعلم أنّ لسقوط التنوين أسْبَابًا مختلفةً فهي كما يلي ......

الأوّل : دخول اللاّم عليه .

الثّانى : إضافة ذلك الاسم المنَوَّنُ .

الثّالث : سقوطه في حالة الوقف .

الرابع : أن يكون الاسمُ غيرَ المنصرف .

وجملة القول من المذاهب الثلاثة : أنَّ الأنسب عند الجاميؒ المذهبُ الثالثُ فلهذا بَيَّنَ له ضابطةً بقوله : وبيان ذلك أنّ العلميّة تزولُ باللام ، أو بالإضافة إلى آخر ماهنالك من القاعدة فتَمَتَّعُ منها ومن أسلوب الجامي العَذْبِ الرائعِ البليغِ .

المرفوعات

ولمّافرغ المصنّفؒ عن بيان غير المنصرف ، شَرَعَ في المقاصد ، فقال المرفوعات : قَدَّم غيرالمنصرف عليها ؛لأنّه مقدّمةٌ ، والمقدّمة موقوف عليها ، وهي مقدّم على الموقوف .

قوله " جَمْعُ الْمَرْفُوْع "

هَدَفُه : التّحقيق الصّرفي ، ودَفْعُ دخلٍ مقدَّر تقديره فيما يلي ......

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ المرفوعات إمّا جمع المرفوع ، أو المرفوعة ، فعلى الأوّل يلزم خلاف الضّابطة الصّرفيّة ، وعلى الثّاني لاتطابق الصّفةُ الموصوفَ وهو الاسم ؛ لأنَّ المشتقاتِ كلَّها محمولاتٌ على الذَّواتِ وهي ههنا الأسماء مفردها اسم وهو مذكر فلابُدَّ أن تكون صفتُهٗ مذكرًا أيضًا . فأجاب الجاميؒ بجوابٍ بديعٍ جدًّا حاصله : جمع المرفوع لا المرفوعة ؛ لأنّ موصوفَه الاسمُ وهو مذكر لايَعْقِلُ .وأجاب بعض النحاةباسلوب آخروهو أنّ اتصاف الجمع بالجمع يقتضي اتصاف المفرد بالمفرد.

قوله " أيْ المرفوعُ الدَّالُّ عليه "

هذا جوابُ سؤالٍ مُقَدَّرٍ وهو أنَّ مرجع ضمير "هو" إمّا المرفوعات ، أو المرفوع فعلى الأوّل يلزم أن يكون التعريفُ للأفراد وهو باطلٌ إذ التعريف للماهيّة لا للأفراد ، وعلى الثاني يَلْزَمُ الإضمار قبل الذكر . فَدَفَعَ الجاميؒ هذاالوهم بأسلوب عَذْبٍ فقال : أي المرفوعُ الدَّالُّ عليه المرفوعات ؛ لأنَّ التّعريف إنّما يكون للماهيّة لاللأفراد ، كما أنَّ الضّمير في " اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ للتَّقْوٰى" راجعٌ إلى العدلِ الدّالِّ عليه لفظ "اعْدِلُوا " هذا .

قوله " أي اسمٌ "

مقصده : تعيين معنى " ما " لأنّها كانت تَحْتَمِلُ أن تكون زائدةً ، أو موصولةً ، أو نافيةً ،

أو مصدريّةً ، فَعَيَّن الجاميّ بأنّها موصوفةٌ ونكرةٌ ؛لأنّ المقام مقام الخبر والخبر يُنَاسِبُهُ التّنكيرُ فلهذا قال " اسمٌ "

قوله " أي علامَةُ كَوْنِ الاسْمِ "

هَدَفُهُ : بيان معنى العَلَمِ هنا ، إذ العَلَمُ يطلق على معانٍ عديدة ، منها : الجَبَلُ ومنها : الاسم لشخصٍ معيَّنٍ ومنها : العلامة ، ههنا المعنى الأخير مرادٌ ، وكذلك يُشِيرُ إلى الياءِ في الفاعليّة ليست للمبالغة ولاللنّسبَةِ ، بل للمصدريّة ويُعْلَمُ ذلك من قوله : "كَوْنُ الاسم" ؛ لأنّ الكون مصدرٌ .

قوله " المرادُ باشتمالِ الاسم "

للاشتمال أربعة أقسامٍ أخذ الشارح الجاميّ أن يُبَيِّنَ أيَّ نوعٍ منها يُرادُ ههنا أقسام الاشتمال كما يلي ....

الأوّل : اشتمال الكل على الجزء .

الثاني : استعمال الموصوف على الصّفة .

الثالث : اشتمال الظرف على المظروف .

الرابع : اشتمال ذي الحال على الحال .

وههنا من قبيل اشتمال الموصوف على الصّفة ، ولكن لايعني بهذا الموصوف النّحوي بل الموصوف المنطقي ؛ لأنّ الصفة تُحملُ على الموصوف ، ههنا لايمكن حَمْلُ الضَّمّةِ والألفِ ، والواوِ الإعرابيّةِ على الاسم ؛لأنّه مستقلٌّ والحروف والحركات الإعرابيّة غير مستقلّة فلايُحملَ غيرُ المستقلّ على المستقلِّ فلهذا يُقَالُ : هوقائم بالاسم .

مثال اشتمالِ الاسم الحركةَ لفظًا نحو جاء ني زَيدٌ .

ومثال اشتمال الاسم الحركة تقديرًا نحو جَاء ني فتًى وموسٰى .

ومثال اشتمال الاسمِ الحركةَ محلاًّ نحو جاء ني هؤلاءِ .

قوله " أيْ مِنَ المَرْفُوْعِ "

غـرضـه : إشارةٌ إلى أنَّ " من " الابتدائيّة المتّصلة لا انتهاءَ لها ، وليست للتبعيض إذ التبـعيـضيّة تَدْخُل على الجمع لاعلى المفرد كما هو ظاهر . وكذا يوميُ إلى مرجع الضّمير بـأنّـه يـحتـمل أن يَرْجِعَ إلى " المرفوع " أو إلى " ممّا اشتمل على علم الفاعليّة " ، وفي كُلِّ واحـد من الشّقين حُسْنٌ وقُبْحٌ ، أمّا الحسنُ في الأوّل فهو المقصود بالذّات ، وأمّا القُبحُ فيه فَـلِـعَـدَمِ ذكـره صَـرِيْـحًـا ، وأمّا الحسن في الثّاني فهو مذكور صريحًا وأمّا القبح فيه فَلِعَدَمِ قَصْدِهِ بالذّات .

قوله " الّتي هي أصْلُ الجُمَلِ "

إعلم أنَّ أصالة الجملة الفعليّة من وجوه .

منها : أنَّ بعضَ الجملة الاسميّة منقولةٌ عنها أي عن الفعليّة .

منها : أنّ رفع الجملةِ الفعليّة لايُنْسَخُ بالنّواسِخ ، بخلاف الجُمَلِ الاسميّة فإنّها تُنسخ .

منها : أنَّ فاعلَها لايُحْذَفُ وحده بدون مايَقُوم مَقَامَه .

قوله " وقِيْلَ "

غـرضـه :إمّـا إشـارة إلى الاختلاف بين الجمهور ، وبين العلاّمة الزّمخشريِّ ، وإمّا إلى ضعف ذلك القول ، ودلائلُ كُلٍّ من الفريقين مبسوطة في الكتاب فانظر هناك .

وأمّا وجه الضعف فلأنّ اعتبارالأصليّةلكلِّ شيءٍ باعتبار العنوان والعنوان هُنا المرفوع ولاشَكَّ أنَّ رفع الفاعل أقوى من المبتدأ .

قوله " بالأصالةِ "

غـرضـه : تـقييـد الـمتـن كي يَخْرُجَ مثل جاء ني زيدٌ وعمرٌو ، " فعمرو " في هذا المثال مرفوع بالتّبع لابالأصل ، فأخرجه بقوله : بالأصالة لابالتبعيّة ليخرج عن الحدّ توابع الفاعل .

قوله "أيْ مايُشْبِهُهُ في العملِ"

غرضه : ليس المشابهة بينهما في الذّات ولافي الاشتقاق حتى يردَ الإشكال بل إنّما المشابهة في العمل ، وهذا مقصده من هذه العبارة ، وكذا ليست " أو " ههنا للتشكيك ، بل هي للتّنويع .

قوله "أي الفِعلُ أو شِبْهُهُ"

غرضه : إشارة إلى أنّ معنى " أو " ملحوظٌ فيه ، فلايرد الاعتراض ، وهو عدم المطابقةِ بين الضّمير والمرجع .

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ مِنْ " قُدِّمَ " يُفْهَمُ أنّ الفعلَ كان مؤخّرًا ، ثُمّ جُعِلَ مُقَدَّمًا وليس الأمر كذلك ، إذ كُلّما اسْتُعْمِل الفعل يكون مُقَدَّمًا ، وكذا شِبْهُهُ . قلنا : المراد بالتقديم باعتبار مقتضى الذّات ، وذات الفاعل تقتضي التقدّم وذاتُ الفعل تَقْتَضِي التّأخُّرَ ، فجعلنا الفِعلَ مقدّمًا والفاعل مؤخّرًا فَصَحَّ قوله " قُدِّمَ " أو المراد بالتّقديم نفس التّقديم ، لاكونه جُعِلَ مقدّمًا كما قيلَ : "ضَيِّقْ فَمَ الرَّكِيَّةِ " أي فم البئر ، ليس معناه أنّه كان واسعًا ثّمّ جُعِلَ ضَيِّقًا ، فكذلك في قُدِّمَ .

قوله "أي إسنادًا واقعًا على طريقة"

هدفه : الإشارة إلى بيان أنّ قوله " على طريقة " منصوب على المفعول المطلق وأيضا أنّه متعلق بظرف مستقرٍ وأيضاً إيماءٌ إلى تعيين معنى " الجِهَة " .

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ " على " إمّا مُتَعَلِّقٌ ب "قُدِّمَ " أو " أسْنِدَ " وكُلُّ واحدٍمنهما لاَيَصِحُّ وأمّا تَعَلُّقُهُ ب "قُدِّمَ " لفظًا ومعنىً فغيرُ سديدٍ .

وأمّا لفظًا فلأنّهُ يلزم تعلُّقُ حرفين من الحروف الجارّة بفعلٍ واحدٍ بالذّات وهو مُمْتَنِعٌ .

وأمّا معنًى فإذًا يَلْزَمُ تقدُّم الفعلِ على جهةِ الإسناد ، إذا الضّابطة أنّ مدخول " على " مؤخّرٌ ، فيلزم تأخُّرُ القيام عن الفعل وهومحالٌ . وأمّا تَعلُّقُهُ بالإسناد فغير واضح إذ صِلَتُهُ لاتأتي "على" بل تأتي "الباء" و" إلى " في صِلَتِهِ . فدَفَعَ الجاميّ بجواب واضحٍ جدًّا ، أنّه مُتَعَلِّقٌ " بواقعًا " أي إسنادًا واقعًا على طريقة الخ

قوله " على طَرِيقَةِ قيامِ الفِعْلِ "

غرضه : إشارةٌ إلى تعيين معنى الجهةِ ، وهي ههنا ليست بمعنى الجهات السِّتَّة إذ هي خوّاص الأجسام ، وكذلك ليست بمعنى الجهات المنطقيّة وهي الإمكان والامتناع وكذلك ليست بمعنى الجِهَات الفقهيّة وهي الوجوب ، والندب والإباحة ، بل بمعنى طريقة قيام الفعل أو شِبْهِهِ ، هكذا بَيّنَ طريق القيام أيضا بقوله : فطريق قيامه به أن يكون على صيغة المعلوم أو على مافي حكمها كاسم الفاعل والصّفة المشبهة .

قوله " الاحتياجُ إلى هذا القيد "

غرضه : إيماء إلى الاختلاف بين المصنفّ وصاحب المفصّل ، ودفع وهمٍ مقدّرتقديره فيما يلي .....

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ المصنفّ لِمَ خَالَفَ صاحبَ المفصَّلِ بذكر قوله "جِهَةِ" وصاحب المفصّل لم يذكره ؟ فأجاب عنه بجواب رائع : ماحاصله : أنّ المصنفّ ذكر حتّى يَخْرُجَ مفعول مالم يُسَمَّ فاعِلُهُ ، فلوكان لم يذكره فَيَدْخُل فيه مع أنّه خارجٌ عنه .

قوله " فهذا مثال لما أُسْنِدَ "

هذا جواب عن سؤال مقدر : وهوأنّ المثالَ الواحد كان كافيًا ، وليس هو بحاجةٍ إلى المثالين ، فدفعه الجاميّ حاصله : أنّ المُمَثَّلُ له كان مُتَعَدِّدًا ، فلهذا أتى بمثالَيْنِ .

قوله " أيْ مَايَنْبَغِيْ "

غـرضـه : إشـارة إلى تعيين معنى المراد من الأصل ؛ لأنّ للأصل معان متعدّدة ، كما هو مذكور في مَظَانّه ، ولكنّه ههنا بمعنى الأولى والأرجح ، ليس بمعنى الضّابطة والقاعدة .

قوله " أن يكون بَعْدَه"

السّؤال والجواب عنه :

وهـو أنّـه كـان يُـفْـهَـمُ مـن " قُـدِّمَ " تقديم الفعل على الفاعل ، ومن هذا يُفْهَمُ مُقَارنة الـفـعـلِ بالفاعل . فأجاب عنه بجوابٍ بديع جدًّا أي يكون بعده من غير أنْ يتقدّم عليه شيٌ آخر من معمولاته .

قوله " كَالجُزْءِ من الفِعْلِ "

يـعـنـى أنّ الـفـاعلَ جزء من الفعل لفظًا ومعنًى . وأمّا معنًى ، فلأجل احتياج الفعل إلى الـفـاعـل وجـودًا وتَـعَـقُّلاً . وأمّـا لـفظًا فلأجل إسكان اللاّم في " ضَرَبْتُ " يعني أنّ العرب استهـجـنـت توالي أربع حركاتٍ في كلمةٍ واحدةٍ أو ماكان في حكم كلمةٍ واحدةٍ ، فلو لم يـكـن الـفـاعـل جـزءًا مـنـه لـم تُسْكِنِ اللاّم في " ضَرَبْتُ " فَعُلِمَ أنّ الفاعلَ جزءٌ من الفعل فـلايـجوز الفصل بين الجزءِ والكُلِّ فَمِنَ اللاّزم مقارنةُ الفاعلِ بالفعلِ ، فلهذا قال المصنفؒ : الأصلُ أنْ يَليَ الفعلَ .

قوله " خِلاَفًا للأَخْفَش "

إعـلـم أنّ دليـلَهـمـا نَـقْـلِـيٌّ ، مذكور فى الكتاب ، وأمّا العقليُ فهو أنّه لمَّا كان ضميرُ الـمـفـعـول مُتّـصلاً بـالـفـاعل كأنّ مرجَعَهٗ كان مقدّمًا حُكمًا ، فلايلزمُ الإضمار قبل الذّكر وأُجِيبَ عن هذا أنّ اتّصال الضّمير لايستلزم تقدُّمَ المَرْجَعِ .

قوله " وبأنّه لانُسَلِّمُ "

يـردُ عـليـه أنّ الـجـوابَ غيـرَ التسليمي يكون مقدَّمًا دائمًا فَلِمَ أخّرَه الشارحؒ ؟ قلنا : إنّ

الـجـواب غيـرَ التسـليمي إنّما يكون مقدّمًا إذا كان هوأقوى من غيره ، لكن ههنا غيره كان قويًّا يعني الجواب الأوّل كان قويًّا فلهذا قَدَّمَهٗ .

قوله " وإذا انتفٰى الإعرابُ "

ولَمَّافرغ عن أصل الفاعل ، شَرَعَ في بيان المواضع التي كان تقديم الفاعل فيها واجبًا ، وكذا في المواضع التي كان تأخيره واجبًا فيها .

قوله " الدّالُ على فاعليّة الفاعل "

إعـلم أنَّ هدفه بيان توضيح الإعراب وتوطئة للفرق بين الإعرابِ والقرينةِ وأيضاً توطئةٌ وتمهيدٌ لدفعِ الاعتراض الآتي الذي أشار اليه بقوله "فلايردُ عليه "

قوله " أي فِي الفاعِل "

غرضه تعيين المرجع فقط.

قوله " والقرينَةُ "

قـال السيّد الجرجانيّ محقّقًا : معنى القرينةِ في كتابه المعروف "التعريفات" وفي اللّغة فـعِيـلة ، بـمعنى المفاعلة ، مأخوذ من المقارنة . وفي الاصطلاح ، أمرٌ يشير إلى المطلوب ، وهـي إمّـا حـاليّة أو مـعنويّة أو لفظيّة ، نحو ضَرَبَ موسٰى عيسٰى ، وضَرَبَ مَنْ في الغار مَنْ عـلـى السـطـح فـإنّ الإعـراب مـنتفٍ فيـه ، بـخـلاف ضَـرَبَتْ موسٰى حُبْلٰى ، وأكل موسٰى الكمثرىٰ ، فإنّ في الأولىٰ قرينة لفظيّة ، وفي الثانية قرينة حاليّة . (١)

قوله نحو "أَكَلَ الْكُمَثْرٰى يَحْيٰ "

طَـرِيْـفَةٌ بَـدِيْـعَةٌ : وهي أنّه لوحُمِلَ هذا على المجاز فلايكون فيه قرينةٌ معنويّةٌ ، فيكون تـقديم الفاعل واجبًا أيضاوأمّا صورة حمله بأن يكونَ يَحْيٰ شائقًا وراغبًا إلى أكلِ الكمثرٰى

---

(١) التعريفات ص ١٤٢

حتّى لم يَبْقَ مالٌ ، لأجل صَرْفِ ماله في أكله أي في أكل الكمثرىٰ فيقال في العُرُفِ : أَكَلَ الكمثرىٰ يَحْيٰ مبالغةً ، فيكون الكمثرىٰ فاعلًا ويحيٰ مفعولهٗ ، فَتَمَتَّعْ بهذا .

قوله " وإذا اتّصَلَ به أي بالفاعل "

ولـمّـا فرغ عن بيان تقديم الفاعل ، شَرَعَ في سَرْدِ مواضع تأخيره ، وقَدَّمَ بيان تقديمه إذ هو الأصل فقال : وإذا به بالفاعل ....

قوله " بخلاف ماإذا كَانَ "

هَـدَفُـهٗ : بيـانِ فائدة القيد " وهو أي الفاعل غير ضميرٍ متّصلٍ " يعني هذا الاقتباس قول المصنفؒ الذي هو القيد ، فتفكّر فيه تَفْهَمْ .

قوله " وَقَدْ يُحْذَفُ الفعلُ "

شَـرَعَ فـي أحـوال الـفـاعـل ، فـلايـلزمُ الخروج عن المَبْحَثِ ، إذْ أَنَّ ذكرَ الفعلِ للفاعل ضروريٌّ إذ هو محتاجٌ إلى العامل ، وأيضًا لابُدَّ من الإسناد إذ الفعل مسند ، فلهذا صارذكر الـفـعـل ضـروريًـا لـكنَّ المصنفؒ لم يذكر بحث ذكر الفعل بأنْ يقولَ " وقديُذْكَرُ " اكتفاءً بشُهْرَتِهِ ، بخلاف الحذف إذ كان هو خفيًّا ، فقال : و" قديُحْذَفُ الفعلُ الرّافعُ ...."

قوله " لِقِيَامِ قَرِينَةٍ "

اللّام لـلـوقـت لا لـلأجـلِ ، والـعـلّةِ ، إذ ليسـتِ الـقـرينةُ عِلَّةً للحذفِ بل العِلّةُ للحَذْفِ الاختـصـارُ ، وسَـائرُ الوجوه المذكورة في " علم المعاني " فكأنّ المعنىٰ : أيُ وقت وجود القرينةِ الدَّالةِ على تعيين المحذوف .

قوله "حَذْفًا جائزًا "

هَدَفُهٗ : إشارة إلى المجاز اللّغوي ، وباقي تفصيله مضٰى مكرّرًا .

قوله " فيما كَانَ جوابًا "

مقصده : توطئة وتمهيدٌ لتعدّد المثالين فيمابعْدُ .

إعلـم أنّ الـحذف على قسمين : أحدهما : في اللّفظ والنيّة ، وثانيهما في اللّفظ فقط والـمراد ههنا الثاني ، والقرينة أيضًا على نوعين : أحدهما : نفس القرينة ، وثانيهما : القرينة الـدّالة عـلـى تـعيين المحذوف ، وفي هذا المثال نفس ذكر لفظ المفرد بدون العامل ؛ لأنّ ذكـر المفرد بدون العامل في كلام العرب مُستكرهٌ إذ لايَتِمّ المعنى المراد . وقرينتُهٗ : تعيين سُؤال السائِل .

قوله " جوابًا لسؤالٍ مقدّرٍ "

السّؤال المقدّر على نوعين

الأوّل : وهو ماكان له منشأوهوصحيح عند الفصحاء والبلغاء .

الثانى : وهومالم يكن له منشأ وهو باطل عندهم فالمراد ههنا القسم الأوّل .

قوله " قول الشاعر في مرثيّه يزِيْدبن نَهْشَلٍ "

يقول عبدالقادر البغداديؒ في " خزانة الأدب " في مجلده الأوّل في شرح هذا البيت : وَصَفَ الشّاعرُ يَزِيْدَ بالنّصر والكرمِ للذّليلِ وطالبِ المعروفِ ، فيقصده الضّارع للخصومة ، ويـلتجيْ إليه المختَبِطُ ، إذا أصابَتَه شدّةُ السّنين وأصل " المختبط " من "خبطت الشجرة " الـخبـط بسـكـون البـاء : إسقاط الورق من الشّجَرِ بالعصا لِعَلفِ الإبل ، والْخَبَطُ : بفَتْحَتَيْنِ وهـو الـورق السـاقـط ، الـمـخبـط بكسر الميم هي العصا الّتي يخبط بها ، والفعل من باب ضَـرَبَ ، وإن أردتَ أن تُـرْوِيَ غَـلِيْلك من بعض الصّدىٰ فعليك " بخزانة الأدب" للبغداديؒ فيه مافيه من ثَراءٍ أدبيّ ولغويّ لِمَنْ يَنْهَمُ العلمَ للعلمِ .(١)

قوله " لِيُبْكَ يَزِيْدُ "

إعـلـم أنَّ مـنشـأ السّـؤال هـهـنـا تَـرْكُ الفاعل ؛ لأنّه إذا لـم يذكر الفاعلَ في الكلام تَرَدَّدَ الـمـخـاطـب ، فـكـان بـاعثًـا عـلـى السّؤال من ا لفاعل ، وباقي شرح البيت في الكتاب

---

(١) ٢٩٧/ ١ خزانة الأدب للبغداديؒ مطبوع من بيروت

ولاحاجة الى ذكره .

قوله " أيْ فِي كُلِّ مَوضعٍ "

غرضه : تعيينُ موضعِ حذفِ الفعلِ ، وكذلك بيانُ الفرقِ بين الموضع الذي لايجوز اجتماع المفسِّر والمُفسَّرِ وبين الموضع الذي يجوز اجتماع المُفَسِّر والمُفسَّرِ ، فصَّلهُ تفصيلاً بديعًا للّٰهِ دَرُّهُ .

قوله " وقديُحذَفَانِ معًا "

إعلم أَنَّ حذف فعل الفاعل شائع ، وأمّا حذف الفاعل فهو نادِرٌ ، بل حذفه في مواضع محصورة ، منها : في مفعول مالم يُسمَّ فاعله ، ومنها : في التّنازع على مذهب الكسائي ، ومنها : إذا كان الفاعل ضمير الجمعِ أضيفَ إلى المعرف باللّام ، وأمّا حذفه مع الفعل ، فهو قليلٌ فلهذا قال المصنفؒ وقد يُحذفُ يعني أتى " بقد " التقليليّة.

قوله " إذا تَنَازعَ الفِعْلَانِ "

ولمّا فرَغَ المصنفؒ عن أحوال الفاعل ، شَرَعَ في بيان بعض متعلقات الفاعل والمفعول ، وهو التّنازع ، لكن ذكره المصنفؒ في مبحث الفاعل ، لأصالة الفاعل وإن كان ذكره جائزًا في بحث المفعول .

قوله " أي اسمًا ظاهرًا "

غرضه : أنَّ " ظاهرًا " اسمُ صفةٍ لا بُدّ له من الموصوف ، فذَكَرَ الشّارح الجاميؒ موصوفه وكذا إشارة إلى أنّ التّنازع نُقِلَ من باب المفاعلة وكذا الظاهرُ ههنا مقابلٌ للضّمير لاللخفيّ .

قوله " ومعنى تَنَازعِهِمافيه "

هدفه : تعيين المعنى ، وفي الحقيقة دليلٌ لقوله : " فلايكون فيه مجال التنازع "

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّه لمّا كان المراد بالتّنازع التّوجّهُ ، فهو أيضًا مختصٌّ بالحيوانات فلايصحُّ إسناده إلى "الفعلان". قلنا : إنّ المرادَ بالعاملين ، المتكلّمُ وهو متوجّهٌ ، إذ في الحقيقة ، سبب التنازع المتكلّم ، وإسناده إلى العامل مجازٌ .

إعلم أنّ محل التّنازع ليس لفظًا ملفوظًا ، إذ التّلفُّظُ ، إنّما كان بعد القطع إمّا على مذهب البصريّين ، أو الكوفيّين ، وأيضًا ليس محلُّه التصوّرَ إذ هو قبله وهو سبب التّلفظ وهذا التصوّر أيضًا بعد القطع بل محلّه قبل هذا التّصوّرِ .

قوله " أي تَنَازع الفِعْلَينِ "

غرضه : تعيين المرجع ، يعني أنّ الضّمير يرجع إلى المصدر الذي هو التّنازع .

قوله " بأنْ يقتَضِيَ "

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنَّ تنازع الفعلين في الفاعل ، بأنْ يقتضي أحدهما أنّه فاعل، وثانيهما : أنّه ليس بفاعلٍ ، وهو باطل إذ ليس هو المراد . فأجاب عنه بجوابٍ رائعٍ : بأن يقتضي كُلُّ منهما أن يكون الاسم الظاهر فاعلاً له فيكونان مُتّفقَينِ في اقتضاء الفاعليّة .

قوله " فيكونانِ مُتّفقَينِ "

غرضه : تمهيد لبيان فائدة القيد الآتي ، في كلام المصنفؒ : " وهو مُختلفَينِ "

قوله " فَيَخْتَار النُّحَاةُ "

وإنّما قال : " النّحاة " حتى تخرج سوى النحاة من العلماء ، ومن هنا أخذ الشّارح يُفَصِّل اختلاف النُّحاةِ البصريّين ، والكوفيّين بعد اتّفاقهم في إعمالِ أيٍّ من العاملَينِ وإنّما اختلافهم في المختار المرضيّ ، فقال البصرِيُّوْنَ : المختارُ إعمال الفعل الثّاني ؛لأنّه قريبٌ كما يقال : الحَقُّ للقريب ثُمّ للبعيد . وأمّا الكوفيّون ، فالمختار عندهم إعمال الفعل الأوّل كي لايلزم الإضمار قبل الذكر كما يقال في المثل السائر في الأرديّةِ : "پہلے آیئے ،پہلے پایئے "

قوله " الفعل "

غرض الشارحؒ منه : دفع وهم مُقَدّرتقديره : وهو أنّ الثّاني لايُتَصَوَّرُ إعمالُهُ اصلاً لا لفظًا ولامعنًى . وأمّا لفظًا فلأنَّ الثّاني اسمُ عددٍ ، وأمّا معنًى ، فلأنّه بمعنى الشيءِ وهو لايقتضي العمل ، فكيف يُعْطِي البصريُّون العملَ للثّاني. فالجواب عنه المراد بالثّاني الفعل الثّاني لامطلقًا .

قوله " لِسَبْقِهِ "

يَرِدُ الإشكالان على هذا الدّليل بأنّ التنازع في التصوّر السابق فيكف تَقْبلونَ أنتُم هذا فلايَتِمُّ دليلكم حتّٰى يثبت مُدّعاكم ، فيُورَدَ من جانبهم على البصريّين بأنّه ليس السبقُ وكذا ليس فيه القريب أيضًا فلايثبتُ دليلكم أيضا . قلنا في جواب الكوفيّن : أنَّ ههنا أصالتَينِ أصالة السّبقيّة وأصالة القُرْبَة ، وهي قويّة بالنسبة إلى أصالة السبقيّةِ .

قوله " لجواز الإضمار "

إعلم أنّ لقَطْعِ التنازع ورَفْعِه ثلاثة أمور ، الإضمار ، أوالحذف ، أوالذّكر .

قوله " تشريك الرّافِعَيْنِ "

يرد عليه أنّه يَلْزَمُ توارُدُ العِلّتينِ ، قلنا : هذا جائزللضرورة أو نقول : إنّ العلّة متكلّم وهو واحدٌ فلاإشكالَ .

قوله " ولمّا اسْتَدَلَّ الكوفيّون "

وأمّا هذه العبارة ففي الصفحة الآتية من الشرح لملّا جاميؒ ، هدفه تمهيد لقول المصنفؒ الآتي ....

قوله " بقول امرئِ القيس الشاعر " (١)

وَلَوْ أنّما أَسْعٰى لأدنى معيشةٍ كَفَانِي ولم أَطْلُبْ قليلٌ مِنَ المالِ

وَلْكنّما أَسْعٰى لمجدٍ مؤثّلٍ وقَدْ يدرك المَجْدَ المؤَثَّلَ أمْثَالي

استدلّ الكوفيّون على أَوْلويّة إعمال الفعل الأوّل بقول امرئِ القيس الشاعر المُفْلِقْ المتمكّن في اللّغة العربيّة وقالوا : قدتوجّه الفعلان أعني " كفاني " ، و" لم أَطْلُبْ " إلى اسمٍ واحدٍ وهو " قَليلٌ من المال " فاقتضٰى الأوّلُ رَفْعَهٗ بالفاعلية والثّاني نَصْبَه بالمفعولية ، وامرؤ القيس الذي هو أفصح وأشعر شعراء العرب على الإطلاق ، أَعْمَلَ الأوّلَ فلولم يكن اعمالُ الأولِ أولٰى لمااختاره إذ لاقائلَ بتساوي الإعمالين . فأجاب المصنفؒ عن طرف البصريّين وقال : وقول امرئِ القيس ... .. ليس منه لفسادالمعنىٰ : أي ليس هذا البيت مِمّا تنازع الفعلان ظاهرًا ؛ لأنّه إن كان منه يَفْسُد المعنٰى ؛ لأنّه يلزم منه اجتماع النقيضَينِ ، وذلك مبنيٌّ على معرفة المقدّمتَين :

إحداهما : أنّ " لو " لانتفاء الثّاني لانتفاء الأوّل ، فلو دَخَل " لو " على المُثْبَتِ صَارَ ذلك المُثْبتُ منفيًّا ، ولو دَخَلَ على المنفيِّ لصَارَ مُثْبتًا .

الثانيّة : أنّ حُكْمَ المعطوف على جواب لو ، حُكْمُ جوابِ لو ، وإذا تَقَرَّرتْ هاتان المقدّمَتانِ ، فنقول : لوتَنَازَعَ كَفَانِي ولم أطلب قليل من المال من حيث المعنىٰ يلزم منه اجتماع النّقِيْضَينِ ؛ لأنّ قوله وانّما أسعٰى لأدنٰى معيشة مثبتٌ ، فيكون منفيًّا بعد دخول

---

(١) امرؤالقيس (٤٩٦—٥٤٤ م) نبذة عنه هو امرؤالقيس بن حجر بن الحارث الكندي شاعر جاهلي ، أشعر شعراء العرب على الإطلاق ولد بنجد ومعلّقته هي الأولى من المعلّقات ومن أغراض الشعر الجاهلي : الفخر ، والحماسة ، والغزل ، والرّثاء ، والوصف ، والهجاء ومن خصائص الشعر الجاهلي : الصّدق في التعبير ويكثر التّصوير في الشعر الجاهلي ويتميّز أيضًا بالواقعيّة ، والوضوح ، والبساطة وإن أردتَ التفصيل عنه فارجع إلى " الشعروالشعراء " لابن قتيبه الدّيْنَوريؒ .

" لو " عليه فلم يكن سعيه لأدنى معيشةٍ ، وإذا لم يكن سعيهٔ لأدنى معيشة ، لم يكن طالبًا لقليلٍ من المال ، وإذا كان لم أطلب قليلاً من المال في حكم جواب " لو "يكون مثبتًا ، فيكون طالبًا لقليل من المال ، وإذًا يلزم أن يكون طالبًا لقليل من المال ، وأن لا يكون طالبًا لقليل من المالِ وهو اجتماع النقيضين ، وإنّه محال ، وإذا لم يكن من هذا الباب فمفعول لم أطلب محذوفٌ ، وتقديره : لم أطلب المُلكَ العِزَّ والمَجدَ ويدلُّ عليه البيتُ الثّاني وهو قوله : ولكنّما أسعٰى لمَجدٍ مؤثَّلٍ ، وقد يُدرك المجدَ المؤثَّل أمثالي ، وحينئذٍ يستقيم المعنىٰ يعني : أنا لاأسعٰى لأدنى معيشةٍ ولايكفيني قليلٌ من المال ولكنّي أطلب المجد الأثيل الثابت وأسعٰى له وإنّما يدرك المجد المؤثّل أمثالي من معالي العزائم .

قوله " مفعول مالم يُسمَّ فاعله "

هدفه : من هذا التفسير بقوله " أي مفعول فعل " تعيين " ما "، وكذا تعيين معنى لم يُسَمَّ فاعله ، ودفع وهمين تقديرهما فيما يلي ....

الإشكالان وجواباهما :

الأوّل : وهو أنّ " ما " لايخلو إمّاعبارة عن فعلٍ فَخَرَجَ عنه نائبُ شبهِ الفعلِ ، أو عبارة عن شبه الفعل فَخَرَجَ نائب الفعل ، أو عبارة عن كليهما ، فيلزم أخذ المعنيين من لفظ واحد .

فدفع الجاميؒ هذا الوهم حاصله : أنّه عبارة عن كليهما ولكنّ " أو " ههنا بمعنى أحد الأمرين في قول الشارحؒ إمّا هذا وإمّا ذاك على سبيل التّوارد .

الثاني : وهو أنّ قول المصنفؒ " لم يُسَمَّ فاعله " باطلٌ إذ ليس في كلام النحاة فِعْلٌ لم يوضعُ له فاعلٌ ، فدفعه بقوله " لم يُذْكَرُ فاعله " يعني معنى " لم يوضع " لم يذكر .

قوله " وإنّما لم يَفْصِلْه "

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّه لمّا كان المفعولُ مالم يُسَمَّ فاعله عند المصنفؒ غيرَ الفاعل فَلِمَ لَمْ يفصله عن

الفاعل بذكر " منه " ؟ حاصل الجواب : أنّ في مفعول مالم يُسَمَّ فاعله جِهَتَيْنِ باعتبار شدة الاتّصال بفعله فصَارَ كالفاعل ، فلاحاجة إلى الفصلِ ، وباعتبارجهة المعنىٰ أنّه مغائر لافاعل .

قوله " أي فاعلُ ذلك المفعول "

مقصده تعيين مرجع الضّمير ، ودفع عن سؤال مقدّرٍ تقديره فيما يلي ......

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنَّ الضّميرَ إمّا راجعٌ إلى الفاعل ، فيلزم إضافة الشيءِ إلى نفسه ، أو إلى المفعول وهوأيضًا لايصحُّ ، إذ الفاعل إنّما كان للفعل لاللمفعول ؛ أو إلى كليهما فيلزم عدم المطابقة ، أو إلى مفعول مالم يُسَمَّ فاعله ، فيلزم أخذ المحدود في الحد . فدفع الشارح الجاميّ هذه التّوهمات بجواب بليغ جدًّا ، حاصله : أنَّ الضمير راجع إلى المفعول لأدنى ملابسة .

قوله " أي مقام الفاعل "

إعلم أنّ في لفظ " مقام " تحقيقًا وهوأنّه إنْ كان قبله فعلٌ من الثّلاثي المزيد يكون بضَمِّ الميم أى مُقَامٌ وإنْ كان من المجرد يكون بفتح الميم ، وههنا من قبيل الأوّل فتقدير العبارة : أُقِيمَ مُقَامَهُ ، خُذْ هذهِ خِبْرَةَ المُطالعة!

قوله " أي إلى الماضي المجهول "

غرضه : ذُكِرَالذّاتُ ويُراد به الوصفُ ، أو ذُكِرَ الخاصُ ويُراد به العامُ أو مقصده : التّمثيل فقط وبيان النكتة : وهي أنّ الأصلَ : أن يُسْنَد الفعلُ الى الفاعلِ لِصُدُوْرِهِ عنه ، فإذا أُسْنِدَ إلى المفعول فهو خلاف الأصل فالمناسب أن يكون معه صيغةٌ مغائرةٌ أيضًا ، وهي " فُعِلَ " المجهول يعني فلابدّ لخلاف الأصل من صيغةٍ مغايرة عن الأصل ، حتّى يكون الفرق بينهما مُتَحَقِّقًا .

قوله " وَلَايَقَعُ "

إعلم أنّ المفعولَ الأوّلَ يقع لِعَدَم المانع بخلاف الثّاني فإنّه لايقعُ لوجود المانع .

قوله " كذلك "

فائدة هذا القيد وهوأنّه ذَكَرَ المصنفُ حكمَ المفعول له والمفعولَ معه وهما أظهر وأوضح إذ عدمُ وقوعِهما إتّفاقِيٌّ بخلاف المفعول الثّاني ، والثالث وهما عند المتأخّرين جائز الوقوع ، فلولم يذكر هذا القيد لَتَوَهَّمُ المُتَوَهِّمُ أنّ المفعول له والمفعول معه سواء في عدم الوقوع مع المفعول الثّاني ، والثالث والأمر ليس كذلك فلهذا قال المصنفُ : " كذلك " .

قوله " مع غيره من المفاعيل "

هدفه : تقييد المتن ، وجواب سؤال مقدّرتقديره فيما يلي ....

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ ذِكرَ " تعيَّنَ " ههنا لَغْوٌ؛ لأنّ إقامةَ المفعول به مُقَام الفاعل ، إذا وجد المفعول وحده ، ظاهرٌ ، بديهيٌّ فلاحاجة إلى قوله : " تعيَّنَ " فدفع الشارح الجاميٌّ حاصله : أنّ المفعول به إذا وُجِدَ مع غيره من المفاعيل لاوحده ، حتّى يرد الاعتراض .

قوله " وفائدةُ الوَصْفِ "

غرضه بيان أسرارالمتن ورموزه وكذا بيان فائدة الزّمان المعيّن في التمثيل حيث قال : يوم الجمعة ، ولم يقل زَمَانًا ، وكذا بيان فائدة المكان المعيّن حيث قال : أمام الأمير ، ولم يَقُلْ مكانًا للتّنبيه على أن الزمان المطلق ، والمكان المطلق لايصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة ، لدلالة الفعل عليهما ، من عَصَامٌ .

قوله " من جملة المرفوعات "

غرضه : جواز الوجهين وبيان حاصل المرجع وبيان التّعميم في كلام المصنفُ

قوله "للتّلازم الواقع"

أي التّلازم في الوجود والتّعقُّلُ .

قوله "فالمبتدأ"

هذه الفاء للتّفصيل ، وقَدَّمَ المبتدأ في الإجمال والتفصيل إذ هو ذات والخبرُ صفة ، والذّات مقدم على الصفة باعتبار الطبيعة فقدّم المصنفؒ في الذكر أيضًا .

فإن قيل : لماذا لايكون المبتدأ في الأمر العام إلّا معرفةً ؟

قيل : أنّ المبتدأ مُخبَرعنه ، والإخبار عَمّا لايُعرَفُ لافائدةَ منه ، أسرار العربية لابن الأنباريؒ (١)

قوله "أيُ الذي لم يُوجد فيه عَامِلٌ"

فإن قَال قائلٌ : ماالمبتدأ ؟ قيل : كُلُّ اسم عَرَّيتَهُ من العوامل اللفظيّة لفظًا وتقديرًا ، فقولنا "اللفظيّة" احترازًا ؛ لأنّ العوامل تنقسم إلى قسمين إلى عاملٍ لفظيّ وإلى عاملٍ معنويّ فأمّا اللّفظي فنحو كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها وظننتُ وأخواتها ، وقولنا تقديرًا احترازًا من تقدير الفعل في نحو قوله تعالىٰ "إذا السماء انشقَّتْ" وما أشبه ذلك ، وأمّا المعنويّ فلم يأتِ إلّا في الموضعين عند سيبويهؒ وأكثر البصريّن ، هذا أحدهما وهو الابتداء ، والثّاني فوقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو : مررت برجلٍ يكتبُ ، فارتفع "يكتبُ" لوقوعه موقعُ كاتب" . وأضاف أبو الحسن الأخفش إليهما موضعًا ثالثًا وهوعامل الصّفة ، فذهبَ إلى أنّ الاسم يرتفع لكونه صفةً لمرفوع ، وينتصب لكونه صفةً لمنصوب ، وينجرُّ لكونه صفةً لمجرور ، وكونه صفةً في هذه الأحوال معنى يعرف بالقلب ، ليس للّفظ فيه حَظٌّ ، وسيبويه وأكثر البصريّن يذهبون إلى أنّ العامل في الصّفة هو العامل في الموصوف ، كمافي أسرار العربيّة لابن الأنباري في مبحث المبتدأ نقلناه لأجل أنّه كان

---

(١) أسرار العربية للأنباريؒ مطبوع باكستان ص ٥٦ .

رائعًا وأسلوبه كان سَهْلاً ممتعًا ، وأيضًا كان مُعينًا لِحَلِّ هذا المقام . (١)

قوله " أو جارِيَةً مجراها "

غرضه : التعميم في كلام المصنفؒ ؛ لأنَّ قُرَيْشِيٌّ منسوبٌ إلى القريش لكونه في تاويل المشتق .

قوله " قول الشاعر "

إعلم أنَّ إمامى النحاة سيبويه وأخفش ، يجوِّزَان كون الصّفة مبتدأً من غير كونها بعد حرف النّفي والاستفهام إلّا أن ذلك عند سيبويه سيقبح . وعند الأخفش يستحسن ، واحُتَجّا في جواز قولهما بقول الشاعر حيث يقول :

فَخَيرٌ نحنُ عند النّاسِ منكم إذ الدّاعي المثوّبُ قَالَ يا لا

فوجه الاستشهاد به أنَّ خيرٌ " مبتدأٌ "من هذا القبيل و" نحن " فاعله دون أن يعتمد على حرف النّفي والاستفهام . فأمّا وجه القبح عند سيبويه فلأنَّ الصّفة ضعيفة في العمل ؛ لأنّ إعمالها لأجل مشابهة الفعل فإنْ لم تَعْتَمدُ على الاستفهام أو النّفي لم تكن مشابهةُ الصّفة بالفعل تامَّةً ، فتصير مشابهتهماضعيفةً ، فيكون علمها ضعيفًا في المرفوع ضُعْفًا قبيحًا . وأمّا وجه الحَسَنِ عند الأخفش فلأنّ عمل الصّفة عنده ليس مشروطًا بالاعتماد على النّفي ، والاستفهام ، فتعمل بدون أنْ تَعْتَمِدَ .

قوله " رَافِعَةٌ "

وإنّما قَيَّدَ بقوله : " رافعةً لظاهر " ليكون الإسم الظّاهر سَدَّ مَسدَّ الْخَبَرِ وكلمة " أو " في " قوله أو مايجري مجراه " للتنويع لاللشّك .

---

(١) أسرار العربية للأنباريؒ مطبوع با ـــ ٥٥

قوله " أي هو الاسم المجرّد "

الغرض منه : إشارة إلى موصوف مقدّرٍ ، وأيضًا إيماء إلى تعيين التّجريد وكذا إشارة إلى قرينةٍ تَدُلُّ على الموصوف المقدّر ودفع إشكالَيْنِ :

الإشكال الأوّل : وهو أنّ تعريفَه صادِقٌ على " يَضْرِبُ زَيْدٌ " فدفَعَه بقوله : هو " الاسم المجرّد " فأخرجَ بهذا القيدِ الفِعْل .

الإشكال الثاني : وهو أنّ التّجريد من جملة الألفاظ ؛ لأنّه صوت والصوت عرضٌ ، فكيف يصحُّ تجريده فدفع الجاميّ بقوله : المجرّد عن العوامل لاعن المادّة ، وأيضاً يرد أنّ تقدير الموصوف مجازٌ فلابدّ له من القرينة فأشار إليها بقوله : لأنّ الكلام في مرفوعات الاسم يعني أنّ الكلام ههنا في مرفوعات الاسم لافي مرفوعات الفعل وهذهِ قرينةٌ .

قوله " أي مايوقع به الإسنادُ "

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ الإسناد لايتعدّى " بالباء " فكيف أتىٰ بها . فأجاب عنه بقوله : ماحاصله أنّ الإسناد أو المسند هُنا بمعنى الوقوع أي مايوقع به الإسنادُ .

قوله " إعلم "

الغرض منه : تكميل المقام بذكر المذاهب ، والتصريح على عامل المبتدأ .

قوله " أي تجريد الاسم "

أي تجريد الاسم كما في القسم الثاني من المبتدأ أو ليُسنَدَ إليه شيءٌ كما في القسم الأوّلِ من المبتدأ .

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ التجريد فيه معنى العدم فكيف يكون العَدَميُّ مؤثِّرًا . قلنا : إنّ العَدَمِيَّ لايؤثِّر مطلقًا وأمّا إذا كان خاصًّا فيكون مؤثِّرًا وههنا خاصٌّ إذ العَدَميُّ رَفَعَ الموانع فإذا ارتفعت

الموانعُ ، اختصَّ الرّفع بطبيعة الاسم .

الإشكال والجواب عنه :

وهوأنّ كون الابتداء عاملاً في المبتدأ صحيحٌ لكن لايصحُّ في الخبر فدفع الشارحؒ هذا الوهمَ هوأنَّ معنى الابتداء عاملٌ في المبتدأ والخبر ، ورافعٌ لهما .

قوله " وقديكون المبتدأ نكرةً "

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ التّقليل والتّكثير إنّما يعلمان إنْ عُدَّتِ الأشياءُ والأسماءُ التي تقع مبتدأً على سبيل المعرفة والنكرة فَلِمَ أَوْرَدَالمصنفؒ " قد " التي تكون للتّقليل ؟ قلنا : إنّما يُعْلَمُ هذا التقليل بالتعقّل ؛ لأنَّ الشيَ إذا قُيِّدَ فيكون قليلاً ، مثل حيوانٍ مقيّدٍ بالناطق خاصٌّ بالنّسبة إلى الحيوان المطلق لابالنّسبة إلى الأعداد .

قوله " إذبالتّخصيص "

إعلم أنَّهٗ يردُ أنّ التّخصيص معنيين تقليلِ الاشتراك ، ورفعِ الإبهام فإن أُريدَ الأوّل فلايصحُّ التمثيل بقوله : " ماأحدٌ خيرٌمنك " فإن أريد به الثّاني فلايصحُّ التّمثيل بالأمثلة التي ذكرها المصنفؒ سوىٰ مثال واحد وهو " ما أحد خير منك " . فدفع هذا الوهم بقوله : ماحاصله ، أنَّ المرادَ من التّخصيص ههنا معنى عامٌ ، يَشْمَلُ الْوَجْهَيْنِ تقليلِ الاشتراك ورفعِ الإبهام . إعلم أنَّ وجوهَ التّخصيص سِتَّةٌ كما هي مذكوره في الشرح مفصّلاً فانظر هناك .

الضّابطة :

وهي أنّ كُلّ جملة اسميّة لاتَدُلُّ على الدّوام ، والاستمرار بل الدّالّة منها الجملةُ الاسميّةُ التي نُقِلَتْ من الفعليّة إلى الإسْميّة كما في "السلام عليكم " وكما في المثال الأخير من التّخصيص .

قوله " ولَمَّا كان الخبر المعرَّف "

غـرضـه : أنَّ الـمـصنفَ عَـرَّفَ الخبر فلاحاجة له إلى ذكره ثانيًا وأيضًا فيه خروج عن المبحث . فـدفع الشارح : أنَّ فيما سَبَقَ كان الخبرُ مختصًّا بالمفرد لكونه قسمًا من الاسم فلم تكن الجملة داخلةً فيه والآن أراد أن يشير إلى خبر المبتدأ أنَّه قديَقَعُ جملةً أيضًا ، فقال : الخبر قديكون جملةً .

قوله " والجملة مستقلّة بنفسها "

غـرضـه : مـن هٰذه العبارة تمهيدٌ لبيان الرّوابط الّتي تكون في الجُمَلِ إسميّةً كانت أو فـعـليّةً ، فـقال : والجملة مستقلة بنفسها لاتقتضي الارتباط بغيرها فلابُدّ في الجملة الواقعة خبـرًا عـن الـمبتـدأ مـن عائد يربطها وتلك العوائد والرّوابط أربعة على عَدِّ المُلّاجاميّ فهي كما يلي:

الأوّل : الضّمير ، كما في المثالين المذكورين عمّا قريبٍ في شرح مُلّا .

الثاني : اللّام : نحو " نعم الرّجلُ زيدٌ " ، فإنّ " نعم الرّجل " خبرمقدّم وزيدٌ مبتدأ مؤخّر واللّام في " الرّجل " عائد

الثـالـث : وضع المظهر في موضع الضّمير ، نحو قوله سبحانهٗ : " الحاقّة ماالحاقّة " فالحاقّة الثّانية خبر وقائم مقام العائد .

الرّابع : كون الخبر تفسيرًا للمبتدأ ، نحو قوله تبارك وتعالىٰ : " قل هواللّٰه أحدٌ " .

قوله " وما وَقَعَ ظَرْفًا "

مـقـصـد الـمـصنّف من العبارة هذه : الإشارة إلى اختلاف البصريّين والكوفيين نَوَدّ أن نَـنْـقُـلَ البحث المُمتع الذي ذكره ابن الأنباريّ في "الإنصاف في مسائل الخلاف " وإليك ذلك البـحـث المُمتع الرائع . ذهب الكوفيّون إلى أنّ الظّرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرًا لمبتدأ نحو : زيدٌ أمَامَك وعمرٌو ورائك " وماأشبه ذلك ، وذهب أبو العباس أحمد ابن

يحيىٰ ثعلب من الكوفيين إلى أنّه ينتصب ؛ لأنّ الأصل في قولك : " أمامك زيدٌ " حَلَّ أمَامَكَ ، فحذف الفعل وهوغير مطلوب واكتفى بالظّرف منه فبقي منصوبًا على ماكان عليه مع الفعل ، وذهب البصريّون إلى أنّه ينتصب بفعل مقدّر ، والتقديرفيه : " زيدٌ استقرّ أمامَكَ" و "عمرٌو استقرّ ورائك " . وأمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا : إنّما قلنا : إنّه ينتصب بالخلاف ، وذلك ؛ لأنّ خبرالمبتدأ في المعنىٰ هوالمبتدأ ، ألاترىٰ أنّك إذا قُلتَ " زَيدٌ قائمٌ " وعمرومنطلقٌ كان " قائمٌ " في المعنى هو " زيدٌ " و"منطلق " هوفي المعنى هو " عمرو " .

فإذا قلتَ " زيدٌ أمامَكَ " و " عمرو ورائك " لم يكن " أمامك " في المعنىٰ هو " زيدٌ " ولا " ورائك " في المعنٰى هو " عمرو " ، كما كان "قائمٌ " في المعنٰى هو " زيدٌ " و "منطلق " في المعنى هو " عمرو " فلمّا كان مخالفًا له نُصِبَ على الخلاف ليفرّقوا بينهما .

وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا : إنّما قلنا : إنّه ينتصب بعاملٍ مقدّر وذلك ؛ لأنّ الأصل في قولك : " زَيْدٌ أمامَكَ " و " عمروورائك " في أمامك وفي ورائك ؛ لأنّ الظّرف كُل اسمٍ من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى " في " و "في " حرف جرٍّ وحروف الجرّ لابُدّ لها من شيء تتعلّق به ؛ لأنّها دَخَلَتْ رابطةً تربط الإسماءَ بالأفعال كقولك : " عجبتُ من زيدٍ" و " نظرتُ إلى عمرو" ولوقُلتَ " من زيدٍ " و " إلى عمرو " لم يجز حتّٰى تُقدِّرَ لحرف الجرِّ شيئًا يتعلّق به : فَدَلَّ على أنَّ التقدير في قولك "زيدٌ استقرّ في أمامك وعمروا ستقرّ في ورائك " ثمّ حذف الحرفُ ، فاتّصل الفعل بالظّرف فَنَصَبَهٗ ، فالفعل الذي هو " استقرَّ " مقدّر مع الظّرف كما هو مقدّر مع الحرف . والصحيح عندي هومذهب البصريّين وذلك ؛ لأنّ اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل وإن كان هوالأصل في غير العمل : فلمّا وجب ههنا تقدير عامل كان تقدير ما هوالأصل أولى من تقدير ماهو الفرع فيه وهو اسم الفاعل . والّذي يَدُلُّ على صحّة ماذكرناه أنّا وَجَدُنا الظّرف يكون صلةً ل "الّذي"

نحو " رأيتُ الذي أمامك والّذي ورائك " وماأشبه ذلك ، والصّلة لاتكون إلّاجملةً ، فلو كان المقدّر اسمَ الفاعل الذي هو " مستقِرٌّ " لكان مفردًا ؛ لأنّ اسم الفاعل مع الضّمير لايكون جملةً وإنّما يكون مفردًا ، والمفرد لايكون صلةً البَتَّةَ ، فَوَجَبَ أن يكونَ المقدّرُ الفعلَ الذي هو "استقرّ" ؛ لأنَّ الفعل مع الضّمير يكون جملةً فَدلّ على مابينّاه ، كفاك يا أخي تفصيلاً بهٰذا ولولا خشية التطويل لنقلتُ المبحث بأكمله .(١)

قوله " أي على معنى وَجَبَ له "

فيه إشارة إلى أنَّ الاشتمال ههناإنّما هو في المعنىٰ وأشارَ بقوله : "وجب" إلى متعلَّق " له صدر الكلام "

قوله هٰذا " مذهب سيبويه "

مقصوده : إشارة إلى الخلاف بين سيبويه ، والجمهور ولمّاكان مذهب الجمهور ضعيفًا إشارإليه بقوله : ذهب بعض النحاة ، ومذهب سيبويه كان أقوىٰ ؛ لأنّ المعاني بالحقيقة المنظورُ إليها ، لاالألفاظ فقط .

قوله " على قول من يجوّز كون الألف "

إعلم أنّ دليلَهم قول العرب " أكلوني البَرَاغِيثُ " فإنّ الواو علامة الفاعل الآتي بصورة الجمع وكذلك قوله تعالىٰ : " وأسرُّواالنَّجوىٰ الذين ظَلَمُوا " وليست بضميرٍ .

قلنا : جوابًا عنه ، إنّ في هٰذا المستدلّ احتمالين : أوّلهما : هوأن يكون " البراغيث " مبتدأً مؤخّرًا و " أكلوني " خبرًا مقدّمًا وهكذا في الآية الكريمة ، وثانيهما : هوأن تكون الواو ضميرًا " والبراغيث " بدلاً منها ، وهكذا في الآية الكريمة .

قوله " أي الذي ليس بجملةٍ صورةً "

غرضه : تعيين المعنىٰ ودفع وهمٍ وهوأنّه قيل : أين زيدٌ ليس الخبر مفردًا ؛ لأنَّ " أين "

---

(١) ٢٢٥/ ١ المسألة التاسعة والعشرون في " الإنصاف في مسائل الخلاف " للأنباري المتوفّى ٥٧٧ ه .

مقدّرٌ بجملة فالخبر جملة إذًا لاإفراد له هنا . فأجاب عنه : الذي ليس بجملةٍ صورةً سواء كان بحَسَبِ الحقيقة جملةً أو غير جملةٍ ، ولمّافرَغَ المصنّف عن المواضع التي يجب تقديم المبتدأ على الخبر فيها بَدَأ المواضعَ التي يجب تقديم الخبر على المبتدأ فقال : وإذا تَضَمَّنَ الخبر المفرد ....

قوله " فلو أخّرَ بَقِيَ المبتدأُ نكرةً "

هذا على مذهب المشهورين وأمّا عند المحقّقين فإنّ تقديم الخبر واجبٌ إذ لولم يقدّم الخبر فلايكون مفيدًا لفائدةٍ إذاالمخاطب عالم بوجود الرّجل في الدّار ، فلايفيد هذا التركيب أي تأخيرالخبر نحو : " رجلٌ في الدّار " بخلاف المقدّم إذ فيه حصرٌ مفيدٌ لفائدةٍ فانظر فيه .

قوله " بكسراللاّم أي كان لمتعلِّق الخبر "

هدفه : تعيين الصّيغة وحاصل ماذكره الجاميّ في هذا الموضع الثّالث من مواضع تقديم الخبر وجوبًا ، وهوأن يكون لجزء الخبر ضمير في جانب المبتدأ بحيث لوأخّر الخبر يلزم الإضمار قبل الذكر لفظًا ورتبةً نحو : " على التّمرة مثلها زبدًا " ، " فالخبر على الثمرة " (الجار والمجرور) وجزء الخبر " التّمرة " وفي المبتدأ (مثلها زبدًا) ضمير راجع إلى التّمرة .

فأمّا في قول العرب " على اللّٰه عبدُه مُتوكِّلٌ " وإن كان المبتدأ (عبده) مشتملاً على عائدٍ يرجع إلى جزء الخبر وهولفظ " الجلالة " ولكنّ تقديم الخبر ليس بلازم ؛ لأنّ الخبر في الأصل هو " متوكّل " وهومتأخّر وليس فيه وَصُمَةٌ .

قوله " لإمكان الذهول عن الفتحة "

الذّهول بمعنى الغفلة وأمّا وجه الذّهول ههنافلأنّ " إنَّ " المكسورة تَقَعُ في بداية الكلام والمخاطب لايتوجّه إلى هذا الكلام يَلْبسُ عليه أنّ المتكلّم تلفّظ بالمكسورة ، أو المفتوحة .

قوله " من غير تعدّد المخبر عنه "

غرضه : إشارة إلى أنّ التّعدّد على قسمين أحدهما : باعتبار تعدّد المخبر عنه وثانيهما بغير تعدّد المخبر عنه كما أشار إلى الثاني بقوله : من غير تعدّد المخبر عنه .

قوله " ولايَبْعُدُ أن يقال "

غرضه تحقيق من عند نفسه .

قوله " ولهذا "

غرضه : دفع وهم وهوأنّ المصنفؒ لِمَ لم يذكر مثال العطف بين الأخبار فَدَفَع الشارحؒ بقوله ولهذا أورد في المثالِ الخبرَ المتعدّدَبغير عاطف ؛ لأنّ التعدّد بالعطف ليس بخبرٍ بل هو من توابعه ولاخفاء فيه ؛ لأنّ الخفاء في التّعدّد الذي فيه خفاءٌ فاكتفٰى بإتيان المثال له دون غيره .

قوله " وقَدْ يَتَضَمّن المبتدأ معنى الشّرط "

وفيما سبق ذَكَرَ المصنفؒ أحكام كُلٍّ من المبتدأ والخبر على الانفراد فَحَانَ الأوانُ بأنْ يُبَيِّنَ الحُكْمَ المشتركَ بين المبتدأ والخبر فيما بعدُ .

قوله " وهو سَبَبِيَّةُ الأوّلِ للثّاني "

إعلم أنّ غرضِ الجاميؒ تعيين معنى الشرط فأوّله مشهورٌ بخلاف الثاني وأيضًا أوّله دليل لِمّيٌّ ، والثّاني منه إنّيّ .

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ قوله تعالىٰ : " ومابِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللّٰهِ " فيه أنّ المبتدأ ليس بسبب بل بالعكس مع أنّه جاء الفاء في الخبر فدفع الجامي بقوله : أو للحكم بهٖ . ففي قوله تعالىٰ المبتدأ سببٌ للحكم الثاني فكانَ المعنىٰ أنّ إسباغَ النعمة حَرِيٌّ بأن يُحكَمَ أنّها من عنداللّٰه جَلَّ عُلٰى ، فَتَفَكَّرُ فيه .

قوله " أي الذي جُعِلَتْ "

غـرضـه : إشارة إلى أنّ اللّام في " الموصول "موصوليٌّ ، وأيضًا إيماء إلى بيان مواضع الـمبتدأ المتضمّن لمعنى الشّرط وتلك المواضع على حسب بيان المصنفؒ والشّارحؒ ثمانية مواضع فهي كما يلي ....

الأوّل : أن يكون الاسم الموصول مبتدأً وصلته جملةٌ فعليّة .

الثاني : أن يكون الاسم الموصول مبتدأً وصلته جملةٌ ظرفيّةٌ .

الثالث : أن يـكـون الـموصول صفةً للمبتداء وسلة الموصول جملةٌ فعليّةٌ ، كما في الآية المباركة قل إنّ الموت الذي تفرّون منه فإنّه ملاقيكم .

الرابع : أن يـكـون الـمـوصـول صـفةً لـلـموصول المبتدأ وصلة الموصول جملةٌ ظرفيّةٌ .

الخامس : أن يكون المبتدأ نكرةً ، وصفتُها جملةٌ فعليّةٌ .

السادس : أن يكون المبتدأ نكرةً وصفتها جملةٌ ظرفيّةٌ .

السابع : أن يكون المبتدأ مضافًا إلى نكرةٍ صفتها جملةٌ فعليّةٌ .

الثّامن : أن يكون المبتدأ مضافًا إلى نكرةٍ صفتها جملةٌ ظرفيّةٌ .

وأمثلة الجميع مذكورة في الشرح ، فانظر فيه تجدها بعضها في ضِمْنِ البعض .

قوله " من الحروف المشبة بالفعل "

غـرضـه : تـقييـد الـمتـن ودفـع وهـم وهو أنّه يلزم الخروج عن المبحث إذ البحث في المبتدأ والخبر فدفعه الشارحؒ فبقيت هذه القيود مرادًا .

قوله " من قبيل الأخبار "

هـذا عند المنطقيّين إذ يقولون إنّ الحكم بين الشرط والجزاء بالاتصال أو بالانفصال ، وعـند النّحويّين الجزاء عامٌّ سواءٌ كان خبرًا أو إنشاءً إذ أنّهم يقولون إنّ الشّرطَ قيدٌ لمسند ، فـإن قالوا كماقال المنطقيّون : إنّ الجزاء خبرٌ ففي بعض المواضع يَقَعُ الجزاء جملةً إنشائيّةً

مؤوّلةً فإن أردتَ التّفصيل فارجع إلى حاشية السيّدؒ على المطوّل للتّفتازانيؒ في بحث أحوال المسند .

قوله " وجهُ ذلك لتخصيص الاهتمام "

المقصود : بيان الاختلاف وذكرُ المصنّفِ صورةَ الاتّفاق تمهيدٌ لهُ .

قوله " قيل وهو سيبويه "

غرضه : تعيين فائدة " قيل " .

قوله " وقد يَجِبُ حَذْفُه "

إعلم أنّ حذف المبتدأ بالحذف الوجوبي فلابُدّله من قرينة ، وسَدٍّ مَسدٍ وفي هذا المثال " الحمدللّٰه أهلُ الحمد" الحال قرينة والخير سَدٌّ ومَسَدٌّ .

قوله " أيْ المبتدأ المحذوف جوازًا "

إعلم أنّ غرضه أوّلًا : أنّ قول المستهلّ في التركيب وَقَعَ خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ وثانيًا : أنّ الكاف بمعنى المثل وثالثًا : أنّ القول بمعنى المقول .

قوله " وإنّما أتٰى بالقَسَم "

هدفه : دفع وهم مقدّر وهو أنّ بناء المتن على الاختصار فلاحاجة إلى القَسَمِ " بو اللّٰه " إذ المثال " الهلال " فقط . فدفعه بقوله : وإنّما أتى بالقَسَمِ جَرْيًا على عادة المستهلّين غالبًا .

قوله " علٰى مَذْهَبِ الصّحيح "

فانظر في إذا المفاجاتيّة كتبَ النّحوِ مثل كتب ابن هشامؒ فإنّا قد آثَرْنا في كتابنا أوشرحنا هذا أن لانجزم برأيٍ من عندنا إلّا إذا رأينا مَنْ سَبَقَنَا ذَهَبَ إليه .

قوله " في تركيب اُلْتُزِمَ "

غرضه : تعيين معنى " ما " في عبارة المصنّفؒ ودفع وَهْمٍ تقديره فيما يلي .....

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ المتبادر أنّ " ما " عبارةٌ عن الخبر وعلى هذا يلزم خلّو الموصول عن العائد وكذا لايصحّ معناه أيضًا إذ معناه على هذا التقدير أنّ الخبر يُحذَفُ في الخبر مع أنّ الخبر يحذف في الجملة الخبريّة . فدفع الجاميّ هذا الوهم بهذا التّفسير أي في تركيبٍ اُلتُزِمَ .

قوله " وذلك في أربعة أبوابٍ "

مقصده : بيان حال مابعد ودفع وهم مقدّر وهوأنّ المثال الواحد كان كافيًا فلاحاجة له إلى أمثلة متعدّدة . فأجاب الجاميّ بجواب بديعٍ جدًّا وهو ماحاصله أنّ هذه الأمثلة في الحقيقة لأبواب متعدّدة كما ذكرها الشارحُ .

قوله " هذا إذا كان عامًّا "

غرضه : إشارة إلى بيان الاختلاف .

قوله " وقال الكسائيّ "

وأمّا وجه ضعف قول الكسائي فلأنّ حذف الخبر شائعٌ وكثيرٌ من حذف الفعل وذكرالفاعل .

قوله " فعلى هذا يكونون مُسْتَرِيْحِيْنَ "

إعلم أنّ بعض النّحويّين اختاروا في هذا المقام ، مذهب البصريّين ، وبعضهم اختاروا مذهب الشّارح الرّضي واختار الجاميّ مذهبه أيضا ؛ لأنّ في اختيار مذهب البصريّين ارتكاب التّكلّفات البعيدة وهي كمايلي .

الأوّل : يلزم فيه حذفُ الظّرف مع الجملة بأكملها وهذا مخالفٌ لأسلوب كلام العرب .

الثّاني : ففي هذه الأمثلة جُعِلَتْ " كان " تامّةً ، بيد أنّ الأصل فيها أن تكون ناقصةً .

الثالث : أنّ في جَعْلِ الحال مقام الظّرف أي في سَدِّ الحال مَسَدَّ الظّرف لم يَسْبَقْ إليه مثالٌ في العرب وهذه المحظورات كلها في مذهب البصريّين وأمّا مذهب الرّضي فيوجد له نظير، ومثالٌ في كلام العرب الفصحاء كما تقول " رَاشِدًا مَهْدِيًّا " وإلى ضعف مذهبهم

أشار الرّضيّ بقوله : " هذا ماقيل فيه " يعني بصيغة التّمريض . فى شرحه .

قوله " كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ "

هذا موضع ثالث من المواضع الأربعة التي يجب فيها حذف الخبر ، وذلك : كلُّ مبتدإٍ في خبره معنى المقارنة ويُعْطَفُ على المبتدأ اسمٌ بالواو بمعنى " مع " فيجب حذف خبر مثل هذا المبتدأ نحو : " كُلُّ رَجُلٍ وضيعتهٗ " وأصل العبارة كان هكذا " كُلُّ رَجُلٍ مقرونٌ مع ضيعته" وأمّا وجه وجوب حذف الخبر في مثل هذا المقام فلقيام قرينة وسَدِّ مَسَدِّ الخبر .

وأمّا القرينة فلأنّ الواو بمعنى مع المقارنة وكذا الخبر أيضا بمعنى المقارنة وهو " مقرونٌ " وأمّا السّدّ والمسَدُّ فلأنّ الواو موجودة ههنا ، وكذا المعطوف قائم مقام المعطوف عليه .

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ المعطوف قائم مقام المعطوف عليه في المبتدأ ولكن لايعلم منه أنّ المعطوف أيضًا قائمٌ مقام الخبر . قلنا : إنّ الضمير في الخبر يرجع إلى المبتداء فالعطف في الحقيقة على مرجع الضمير في مقرونٌ . ومرجع الضّميريصير مبتداء .

قوله " إلّاأن يكون الخبر ظرفًا "

إنّ هذا استثناءَ استثناءٌ مما بَقِيَ من الاستثناء الأوّل .

قوله " لااللّتي "

إعلم أنّ لفظ " اللّتي " ليس في نسخ الكافية القديمة .

قوله " وإنّما عَدَل عن المثال المشهور "

غرضه بيان أسرار المتن ورموزه .

قوله " أي لايُظْهِرُوْنَهٗ "

مقصده : بيان التّوجيهين ، كماهو ظاهر في عبارة الجاميؒ ، واعلم أنّ وجهَ ضُعف

قـولهـم أنّـه يـلزم حذف الخبر بدون الضّرورة ، وأيضًا يفوتُ مقصودُ المتكلّم ، إذ مقصوده نـفي الظرفيّة ، لانفي الوجود ، واعلم أيضًا أنّ عملَ " لا " مُشَابهٌ بإنّ في التّاكيد ؛ لأنّ " إنّ " للتّاكيد المثبت ، و" لا " للتّاكيد المنفيّ ، وكلاهما عَامِلٌ .

قوله " وإنّما أتى بالنّكرة "

المقصود : منه بيان أسرار المتن ، ودَقَائِقِهِ ، كما هو واضحٌ كالشّمس في رابعة النّهار .

قوله " هذا لُغة أهل الحجاز "

غرضه : إشارة إلى الاختلاف ، وأمّا وجه قول بني تميم فإنّهم يقولون إنّ " ما " و " لا " حَرفَـانِ لاتـعـمـلانِ وتدخلان في الجملة الفعليّة بلاعملٍ ، فكذا عند دخولهما في الجملة الاسميّة . قلنا : إنّ عَمَلهما ليس لذاتهما بل لمشابهتهما " بليس "

قوله " وَلَمّا فرغ من المرفوعات "

الغرض منه : بيان الرّبط والتّمهيد للبحث الآتي ، وكذا الخوض في المنصوبات .

فـائدة : إعلم أنّ تقديم المفاعيل الخمسة على الملحقات ظاهرٌ إذ هي أصولٌ ، والملحقات فروع ، فتقديم الأصل على الفرع أولى منه عليه .

وأمّـا وجـه تـقـديـم الـمفعول المطلق على سائر المفاعيل فلأنّ المفعول المطلق كـامـلٌ إذ هو مفعول باعتبار المعنى اللّغوي والاصطلاحي ، بخلاف سائر المفاعيل إذ هي بـاعتبـار المعنى الاصطلاحي فقط ؛ لأنّ النّصبَ فيه يكون دائمًا بخلاف غيره من المفاعيل لأنّهـا قـدتـكون مجرورًا أيضًا نحو : مررتُ بزيدٍ ، وأيضًا أنّه عام يجيءُ من الفعل المتعدي واللازم بخلاف سائر المفاعيل إذ هي لاتأتي إلّا من المتعدي فقط .

قوله " سُمّي به لصِحّةِ إطلاق "

إعـلـم أنّ التّسمية عبارة عن بيان وجه المناسبة بين المعنى اللّغوي ، والاصطلاحي ، ثمّ كلا المعنين ظاهر في الشّرح فانظرفيه .

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ قوله " من غير تقييده " لايصحّ ؛ لأنّه مقيّدٌ بقيدِ الإطلاق كما نقول : " المفعول المطلق " و حَلّهٗ : أنّ التّقييدَ على نوعين أحدهما: يكون في العنوان والمعنون، وثانيهما : يكون في المُعَنْوَنِ فقط وأمّا في المفعول المطلق فالقيد في العنوان فقط وأمّا في غيره المفاعيل الأربعة ففي العنوان والمعنون ، وأيضًا المراد من المطلق المطلقُ من " بالباء " ، أو " في " ، أو ، " معه " أو " اللام "

قوله " لَيْسَ المرادُ به "

غرضه : أنّ متعلّق الظّرف من الأفعال الخاصّة

فائدة : إعلم أنّ الفرق بين المصدر وحاصله هوأنّ في معنى المصدر في الفارسيّة " الدّال " و" التاء " كما في رفتن،خوردن ولكنّ المعنٰى في حاصل المصدر في الفارسية رفتار،خوردونوش و ستائش ، وأيضًا أن حاصله استمراريٌّ والمصدر حَدَثِيٌّ ؛ لأنّه يوجد آنًا فانًا ، وأمّا عندالمنطقيّين أنّ المصدر حدث مع النّسبة الصدوري وحاصله ، الحدث من حيث انّه حدث فقط .

قوله " كذلك خَرَجَ به "

الهدف منه : بيان فائدة القيد ، إعلم أنّ الفرق بين أن يكون الكراهةُ مفعولاً مطلقًا وبين أن يكون مفعولاً به وذلك أنّ الكراهة إذا كان مفعولاً مطلقًا كان معناه معنى الفعلِ نفسِه ، وأنّ زمانيّتهٗ متّحدة بزمانيّة الفعل أيضًا بخلاف كونه مفعولا به إذلايكون مُتّحدًا بالزمان مع الفعل .

قوله " أي مغايرًا للفظ "

غرضه : بيان حاصل المعنٰى ، وإشارة إلى أنّ الظّرفَ ظرفٌ مستقرٌّ، فتقدير العبارة هكذا " متلبّس بغير لفظه " ، فالتلبّس بالمغاير لايكون إلّا مغايرًا .

قوله " سيبويه "

هدفه : تكميل المقام بقول سيبويه رحمه اللّٰه .

قوله " وبعضُهم بأنّ وجوب الحذف "

إعلم أنّ هذا المذهب صحيح إذ هو موافق لما قاله الرّضي لكن على هذا المذهب يكون الحذف قياسيًّا والمصنفؒ لم يذكر اللاّمَ حتّٰى يكون الحذف من باب القياس ؛ لأنّه لايطابق المثال مع الممثّلِ له ؛ لأنّ المثال في بيان المصنفؒ بدون اللاّم كما هو واضحٌ .

قوله " لايكون المفعول المطلق خبرًا "

إذ المفعول المطلق وصفٌ محضٌ ، فلايَصِحُّ حمله ، وكذا المتكلم لَايَقْصِدُ المبالغةَ والمجاز ، حتى يكونَ الحمل حملاً مبالغةً أو مجازًا .

قوله " المراد بمضمون الجملة "

الهدف من هذه العبارة : تعيين معنى المضمون ؛ لأنّ له معانٍ كثيرة ، منها : الجزء في ضمن الكل والمظروف في ضمن الظّرف وكذا البواقي في مظانّه ولكنَّ ههنا المراد من المضمونِ مَصْدرُ الجملة .

قوله " لأنْ يَشْبَهَ به أمرٌ آخر "

الغرض منه دفع وهم مقدّر تقديره كمايلي ....

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ التشبيهَ مصدرٌ مبنيّ للفاعل وهو صفة المتكلم فلم يوجد لهذه الضّابطة مثال ؛ إذ لايكون التشبيه صفةً للمفعول المطلق . فدفع الجاميؒ بهذه العبارة هذا الوهم ماحاصله : أنّ التشبيه صفةٌ للمفعول المطلق ؛ لأنّه مبني للمفعول ، ثم إعلم أنّ المفعول المطلق على نوعين حقيقيٌّ ومجازيٌّ . فالحقيقي وهو مُشَبَّهٌ والمجازي مُشَبَّهٌ به ، فتقدير المثال هكذا "يَصُوْتُ صوتًا كصَوْتِ الْحِمَار "

قوله " فإذا له صوتٌ صَوْتَ حِمَارٍ "

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ هذا المثال لايَصْلحُ أن يكون مثالاً للمفعول المطلق ؛ إذ ليس فاعل الفعل والمفعول المطلق واحدًا لأنّ فاعل الفعل زيدٌ وفاعل المفعول المطلق حِمَارٌ . قلنا : إنّ المفعول المطلق الحقيقي مُقَدَّرٌ وهو " صَوْتًا " و " صوت حمار " مفعولٌ مطلقٌ مجازيٌّ ، والقرينة عليه أنّ الجملة السّابقة تدلُّ على الفعل والفاعل ، فكانت الجملة قرينةً على فعلٍ محذوفٍ وسَدَّ مَسَدَّه المفعولُ المطلقُ .

قوله " وماوَقَعَ مضمون جملةٍ لامُحْتَمل لها "

والقرينة فيه أيضا الجملة السّابقة إذ هي مشتملة على معنى المفعول المطلق ، وهو مُتَّحِدٌ مع الفعل فكانت الجملةُ قرينةً على الفعل المحذوف .

قوله " ويُسَمّٰى هذا النّوع من المفعول المطلق "

إعلم أنّ المفعول المطلق وقع تاكيدًا لما يُفهم من قوله : " عَلَيَّ الفُ درهمٍ " ، لامن قوله " اعترافًا " أي اعترفتُ اعترافًا ؛ لأنّ هذا التاكيد شامل لكُلِّ مفعولٍ مطلقٍ .

قوله " على صيغة التّثنية "

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ المثال لايطابق المُمَثَّل له إذ في المثال معنى الكثرة وليس فيه معنى التثنيةِ . فدفع الشارح الجاميّ بقوله هذا : " على صيغة التثنية " ، وإنْ لم يكن للتّثنية بل للتكرير ، والتكثير .

قوله " في تتميم هذهِ القاعدة "

غرضه : تكميل المقام ظاهرًا وفي الحقيقة رَدٌّ على المصنفؒ بعدم قيدٍ ضروريٍّ .

قلنا : لم يذكره المصنفؒ لشهرته ، أو أنّ المثال المذكور يدلُّ عليه .

قوله أيْ هُوَ اسمُ مَاوَقَعَ "

غرضه : تقدير المضاف لإصلاح العبارة باعتبار المعنٰى

قوله " المراد بقوع فعل الفاعل "

غرضه : تعيين معنى المراد ودفع وهم تقديره فيما يلي .. ...

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ هذا التّعريف لايصدق على " زيدًا " في " وجدتُ زيدًا " لعدم جامعيّة التعريف . فأجاب عنه بجواب بديع جدًّا وهوأنّ المراد بقوع فعل الفاعل على تعلّقه به .

قوله " هٰذا إذا لم يَكُنْ مانعٌ مِنَ التّقديم "

المقصود منه : تقييد المتن ، وذلك أنّه لايجوز تقديم المفعول به في مثل هذا المثال " مِنَ البِرّ أن تَكُفَّ لِسَانَكَ " على فعله ؛ لأنَّ " أَن " المصدريَّ إذا دَخَلَ على المضارع يصير في تاويل المصدر فيصير جانب فعليّته ضعيفًا فلايعمل فى المفعول المقدّم .

قوله نحو " مَكّة "

هدفه : تكميل المقام بذكر مثال آخر .

قوله " انتَهُوا خيرًا لكم "

إعلم أنَّ القرينة ههنا موجودة لفظًا ومعنًى ، وأمّا لفظًا فلأنّ " انتهوا " لايقتضي المفعول به بالذّات ، وأمّا معنًى ؛ فلأنَّ الحكيم لايمنع من الخير إذهو أمربالمعروف .

قوله " أي مكانًا "

غرضه : إشارة إلى مَعْنَيَيْه .

قوله " المنادى وهو المطلوب "

إعلم أنّه لابُدّ في هذا المقام من معرفة خمسة أمور، الأوّل : المنادى والثّاني : النداء ، والثّالث : حرف النداء ، والرابع : جواب النداء ، وهو مقولة المنادِي ، الخامس : المنادىٰ

والمصنفؒ لم يذكر الأربعةَ الأولى لشهرتها ، وذكر المنادى فقط .

قوله " أي توجّهه إليك "

غرضه : تعيين المعنى ودفع دخل مقدّرتقديره فيما يلي ......

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ تعريف المنادى لايصدق على كثير من أفراد المنادى إذليس المطلوب فيه الإقبال فقط بل ربّما يطلب منه القُعود ، والجُلوس ، والأكلُ والشُّربُ ، وغُيرها . فأجاب عنه بقوله بأنّ المنادي على قسمين حقيقيّ وحكميّ فالقعود وغيره يَدْخُل في الحكميّ ، أو قال في جوابه : أوّلاً بوجهه ، أوْ بقلبه .

قوله " تفصيلٌ للطلب "

هدفه : بيان تعيين التّعميم في عبارة المصنفؒ .

قوله " بأنْ تكون آلةُ الطلب لَفْظِيَّةً "

أنّ قوله لفظيًّا لايصح وقوعه إذ الطلب من قبيل اللفظ ، فدفع الجاميؒ حاصله أنّ إسناد اللفظ إلى الطلب مجازيٌّ أي مجاز عقليٌّ وأصل الإسناد إلى آلة الطلب حقيقيٌّ .

قوله " ويُبْنٰى "

ولمّافرغ المصنفؒ عن تعريف المنادىٰ شرَعَ في بيان أحكامه .

قوله " قَدَّم بيان البناء والخفض والفتح "

غرضه : بيان وجه التّرتيب ودفع دخل مقدّر تقديره فيما يلي .....

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّه لِمَ قَدَّم البناءَ على الخفضِ ، والفتحِ وَلِمَ قَدَّمَ الخفض على الفتح ؟ قلنا : قَدَّمَ البناءَ عليهما لعدم احتياجه إلى أمرٍ خارجيٍّ ، بخلاف الخفض والفتح إذ هما يحتاجان إلى اللاّم ، والألف وكذا البواقي .

قوله " أي على الضّمة "

غرضه : بيان تعيين المرجع ، والتّنبيه على جواز الوجهين ، ودفع وهم أيضًا تقديره فيما يلي ....

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ الضّمير في " يُرفع " إمّا راجعٌ إلى الاسم ، فيلزم الإضمار قبل الذّكر ، أو راجعٌ إلى منادىٰ ، فيلزم التّناقض في الكلام إذْ يعلم من قوله : " ويُبنىٰ " أنّه مبنيٌّ ومن قوله : "يرفع " أنـهٗ معرب ، وهل هذا إلاّ اجتماع النّقيضين . فدفع الجاميؒ هذا الوهم بقوله : على الضّمة ، أو الواو ، أو الألف ماحاصله أنَّ البناءَ يتعلّق بحرف النداء والإعرابَ يتعلّق بالمنادىٰ .

قوله " أو الفعل مسندٌ إلى الجار والمجرور "

الغرض منه : إشارة إلى جواب أخر عن السّؤال المذكور في ضمير "يُرفع " ماحاصله أنّه ليس في " يرفع " ضميرٌ حتّى يرجع بل الجار والمجرور يقامان مقام الفاعل ، فتقدير العبارة عِنْدَ ئِذٍ : " ويُبنىٰ المنادى على به الرّفع " فتدبّر في عبارة الشرح .

قوله " أي لايكون مضافًا "

غرضه : إشارة أنَّ المفرد يأتي على مقابلة المضاف ، وشبهه ، والجملة ، والتّثنيةِ وههنا المفرد في مقابل المضاف ، وشبهه حتى يدخلَ في المثالِ مثلُ يازيدان ، ويازيدون ، وعرّف المضافَ وشبهَه بقوله الآتي : وهو كُلُّ اسمٍ لايتمّ معناه إلاّ بانضمام أمر آخر إليه .

قوله " قبل النداء "

المقصود منه : دفع وهم مقدّر تقديره : وهوأنّ المراد بالمعرفة ، إمّا قبل النداء فلايصحُّ التمثيل بقوله : يارجلُ ! أو بعد النداء فلايصحُّ قوله : " يازيدُ " ! فدفع الجاميؒ هذا الوهم : أي قبل النداء ، أو بعده سِيَّان .

قوله " وإنّما بُنِيَ المفرد المعرفة "

الغرض : منه بيان وجه بناء المنادى المفرد المعرفة كما هوظاهرٌ .

قوله " إنّما قلنا ذلك "

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّه لما ذا أطالَ الشارحُ الجاميّ الكلامَ في بيان وجه البناء حين قال : " المشابهة لفظًا ومعنًى " ولم يكتف بقوله وإنّما بُنِيَ لوقوعه موقع الكاف الاسميّة ؟ فأجاب عنه بأنّ الاسم لايبنٰى إلّا لمشابهة الحرف ، أو الفعل ، ولا يبنٰى لمشابهة الاسم المبني .

قوله " وإنّما أُعْرِبَ المنادىٰ "

غرضه : بيان وجه الخفض في لام الاستغاثة ؛ لأنّه قبل لام الجرّ كان مبنيًّا وأمّا بعد دخول لام الاستغاثة فضَعُفَتْ مشابهته للحرف فأُعْرِبَ على ماهو الأصل فيه وهو الإعرابُ لاالبناءُ .

"وله " وهٰذا تَوْقِيتٌ "

مقصده : جواب سؤال مقدّر : وهو أنّ مِن قول المصنفؒ : " لغير معيّن " يُتوهّم أنّ في حالة نَصْبِ " رجلًا " احتمالين ربّما يكون مُعَيّنا وربّما لايكون معيّنًا بيدأنّ في حالة عدم التعيين لايكون منصوبًا بل يكون مرفوعًا . فأجاب عنه الجاميؒ بقوله : هذا توقيتٌ لنصب رجلًا لاتقييد له ؛ لأنّه منصوب لايحتمل المعيّنَ .

قوله " وإنّما قيّد المنادىٰ "

غرضه : بيان فوائد القيود وكذا الفرق بين توابع المنادى المبنيّ وبين توابع المنادى المعرب ، كما هو مبسوط في عبارة الجاميؒ .

قوله " لايجوز فيها إلّا النّصبُ "

لأنّ المنادىٰ لمّاكان مضافًا ينصب عندمباشرة حرف النداء ، فهٰذا أحرىٰ به لعدم

مباشرة الحرف .

قوله " لأنّ بناء المنادىٰ عرضيٌّ "

إعلم أنّ في مثل " يازيدُ " ثلاثةَ وجوهٍ .

أحدها : البناء على الضّمة بالذّات لفظًا .

ثانيهما : الرّفع تشبيهًا .

ثالثها : النّصب مَحَلاًّ .

قوله " أبو عمرو بن العلاء "

فأمّا أبو عمرو بن العلاء فهو من الأعلام في القرآن ، وعنه أَخَذَ يونسُ بن حبيبٍ والرواية عنه في القراءة والنحو ، واللّغة كثيرةٌ ، قال الأصمعي : سألت أباعمرو عن قوله تعالىٰ : " فَعَزَّزْنَا بِثالثٍ " مثقّلة ، فقال : شَدّدنا وأُنْشَدَ للمتلمِّسُ الشاعر

أَجُدٌ إذا ضَمَرَتْ تعزّز لَحْمُها   وإذا تُشَدّ بِنِسْعها لاتَنْبِسُ

توفّي أبو عمرو بن العلاء سنة أربع وخمسين ومائة في خلافة منصور الخليفة كماذكره القاضي أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافيّ في كتابه " أخبار النّحويّين البصريّين " (١)

قوله " أبو العباس المبرّد "

انتهىٰ علم النحو والعربيّة بعد طبقة الجرمي ، والمازني ، إلى أبي العباس محمد بن يزيد الأزديّ وهومن ثُمالة قبيلةٍ من الأزد ، ومن أبياته العذبة

حَبّذا ماءُ العنا قيد   بِريق الغَانياتِ

بهما يَنْبتُ لَحْمِي   ودَمِي أيَّ نَباتِ

أيّها الطالب أشهىٰ   من لذيذ الشَّهوات

كُلْ بماءِ المُزنِ تُفّاح   خُدودِ النّاعِمَاتِ

---

(١) أنظر ص ٧٨ " أخبار النّحويين البصريّين " للسّيرافي و " نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء " للأنباري ص ٣٢

وكـان إسماعيل بن إسحاق القاضي وهوأقدم مولدًا منه ، ورأى الناسَ بالبصرةيقولون : مـارأى مـحـمدبن يزيد مثلَ نفسه وسمعتُ أبابكر بن مجاهد يقول : مارأيتُ أحسن جوابًا مـن المبرّد في معاني القرآن ، فيماليس فيه قول لمتقدّم ، وكان بينه وبين أبي العباس ثعلب ، وهـوإمام الكوفيين في النّحو واللّغة .... من المنافرة مالاخفاء به ، وأكثر أهل التحصيل يفضّلونه . ومن أشهر مؤلّفاته " الكامل في اللّغة والأدب " كتاب شهير قال عنه ابن خلدون فـي مـقـدّمتـه : سـمـعـنـا من شيوخنا في مجالس التّعليم أنّ أصول هذا الفن وأركانه أربعة دواويـن وهـي : " أدب الـكـاتـب " لابـن قتيبة ، و" كتاب الكامل " للمبرّد و" كتاب البيان والتبييـن " لـلـجاحظ ، و " كتاب النوادر " لأبي علي القالي ، وماسوى هذهِ الأربعة فتوابع لها وفروع عنها . ومَاتَ سنة عَشَرَ ومئتين سـ ٢١٠ ھ (١)

قوله " أي غير المعطوف الذي ذكر من قَبْلُ "

والـمـصنفؒ ذَكَـرَ مـن تـوابع المناديٰ التاكيدَ ، والصّفةَ ، وعطفَ البيان ، والمعطوفَ الـمـعرّف باللّام ، ومن ههنا أراد أن يَذكرَ مابقي من توابع المناديٰ من البدلِ ، والمعطوفِ الذي لايمتنع دخول ياء عليه أعني المعطوف بغير اللّام .

قوله " أي حكم كُلٍّ واحد منهما "

غـرضـه : تعيين المرجع ؛ لأنّ في مرجع الضّمير احتمالات ثلاثة إمّا أن يعود إلى البَدَلِ ، أو إلـى الـمـعـطـوفِ ، أو إلى كليهما وكُلٌّ منهما لايخلو عن النّقصان كما هو ظاهر بأدنى التّأمّل ، فلإصلاح العبارة قال الشارح الجاميؒ : أي حكم كلّ واحد منهما .

قوله " مطلقا أي حال كون كُلّ واحد منهما مطلقًا "

الـغـرض مـنـه : إشـارة إلى أنّ حكم البدل ، والمعطوف بغير اللّام في جميع الأحوال حكم مستقل المناديٰ سواء كان مفردًا ، أو مضافًا ، أو شبهه .

---

(١) راجع " نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء " ص ١٩٣ وأخبار النّحويّين ص ١٣٤

قوله " أي العلم المنادیٰ المبنيّ "

هذا على سبيل الاستثناء من أصول المنادى السابق ، وذلك ؛ لأنّ الاسم العلم الموصوف بابن وإنْ كان مرفوعًا إعرابُه ولكن الأرجح عند الجاميّ والمصنّفؒ أن يكون مفتوحًا إعرابُه كما يفهم هذا من فحوى الكلام : " يختار فَتْحُهُ "

قوله " وأمّا كونه مَبْنِيًّا "

غرضه : بيان فائدة القيود .

قوله " أو مَلْحوقٌ بها "

غرضه : التّعميم في عبارة ابن الحاجبؒ ؛ لأنّ تلك الضابطة جاريّة في ابنة أيضًا بشرط أن لايكون بين موصوف ابن وابنة فَصْلٌ وإلّا فالرّفع واجب .

قوله " إذا أريد نداء ه "

فيه إشارة إلى أنّ استعمال " نودى " ههنا من قبيل إطلاق المسبّب وإرادة السّبب ؛ لأنّ الإرادة من الأسباب لامن المسبّبات وهذا كثيرٌ في كلام العرب كما في التنزيل العزيز " إذا قُمْتُم إلى الصّلٰوةِ أي أَرَدْتُم الصّلٰوةَ "

قوله " قالوا بناءً على قاعدة "

فيه إيماء إلى أنّ هناك قاعدةً نحويَّةً في اجتماع حرف النّداء ، مع اللّام وتلك الضّابطة مبنيّة على شرطين أحدهما : اللّام تكون عوضًا عن اللّام المحذوفة ، وثانيهما : أن تكون اللّام لازمةً للكلمة أبدًا ، وأمّا فيما دون هذين الشرطين فلا تتحقّق الضّابطةُ وإلى هذا أشار بقوله : قالوا ....

قوله " أي في تركيب تَكَرَّرَ فيه المنادى "

غرضه : تعيين المعنیٰ ، وكذا بيان التّعميم في ذلك المثال .

قوله " والسّيرافيّ "

وأمّا أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السّيرافيّ النحويّ فإنّه كان من كبار الفضلاء وأفاضل الأدباء، زاهدًا، لانظير له في علم العربيّة وكان أبوه مجوسيًّا. وصَنّفَ تصانيف كثيرة أكبرها شرح " كتاب سيبويه " ولم يُشرح كتاب سيبويه أحدٌ أحسن منه، ولولم يكن له غيره لكفاه ذلك فضلاً، وذُكِرَ أنّ أباسعيد السّيرافيّ كان يدرّس القرآن، والقراءاتِ، وعلومَ القرآن، والنحوَ، واللّغةَ، والفقهَ، والفرائضَ، والكلامَ، والشّعرَ والعروضَ والقوافيَ، والحسابَ وذُكرتُ علومٌ سوى هذهِ وكان من أعلم النّاس بنحو البصريّين، وكان زاهدًا يأكل من كسب نفسه وكان لايخرج إلى مجلس القضاء إلاّ بعد أن يَنْسَخَ عشرورقات، يأخذ أجرتَها عشرة دراهم تكون بقدرمؤنتهِ كان نزيهًا عفيفًا جميل الطّريقة حَسَنَ الأخلاق قال هلال بن المحسّن: توفّي أبوسعيد السّيرافي يوم الاثنين ثاني رجب سنة ثمانٍ وستّين وثلاثمائة في خلافة الطائع للّٰه تعالىٰ بن المطيع للّٰه تعالىٰ ودُفِنَ بمقبرة الخيزران ببغداد بعد صلوة العصر من ذلك اليوم. (١)

قوله " والمنادىٰ المضاف "

ولمّا كان له أحكام خاصّة ذَكَرَهَا المصنّفُ على حدةٍ.

قوله " وجوه أربعة "

غرضه: بيان الأحوال، والاحتمالات في عبارة ابن الحاجبؒ.

قوله " وهٰذا الاختصاص بالنّظر "

هدفه: بيان محل الاختصاص ومقامه

---

(١) كماقاله الانباريؒ في كتابه "نزهة الألباء في طبقات الأدباء" وإن أردت تفصيل تلك المسئلة الخلافية في ذلك المثال فارجع الى كتاب الأنباريؒ "الإنصاف في مسائل الخلاف" تجده رائعاً.

قوله " ولمّا كان من خصائص النداء التّرخيم "

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّه يلزم الخروج عن المبحث في كلام المصنفؒ ؛ لأنّ البحث كان في المنادى لافي التّرخيم فأجاب عنه ماحاصله : أنّ الترخيم من أحكام المنادى فلايلزم أيُّ عيبٍ .

قوله " أي واقع في سعة "

الغرض منه : تعيين معنى الجواز ، وكذا المراد بالجواز الامكانُ العامُ الذي لايمتنع الترخيم فيه سواء كان جائزًا كما في المنادىٰ ، أو واجبًا كما في ضرورة الشعر .

قوله " حقيقةً أو حكمًا "

غرضه : التّعميم ودفع وهم فهو كما يلي ....

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ المتبادر من الإضافة إضافةٌ حقيقيّة مع أنّ الإضافة الحكمية أيضًا داخلة في هذا الشرط . فأجاب عنه الجاميؒ بجواب بليغٍ حاصله أنّ الإضافةَ عامٌّ .

قوله " ولم يبالوا "

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ اشتراط الزّيادة على الثلاثة لئلاّ يلزم أن يكون الاسم ناقصًا وفي قولهم : " ثبة " ، و" شاة " جاز التّرخيم مع أنّه يبقىٰ حَرْفانِ في كُلِّ واحدٍ منهما . فدفع هذا الوهم بقوله : " ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاةٍ بعد الترخيم على حرفين " اعلم أنّ العرب وضعوا للكلمة ثلاثة أحرف : حرفٌ في البداية يَبْدءُونَ به ، وحرف في الأخير ينتهون إليه ، وحرفٌ للتّنفّس وهو الحرف الأوسط .

قوله " أي صحيح أصْليٌّ "

إعلم أنّ تعريفهما مشهور ، وبينهما عموم وخصوص من وجهٍ ، فتدبّر في أمثالها .

قوله " في حكم المنادى الثّابت "

غـرضـه : بيـان أنّ الـمـوصـوف مقدّرٌ هنا ، ودفع وهـم مقدّر وهوأنَّ من ظاهر الـعبـارـة يُـعـلـمُ أنَّ المنادى المرخّم لم يكن مذكورًا بل معدومٌ في حكم الموجود ، والامر ليس كذلك ، وحاصل الجواب أنَّ المنادى المرخّم في حكم المنادى الثّابت .

قوله " قد للتقليل "

إعلم أنَّ قلّة هذا القسم وكثرة القسم الأوّل باعتبار الاستعمال .

قوله " المندوب في اللّغة "

عَـرَّفـه في اللّغة ليكون بين المنادىٰ والمندوب فرقٌ ، وذَكَرَ المندوبَ هنا ؛ لأنّه يشترك المنادىٰ في دخول الحرف عليهما ، والإعرابِ ، والبناءِ .

قوله " وجودًا أوعَدَمًا "

غرضه : تكاميل المقام والتّعميم أيضًا .

قوله " ممتازًا به "

الغرض منه : تعيين المعنىٰ ، ودفع وهم مقدّر تقديره فيما يلي ......

السّؤال والجواب عنه :

وهـو أنّ الـمتبـادرَ منـه أنَّ " الباء " داخلة على المقصور عليه فهذا الحكم باطل اذ ليس الـمندوب مقصورًا على الواو فقط بل يأتي مع الواو والياء أيضًا . فدفع الشارح هذا الوهم : حـاصـلـه أنَّ الاعتراض إنّما يردُ إذا كانت الباء داخلةً على المقصور عليه وههنا داخلة على الـمـقـصـور وأشـار إليه بقوله : " ممتازًا به " ؛ لأنَّ القاعدة : أنَّ الاختصاص لمّا كان بمعنى الامتياز فالباء تَدْخُلُ على المقصور .

قوله " حكىٰ يونس "

وأمّـا يـونـس بـن حبيب البَصري فَمِنْ أكابر النحويّن وأَخَذَ عنه أبو زكريا يحىٰ بن زياد

الـفـرّاء و كان له مذاهب و أقيسة تفرّد بها و كانت حلقتُه بالبصرة و كان يقصده طلبة العربية وفصحاء الأعراب و البادية عن خلّاد بن يزيد الباهلي المحدّث ، قال قال يونس : ثلاثة و اللّٰه أَشْتَهِـي أن أمـكَّنَ من مناظرتهم يوم القيامة : آدم عليه الصلوٰة و السلام فأقول له : قد مكّنك اللّٰـه تـعـالـىٰ مـن الـجـنّة و حَـرَّمَ عـليك الشّـجرةَ فقَصَدُتَها حتّٰى طَرَحْتَنا في هذا المكروه ، ويـوسف عـليـه السّـلام فـأقـول لـه : كـنـتَ بـمـصر وأبوك يعقوب بكنعان ، وبينك وبينه عشـرمـراحـل ، ويَبـكِـيُ عـليك حتّٰى ابيضّت عيناه من الحُزن ، ولم ترسل إليه أنّي في عافية وتُـرِيـحُـهُ ممّاكان فيه ، وطلحة والزبير رضي اللّٰه عنهما فأقول لهما : إنَّ علي بن أبي طالب رضـي اللّٰه عنه بايعتماه في المدينة وخَلَعْتُماه بالعراق فأيّ شيٍ أحدث ! فقال ثعلب : جاوز يونس المائة ، توفّي سنة ثلاث وثمانين في خلافة هارون الرشيد .(١)

وأمّـا استـدلال يـونـس الـنـحـوي بقول رجلٍ غير معروف فضعيفٌ جدًّا ؛ لأنَّ هذا الرّجل أو الشاعر عديم الاسم والشهرة أوأنّه شاذٌّ .

قوله " شَذّ "

الشّـاذ مايكون مخالفًا للقياس ، من غير نظرٍ إلى قلّة وجوده وكثرته ، وهوعلى نوعين : شاذ مقبول وشاذ مردود .

أمّا الشاذ المقبول فهوالذي يجيءُ على خلاف القياس ، يُقبلُ عند الفصحاء والبلغاء .

وأمّـا الشـاذ الـمـردود فهـوالـذي يـجـيءُ عـلى خلاف القياس فلايقبل عند الفصحاء والبلغاء ،

فائدة : والفرق بين الشاذ ، والنادر ، والضّعيف هو :

(١) أنَّ الشاذ يكون في كلام العرب كثيرًا لكن بخلاف القياس .

(٢) والـنّـادر ، هـوالـذي يـكـون وجـوده قـليلاً لـكـن يـكـون عـلـى الـقيـاس .

---

(١) راجع "نزهة الألباء في طبقات الأدباء" ص٢٥ للأنباريّ

(٣) والضّعيف ، هو الذي لم يَصِلُ حكمه إلى الثبوت ، كذا قاله الجرجانيؒ . (١)

قوله " الثالث من تلك المواضع الأربعة "

هـذا الـموضع من طرائف البحث النّحوي العربي الشهير بين النّحاة ويسمى الاشتغال أيضًا وأمثلته في القرآن الكريم كثيرة كثيرة .

قوله " احترازًا عن الجمع بين المفسَّر والمفسِّر "

إعـلـم أنَّ الجمع بين المفسَّر والتفسير على نوعين أحدهما : جائز وهو الذي يفسّر بأيُ لـكـون الإبهـام فيـه بـاعتبـار الـلّـفظ ، وثانيهما غير جائز وهو الذي يكون الإبهام فيه باعتبار المحذوف كمافي مانحن فيه ، فاحفظ فإنّه ينفعك .

قوله " ولايُريد به "

أعلم أنَّ خلاصة مافي هذا المبحث تنتهي إلى ثلاثة شروطٍ .

الأوّل : أن يكون بعده فعلٌ .

الثاني : أن يكون مشتغلاً بضميره أو في مُتعلّقه .

الثالث : التّسليط .

لأنّه لولم يكن بعده فعلٌ فلايوجد المفسِّر أو التفسير ، فلايحذف الفعل وجوبًا ، وأمّا إذا لـم يـكن مشتغلاً فكان عاملاً في ذلك الاسم الظاهر ، وإذا اشتغل فيكون عاملاً في الضّمير فلايعمل في الاسم الظاهر إذلايجوز أن يعمل العاملُ الواحدُ في المعمولين من جهةٍ واحدةٍ .

وأمّـا التسـليـط فهـو قـرينة لفعلٍ مَحذوف ؛ لأنّ التسليط عبارة عن حذف الضّمير والمتعلق فيكون الفعل عاملاً في الاسم الظاهر .

قوله " فبقيد الاشتغال بالضّمير "

غرضه : بيان فوائد القيود والأسرار والرّموز .

---

(١) راجع " التّعريفات " للجرجاني ص ١٠٥

قوله " وههنا صُوَرٌ أربعٌ "

الغرض منه : بيان الاحتمالات في المتن وتعدّد الإمثلة .

قوله " زيدًا مررت به "

مثال الفعل المشتغل ، بالضّمير مع تقدير تسليط ماينا سبه بالتّرادف إعلم أنّ في هذا المثال لايسلّطُ عينُ الفعلِ على " زيدًا " إذ التّسليط عبارة عن حذف الضّمير أمّا في هذا المثال فإمّا أن يحذف مجموعُ لفظ " به " أو الضّميرُ فقط ، فعلى الأوّل لايكون " زيدًا " منصوبًا " بمررتُ " إذ هو فعل لازمٌ وعلى الثّاني يكون مجرورًا بالباء فلهذا يسلّط فعلٌ آخر مرادفٌ لفعلٍ مذكورٍ وهو "حاوزتُ " ، وإلى هذا أشار الجاميّ في ذَيلِ المثال فتدبّر .(١)

قوله " ثُمّ إنّ الاسم الواقع "

غرضه : توطئةٌ وتمهيدٌ للمبحث الآتي

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ هذا المجالَ مجالُ " ماأضمرَ عامله على شريطة التّفسير " أولا فعلى الأوّل يجب عليه الرّفع دَوْمًا (٢) وعلى الثاني يلزم الخروج عن المبحث .

فأجاب عنه ماحاصله أنّ نَصْبَ " ماأضمر عامله على شريطة التّفسير واجبٌ إذا لم يَحْتَمِلْ سوى النّصب وأمّا إذا احْتمَلَ سواه أيضًا فهناك يحتمل الصُّورَ الخَمسُ الآتية في

(١) السّر في تقدير فعل " أهنتُ " ، ولابَسْتُ وجاوزتُ ؛ لأنّ في " زيدًا ضَربْتُ غلامَه " أي " أهنتُ زيدًا ضربتُ غلامه " لازم معناه ؛ لأنّ إهانة المولى من لوازم ضرب غلامه وإن قدّرت " ضربتُ " فقد كذبتَ لأنّك ضربتَ غلامه لازيدًا ، وكذلك في " زيدًا حُبِسْتُ عليه " لأنّه لازم معناه لأنّ كونه محبوسًا لأجله يستلزم كونه ملابسًا وملازمًا له وكذلك معنى " زيدًا مررت به " مذكور في شرح الشيخ رحمه اللّٰه تعالى . من غاية التّحقيق شرح الكافيه

(٢) أي دائمًا .

عبارة المصنّفؒ .

قوله " يُخْتَارُ في الاسم المذكور الرّفع "

هـاهـي الـصورة الأولى من الصّور الخمسة ، يُختارُ فيها الرّفعُ إذا لم تكن ثَمَّةَ قرينةٌ على خلاف الرّفع نحو زيدٌ ضَربتُهُ ، ففي هذهِ الصورة قرينتا الصِّحةِ متساويتان إلّا أنَّ الرّفعَ يُرجَّحُ بسـلامته عن الحذف وكذا في هذه الصورة أي في أنّ المختار هوالرّفع تَدْخُلُ الصورة التي تـوجـد القرينة المرجّحة من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجّحة للرّفع أقوى منها أي من تـلك القرينة المرجّحة للنصب " كأمّا " الدّاخلة على المبتدأ ، ومثل " إذا " المفاجاتيّة أيضًا

.وقوله " ويختار النّصب "

وهـذه هـي الـصـورة الثّانيّة أعني أنّ المختار في تلك الصورة لأجل ثمانية أمور على مايأتي في عبارة المصنفؒ هي بالاختصار كمايلي ......

الأوّل : إمّا لأجل عطف جملةٍ على جملة فعلية متقدّمة للتّناسب .

الثاني : إمّا لأجل وقوع ذلك الاسم بعدحرف النّفي نحو : " مازيدًا ضَرَبتُه " .

الثالث : وإمّا لأجل أنّه واقع بعد حرف الاستفهام نحو : أزيدًا ضربتَهُ ؟

الـرّابـع : وإمّـا لأنّـه واقـع بعد " إذا " الدّالّة على المجازاة ، نحو إذا عبداللّٰه تَلْقَهُ فأكرمهُ

الخامس : إمّا لوقوعه بعد حيث : نحو " حيثُ زيدًا تجده فأكْرِمْه"

السادس : أولوقوعه قبل فعل الأمر نحو : " زيدًا إضْرِبْه "

السابع : أو لوقوعه قبل فعل النّهي نحو : زيدًا فلاتَضْرِبْه .

الثامن : عند خوف الالتباس في المفسِّر كما هو مذكور في الشّرح مُفصّلاً .

قوله " يَسْتَوِيُ فِيْهِ الأمرانِ "

هـاهـي الصّورة الثالثة منها وباقي التفصيل في عبارة الجاميؒ ولولاخشية الإطالة لَنقلتُ الجميعَ برُمَّتِهِ بشرحه وبسطه .

قوله " يجب النّصب "

هذه هي الصورة الرّابعة التي يجب النّصبُ فيها بعد أن وقع الاسم المذكور وراء حروف الشرط وحروف التحضبض .

قوله " أي من باب الإضمار "

وهذه الصورة الخامسة التي يجب الرّفع فيها كما هومذكور في عبارة الجاميّ .

قوله " الرّابعُ التَّحْذِيْرُ "

ومن مواضع الحذف للفعل الناصب للمفعول به ، التّحذيرُ ، ولقد أكْمَلَ الجاميّ المقامَ بذكر المعنى اللغوي للتحذير بقوله " بتخويف شيٍ عن شيٍ وتبعيده منه " .

وأتى الأنباريّ بحثًا رائعًا حول التّحذير ولأجل أسلوبه الرّائع الممتع نَنْقُله بعبارته العذبة إليك البحث : إن قال قائل : ماوجه التكرير إذا أرادوا التّحذيرَ في نحوقولهم : "الأسد الأسد " ؟ قيل : لأنّهم أرادوا أن يجعلوا أحدالاسمين قائمًا مقام الفعل الذي هو " إحذر " ولهٰذا إذا كرَّرُوا لم يجز إظهار الفعل ، وإذا حَذَفُوا أحدالاسمين ، جاز إظهار الفعل ، فدَلَّ على أنّ أحد الاسمين قائم مقام الفعل فإن قيل : فأيُّ الاسمين أولىٰ بأن يقوم مقام الفعل ، قيل : أَوْلَى الاسمين بأن يقوم مقام الفعل هوالأوّل ؛ لأنَّ الفعل يجب أن يكون مقدّما على الاسم الثاني ؛ لأنّه مفعول ، فكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل ينبغي أن يكون مقدّمًا .

فإن قيل : فَلِمَ انتصب قولهم : " إيّاك والشَّرَّ " قيل : لأنّ التقدير فيه "إيّاك ، إحْذر" فإيّاك منصوب باحذر والشّرّ معطوف عليه ،

قيل : أصله " إحذر إيّاك من الشَّرِّ " (١)

قوله " والمفعول فيه "

---

(١) راجع " أسرار العربيّة " للأنباريّ في الباب الثاني العشرين ص ١٠٢

ويسمّى ظرفًا أيضًا ؛ لأنه لمّا كان محلاًّ للأفعال تشبيهًا بالأواني التي تحلّ الأشياء فيها ولهٰذا سَمّى الكوفيّون الظروف " محالّ " لحلول الأشياء فيها و اعلم أنّ وجه تقديمه على مفعول له ؛ لأنّ نصبه إتّفاقيّ بخلاف المفعول له فإنّ في نصبه اختلافًا كما سيجيئ فيمابعد والاتّفاق أَوْلى بالتقديم من الاختلاف .

قوله " فعل أي حَدَثٌ "

غرضه : تعيين المعنىٰ المراد عند الشارح الجاميؒ .

قوله " فقوله مافُعِلَ فيه فِعْلٌ "

الغرض منه : بيان فوائد القيود في عبارة ابن حاجبؒ فتأمَّلْ فيه .

قوله " ولَايَخفٰى أنّه على تقديرِ "

غرضه : دفع سؤال مقدّر وهو كمايلي ......

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ على تقدير اعتبار قيد الحيثيّة في عبارة المصنفؒ . يَلْزَمُ التّطويل بدون فائدة ؛ لأنّ الغرض من قوله : " مذكور" وقيد " الحيثيّة " واحدٌ فلاحاجة إذًا إلىٰ قوله " مذكور " .
فأجاب عنه الجاميؒ ماحاصله أنّ هذا القَيْدَ لزيادة تصوير وإيضاح المعرَّف فلاإشكال .

قوله : " ومايُقَدَّرفيه " في "

إعلم أنّ نسبة النّصب إلى تقدير " في " مجازيٌّ؛ لأنّهٗ منصوب بفعلٍ لكنّ تقدير " في " سَبَبُهٗ ولهٰذا نُسِبَ النَّصْبُ إلى تقدير " في " فتدبّر .

قوله " وشَرْطُ نَصْبِهٖ تقدير " في "

اعلم أنّه إذا قُدّرتُ " في " كان المفعول فيه منصوبًا ؛ لأنّ عمل "في" ضعيف جدًا فلايقوم الشيُ الآخر مقامهٗ فيكون العامل فيه بالذّات فعلاً لكن بتقدير " في "

قوله " أيْ عَلى المذهب الأصحّ "

هـدفه : بيان التّنبيه على جواز الوجهين وإشارة إلى ضعف الوجه الثّاني وأوْمأ إليه بقوله " قيل " صيغة التّمريض ، كمافي عبارة الجاميّ الآتية بعد عدّة أسُطرٍ .

قوله " والمفعول له "

قَدّمه على المفعول معه ؛ لأنّ نصبه بالذّات بخلاف المفعول معه فأنّ نصبه بواسطة " واو " التي بمعنى مع ، اليك البحث الممتع الآتي .....

ولابُدَّ في الاسم الذي يقع معفعولاً له من أنْ يجتمع فيه خمسة أمور .

الأوّل : أن يكون مصدرًا .

الثاني : أن يكون قلبيًّا ومعنى كونه قلبيًّا أن لايكون دالًّا على عمل من أعمال الجوارح كاليد واللّسان مثل " قراءة و" ضرب " .

الثالث : أن يكون علّةً لما قبله .

الرّابع : أن يكون متّحدًا مع عامله في الوقت .

الخامس : أن يَتّحدَ مع عامله في الفاعل .

ومثال الاسم المستجمع لهذهِ الشّروط " تأديبا " من قولك : ضَرَبْتُ إبنِيْ تأديبًا " فإنّه مصدر ، وهو قلبيّ ؛ لأنّه ليس من أعمال الجوارح ، وهو علّة للضّرب ، وهو مُتّحد مع " ضربت " في الزّمان وفي الفاعل أيضًا .

وأعلم أنّ للاسم الذي يَقَع مفعولًا لأجله ثَلاثَ حالاتٍ .

الأولى : أنْ يكون مُقْتَرنًا بألْ ، نحو ضربتُ إبني للتأديب .

الثانية : أنْ يكون مضافًا ، نحو " زُرْتُكَ مَحَبَّةَ أدَبِكَ "

الثالثة : أن يكون مُجَرّدًا من " ألْ " ومن الإضافة ، نحو : قُمتُ إجلالاً للأستاذ " .

قوله " مثالٌ لما فُعِلَ لقصد تحصيله فِعْلٌ "

غرضه : تطبيق المثال بالممثّل له باعتبار تعدّد الممثّل

قوله " فإنَّ التأديب إنّما يَحْصِلُ "

المراد منه دفع سؤال واردٍ تقديره فيما يأتي ......

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ التّأديب والضّرب متّحدان بالذّات فكيف يُترتَّبُ أحدهما على الآخر .

فدفعه بأنّ المراد من التأديب التّأديب بمعنى حصول الأدب وهو مُغايرٌ من الضّرب ، أو المراد من الضّربِ الألَمُ ومن التّأديبِ تركُ المنهيّات وهما متغايران .

قوله " والقائل بكون المفعول له "

الغرض منه : تقدير المبتدأ والخبر ، وإصلاح عبارة المصنفؒ الآتية فيما بعدُ ، على سبيل جعله مفعولاً مطلقًا لفعلٍ محذوفٍ .

قوله " رُدّ قوله الزَّجّاج "

أمّا قول الزّجّاج فضعيفٌ من وجهين : فوجهه الأوّل مذكور في شرح الجاميؒ وأمّا وجهه الثّاني فلأنّ المفعول له بتقدير اللّام يُمكنه أن يدخل فى المفعول المطلق ولكنّ مع اللّام لايمكنه ذلك ؛ لأنّ أثراللّام جَرٌّ وهويُنافي المفعول المطلقَ .

قوله " خَصَّ اللّام بالذّكر "

غرضه : الإشارة إلى أسرار المتن وخفا ياه وذلك؛ لأنّ " مِنْ " و "الباء " و "في " كُلّها لتعليلات الأفعال من دواخل المفعول له ، ومع ذلك خَصَّ المصنّفؒ اللّامَ بالذّكر ؛ لأنّها كثيرة الاستعمال ، وهي داعية للتّقدير دون غيرها من الحروف ، هذا !

قوله " ولمّا كان تقدير اللّام "

هذا تمهيد للبحث الآتي ، أو جواب سؤال مقدّر تقديره فيما يلي ......

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّه ينبغي للمصنّفؒ أن يقتصر بإيجاز العبارة في قوله : "وإنّما يجوز حذفها " على قوله : " وإنّما يجوز " فقط بَدَلَ العبارةِ الطويلةِ . فحاصل الجواب أنّ بقاء اللاّم في اللفظ ؛ والنيّة موافق للأصل فلاحاجة إلى الشرط وأمّا حذفها من اللفظ فكان خلاف الأصل فلهذا احتاج إلى الشرط وصارتِ العبارةُ طويلةً .

قوله " بأنْ يَتَّحِدَ زَمَانُ وُجُوْدِهَما "

غرضه : إشارة إلى أنّه ينبغي أنْ يتّحِدَ زمانُ فعلٍ عُلِّلَ به ، وزمان فعل عُلِّلَ لأجله ، فتأمّل في عبارة الشارح الجاميؒ يَسْهَل عليك فَهْمُها ، كمافي المثالين الآتيين في الشّرح .

قوله " والمفعول معه "

هٰذا آخر المفاعيل الخمسة ، و "مع " تُسْتَعْمل إستعمالينِ ظرفيّةً ، وحاليّةً وفي كلا الاستعمالينِ النَّصبُ لازمٌ كذلك ههنا ، إلاّ أنّها وَقَعَتْ مفعول مالم يُسَمّ فاعله كما في المفعول " به " و " فيه " و " له " .

قوله " وقِيْلَ : الوَجْه أنْ يُجْعَلَ "

وهٰذا وجهٌ ثانٍ لقراءة نصب " مَعَه " وذهب بعض النّحاة إلى أنّ مفعولَ مالم يُسَمّ فاعله فيه الضّمير الرّاجع إلى مصدره وهو " الفعل " في " فُعِلَ " والضمير في " معه " راجعٌ الى الموصول وهو " أل " في "المفعول معه " واستشهد الجاميؒ على قوله المذكور بشعر صَخرُ بن عُمر الشاعر

أهُمُّ بأمرالخَيرِ لو أسْتَطِيْعُهٗ   وَقدحِيْلَ بينَ العَير والنّزوَانِ

حِيْلَ الحَيْلُوْلَةُ وباقي الشّرح مذكور في الكتاب فارجع إليه لرَوِيَّةِ غليلك .

قوله " واحترازعن المذكور بعد غيره "

غرضه : من هذهٖ العبارة إشارة إلى فوائد القيود فيما بعدُ .

قوله " اسْتوٰى الماءُ والخشبةَ "

كان أصل هذا المثال : " استوىٰ الماء واستوَتِ الخَشَبةُ " ولأنّ الخشبة لم تكن مُعَوَّجةً حتّى تَسْتَوِيَ وكذا لمّا لم يُحْسِن تكرار الفعل فحُذِفَ الفعل الثاني وأقِيمَت الواو مَقَامَهُ فَعُلِمَ من هذا أنّ العامل في المفعول معه هو الفعل لاالغير وهذا أرجح الأقوال بَيْدَ أنّه قول الكوفيين من النّحاة .

قوله " إعلم أنّ مَذْهَبَ جمهورِ النّحاةِ "

غرضه : من هذهِ العبارة الرَّدُّ على مذهب الشيخ إمام البلاغة والنّحو عبدالقاهر الجُرجانيّ ؛ لأنّه يقول : إنّ العامل في المفعول معه هو الواو بمعنى " مع " بل العامل عند أكثر النّحاة والجاميّ هوالفعل كماذكرتُه آنفًا .

قوله " فإنْ كَانَ أيْ وُجِدَ الفِعْلُ "

فيه إشارة إلى أنّ كان ههنا تامّة ، بمعنى وُجِدَ فافْهَمْ

قوله " أيْ مايَدُلُّ على الحَدَثِ "

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ هذين الوجهين المذكورين فيمابعد ، جائزان في الفعل العامل للمفعول معه كذلك هما جائزان في اسمي الفاعل والمفعول فمابال المصنف يَخُصُّهُما بالفعل دون غيره ؟ فأجاب عنه الجاميّ : ماحاصله : المراد من الفعل الفعلُ الذي يوجد فيه المعنى الحَدَثِيُ فهوأعَمُّ من أن يكون فعلاً أو شبهه كاسمي الفاعل ، والمفعول ، والصّفة المشبّة ، والمصدر .

قوله " الحالُ لمَّافَرَغَ من المفاعيل "

الحال في اللّغة : نهاية الماضي وبداية المستقبل ، وفي اصطلاح النّحويين : مايُبيّن هيئة الفاعل ، أوالمفعول به لفظًا ، ومعنًى كما ذَكَرَه الشارح الجاميّ مفصّلاً وفي اصطلاح الحكماء : كيفيّة في النّفس غيرراسخةٍ فيها ؛ لأنّهم قَسّموا الكيفيّاتِ النفسانيّةَ إلى قسمين

لأنّهـا إن كانت راسخةً في النفس فهى ملكةٌ ، وإن لم تكن راسخةً فهي حالٌ ، فالحال بهذا المعنٰى مالايكون معدومًا ولاموجودًا ولادائمًا كالحزن ، والسّرور الغير الدائمين . والحال في اصطلاح أهل الحقّ والتصوّف : معنى يَرُدِ على القلب ، من غير تَصَنُّع ، ولااكتسابٍ ولااجتلابٍ من طَرَبٍ ، أو حُزنٍ ، أوفيضٍ ، أو بَسْطٍ ، أوهَيْبَةٍ ، أو خَشْيَةٍ ويزول بظهور صفات النّفس سواءٌ يَعْقُبَه المِثْل أولا فإذا دام صارَ مَلَكةً ويُسمّٰى مَقامًا أيضًا فالأحوال مواهب والمقامات مكاسب والأحوال تأتي من عين الجود والمقامات تَحْصِلُ ببذل المجهود ، والمراد من الحال معناه الأوّل النّحوي ولكن نقلنا له معان أُخَرَ ؛ لأنَّ الجامي كان إمام التّصوف في عصره وله علاقة عميقة به .(١)

قدَّمه على التميز لأنَّ الحالَ دائمًا منصوبٌ بخلاف التّمييز إذهو قديكون مرفوعًا ، وقديكون مجرورًا ، وقد يكون منصوبًا .

قوله " أي مِنْ حَيْثُ هو فاعل "

هدفه : تقييدالمتن ، وفوائد القيود في عبارة ابن حاجبؒ .

قوله " وهٰذا التّرديدُ "

غرضه : بيان معنى كلمة " أو " أهي للتّنويع ، أوللترديد ، أولانفصالٍ حقيقيٍّ أوغيرها .

قوله " أيْ سَوَاء كَانَ "

غرضه : بيان أنّ " لفظًا ومعنًى " تَمِييزٌ من الفاعل والمفعول .

قوله " بأنْ تَكُوْنَ فاعليّةُ الفاعِل "

الغرض منه : بيان التّعميم في عبارة المصنفؒ ، وذلك أنّ الفاعل والمفعول من قبيل الألفاظ فيكف يصِحُّ التّعميم فقال مجاوبًا عنه إنّ العمومية تُفهم من فحوى الكلام

---

(١) للجاميؒ كتب كثيرة في التّصوف " شرح خصوص الحكم " لابن العربيؒ ، " لجّة الأسرار " ، " لوامع أنوار الكشف ، والشهود على قلوب أرباب الذّوق " ، " نقد النّصوص " " لوائح " من كتاب "سرزمين جام ورجال آن"

لاباعتبار لفظ ومنطوقه .

قوله " أنّ دَابِرَ هؤلاءِ مَقْطوعٌ "

إعلم أنّ في جعل " مُصْبِحِيْنَ " حالاً من عن هؤلاء تَكَلُّفَيْنِ .

أَحَدُهُمَا : هو أنّ " هؤلاءِ " مضافٌ إليه وهو كُلٌّ ، و " دَابِرٌ " جزء وهو مضافٌ فأعْطِيَ الكُلَّ حُكْمُ الجزء وهو صحّة الحال عنه .

والآخر : وهو أنّ " دابر " مفعول مالم يُسَمَّ فاعله باعتبار الضّمير .

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّه ماالحاجة إلى هذه التّكلفات لِمَ لم يُجْعَلْ حالاً من ضمير في " مَقْطُوعٌ " ؟

قلنا : لم نجعله حالاً من ضميره لعدم المطابقة بين الحال ، وذي الحال حينئذٍ ، وأيضًا لايَصِحُّ من مرجع الضّمير لعدم المطابقة .

قوله " أي يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ "

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ المراد إن كان مطلق المشابهة فتدخل فيه الحروف المشبّهةُ أيضًا ، مع أنّها ليست عاملةً للحال . فدفعه الجامي بقوله هذا : حاصله أنّ الحروفَ المشبهة ليس من صيغ الفِعْلِ .

قوله " لَيْسَ اشتراطُها بِكَوْنِ "

غرضه : بيان حاصل المعنىٰ وبيان تعيين مَحَلِّ القيد .

قوله " البيت للبيد "

وهو لبيد بن ربيعة الصّحابيّ رضي الله عنه كان من شعراء المعدودين في الجاهليّة وفُرْسانهم قيل إنّه لم يَقُلْ شعرًا في الاسلام إلّا قليلاً .

قال عبدالقادر البغدادي بعد نقل هذا البيت في كتابه ـ

فأَرْسَلَهَا العِرَاكَ ولَمْ يَذُدْهَا ۞ ولَمْ يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخَالِ

هذا البيت من قصيدة للبيد بن ربيعة الصّحابيّ ، وَصَفَ به حُمُرَ وَحْشٍ تَعْدُوْ إلى الماء : يقول : أَوْرَدَ العَيْرُ أُتُنَهُ الماءَ دفعةً واحدةً ، مزدحمةً ، ولم يُشْفِقْ على بعضها أن يَتنغّصَ عند الشّرب ولم يَذُدْهَا ؛ لأنّه يخاف الصّيّادَ ، بخلاف الرّعاء الّذين يدبّرون أمرَ الإبل فإنّهم إذا أرادوا الإبلَ جعلوها قِطَعا قِطَعًا حتّى تَرْوِيَ ، وشرح الألفاظ في البيت فيما يلي ......

" الإرسال " : بمعنى التّخلية والإطلاق وفاعله ضمير الحمار ، وضمير المؤنّث لأُتُنِهِ وهي جمع أَتَانَة .

" الذَّوْد " الطّرد ، " ولم يُشْفِق " أي الحمارُ من " أشْفَقَ عليه " إذا رَحِمَهُ " النّغَص " في الصّحاح نَغِصَ الرّجلُ ينغص نغصًا : إذا لم يَتِمّ مراده وكذلك البعير : اذا لم يَتِمّ شُرْبُهُ ، " الدِّخَال " بكسر الدال : أن يُداخَل بعيرٌ قدشَرِبَ مرّةً في الإبل اتي لم تشرب حتى يشربَ معها ، إذا كان كريمًا ، أوشديدالعطش ، أوضعيفًا .

أورد هذا البيت على أنّ المصدر المعرّف باللّام قديَقَعُ حالاً كمافي البيت ولكنّه متأوّل كماذكره الجاميّ وأمّا معنى العِرَاكَ الإزدحام ، كمافي قولهم اعترك القوم أي ازْدَحَمُوْا في المعركة و في هذا البيت مذاهب أُخر إن أردت التفصيل فإرجع إلى " خزانة الأدب " للبغدادي . (١)

فائدة : صاحب مغنى اللّبيب ابن هشام الأنصاريّ نَقَلَ أمثلة كثيرة للحال المعرفة المتأوّلة بنكرةٍ ، كقولهم : " أدخلواالأوّل ، فالأوّل " ، "وأرسلها العِرَاك " و " جاء وا الجَمَّآءَ الغفيرَ " أي جميعًا و " أل " في ذلك كلّه زائدة ، وأضاف إليها فقال : وقدتأتي بلفظ المعرف بالإضافة " جاءُوا قَضَّهُمْ بقَضِيهِمْ " أيْ جميعًا ، كذافي " شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب " (١)

---

(١) راجع " خزانة الأدب " للبغداديّ ص ٣/١٨٣

قوله " فيمَا عَدا مِثْلُ " زيدٌ قائمًا كعمر وقاعِدًا "

هذا جواب سؤال مقدّر تقديره فيما يلي ....

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنه لاتتقدّم الحال على العامل المعنوي ؛ لأنّه عاملٌ ضعيفٌ لايعمل فيما قبله بل يعمل فيما بعده فقط وهذه ضابطة ولكن وجدنا مثالاً في العرب يقدّمون الحال على العامل المعنوي أيضًا وهوقولهم المذكور فيجوز أن نقول : " قائمًا زيدٌ كعمروقاعدًا "

قلنا : هذااستثناء من تلك الضّابطة ، وجازهذا التركيب لأجل رفع اللُّبس ؛ لأنّه في حالة التشبيه العامل يكون فيه تشبيها لاغير كما هوواضح جدًّا[1] .

قوله " بخلاف الظّرف "

إعلم أنّ ههنا احتمالات أربعة عقليّة ، فطريقها : أنّ الظّرف إمّا داخلٌ في العامل المعنوي أوْ لا فعلى الأوّل إمّا عامِلٌ أو معمولٌ ، فكذا في الثّاني فصارت أربعةً فثلاثة منها صحيحة وواحد منها باطلٌ وهوأنّ الظّرف داخل في العامل المعنوي ، بل إنّه ليس بداخل في العامل المعنوي .

قوله " وأجاب بَعْضُهُمْ "

هذا الجواب نقليٌّ وأمّا الجواب العقلي فهوأنّ المُدَّعى عام والدليل خاصٌّ فلايثبت به المدعى فتفكّر تجده أمامَك .

قوله " وَمَعَ ذٰلك فَلاَشَكَّ "

الغرض منه : بيان منشأ خطأ الجمهور .

قوله " هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا "

---

(١) راجع " شرح شذورالذهب " لابن هشام الأنصاريّ ص ٢٣

إعلم أنّه يشير " بهٰذا " إلى النّخل فكونه " بُسْرًا " ، و" رُطبًا " حال منه مجازيٌّ إذ ليس في ذات النحلِ البُسْريّةُ والرُّطبيَّةُ .

قوله " قَالَ الرّضي "

هدفه : بيان وجه آخر ، حاصله أنّ اتّصال الحال بالضّمير جائزٌ أيضًا ؛ لأنّه وإن لم يكن لفظًا حقيقةً ولكنّهٗ لفظ حكمًا فيجري عليه مايجري على اللفظ الحقيقي .

قوله " ولَمَّا كانتِ الجُمْلَةُ مُسْتَقِلَّةً "

هذا تمهيدٌ للمتن الآتي فيمابعدُ ، وبيان فوائد الرّوابط بين الجمل بالواو والضّمير فعمّق النّظر في عبارة الجاميؒ .

قوله " كنتُ نبيًّا "

أي كنتُ نبيًّا بالفعل ، بخلاف سائر الأنبياء ، إذ هم ليسوا بأنبياء بالفعل في ذلك الوقت ، أو كنتُ نبيًّا بالنسبة إلى سائر الأرواح في ذلك الحين .

قوله " من دُخُوْلِ لَفْظَةِ " قَدْ "

غرضه : تقدير المضاف .

قوله " المُقَرِّبَةِ زَمَانَ الماضِي "

غرض الشارح : تعيين المعنى اللّغوي ل"قد " وكذا تعيين معنى المراد في هذا المقام ، وكذا تعيين مَحَلّ دخول " قد " إذ لايُعلم من عبارة المصنفؒ أنّ مدخوله عامل ذي الحال أوالحال ، فأشار إلى مدخوله بقوله : على الماضي ، وإلى المعنى اللّغوي بقوله : " الى الحال لغةً " أي زمان التّكلم .

قوله " وهٰذا بخلاف مَذْهَبِ الكوفيّن "

ومذهبهم ضعيف جدًّا ؛ إذلايبقٰى الاتّحاد بين زمان عامل ذي الحال وبين الحال .

قوله : " ويَجُوْزُ حذفُ العَامِلِ "

غرض المصنفؒ : بيان حال بعض المتعلقات للمبحث الماضي .

قوله " مَهْدِيًّا إمَّا صفة أوحالٌ "

غرضه : بيان إعراب " مَهْدِيًّا " وبيان إعراب وتعلّق " راشِدًا " أيضًا ، بما قبله حتى لايكون ذكره سُدًى دون فائدةٍ .

قوله " في بَعْضِ الأحوال "

الغرض منه : تقييد المتن فقط .

قوله " وَهِيَ أيْ الحال "

هدفه : بيان معنى الحال المؤكّدة ، وجواب سؤال مقدّر تقديره فيما يلي ......

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ التّأكيد على نوعين لفظيّ ومعنويّ ولايوجد المثال هنا لأيٍّ من النّوعين المذكور أعني لفظيًّا ومعنويًّا .

فأجاب عنه ماحاصله : وهي الحال المؤكّدة مطلقًا لاالمشهور منهما .

قوله " بِفَتْحِ الهَمْزَة وضَمِّهَا "

مقصده : بيان الضّبط ، والتّنبية على جواز الوجهين ، إعلم أنَّ هناك احتمالاً آخر أقوى للمتبادر وأيضًا فيه قلّة الحذف ، واعلم أيضا أنّ الرّضي قال إذا كان معنى باب المجرد ، والمزيد واحدًا فكان المبالغة في المزيد دون غيره .

قوله " التّمييز "

قدّمه المصنفؒ على المستثنىٰ إذ النّصبُ فيه كثير بالنِّسبة إلى المستثنىٰ إذ فيه الرّفع والنّصب والجرُّ ، وأيضا أنَّ نصبه بالذّات بخلاف المستثنىٰ ؛ لأنّه بالواسطة .

قوله " أي الثّابتُ الرّاسخُ "

الغرض منه : تعيين المعنىٰ ، وتقييد المتن ، واعلم أنَّ المرادَ من الموضوع له المُستَعْملُ فيه فلايرد الاعتراض بقوله : عِشرُون درهمًا فإنَّ درهمًا يَرْفعُ الإبهامَ عن المعدود لاعن العدد إذ ليس فيه إبهامٌ ، فكأنَّه ذَكَرالعدد فأراد منه المعدودَ .

قوله " وتَحْقيقُ ذلك "

غرض الشارح العَلاّمة : بيان توضيح الفرق بين الحال والنّعت والتّمييز فانظر في عبارته الرائعة فاغْتَنِمْ فإنّك لاتجد في كتب القوم سواه ، هذا .

قوله " فالأوّل "

هدفه : الشروع في التّفصيل ، وإنّما قدّمه ؛ لأنّه أصلٌ بالنّسبة إلى المقدّر وأكثر .

قوله " وَالْمُرادُ بِالمقَادِيْرِ "

غرضه : بيان المعنى المجازي في عبارة المصنفؒ ؛ لأنَّ قصده ليس مقادير في الأمثله المذكورة بل المقصدمنها مافي المقادير من المعدودِ ، والمكيلِ ، والموزونِ والمذروعِ والمقيسِ ، وغيرها من المقدَّرات كما قاله الرّضيُ في شرحه .

قوله " وإنّما اقْتَصَرَ المُصَنِّفؒ "

المقصدمن هذه العبارة : بيان أسرار المتن والتّمهيد للمبحث الآتي .

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ المصنفؒ لم يذكر أمثلة الكيل والذّراع . فأجاب عنه الجاميؒ وإنّما إقتصر المصنفؒ على الأمثلة الثلاثة ؛ لأنّه كان مطمح نظره التّنبيهُ على بيان مايتمُّ به المفردُ .....

قوله " ألاترى أنّ لام التّعريف "

هدفه : بيان الفرق بين مايتمّ به الاسم بالتنوين ، والنّون ، والإضافة ، وبين مايتمّ به الاسم بأل وذلك ؛ لأنّ في الأوّل يكون التميز منصوبًا دون الثاني فلايقال : " عِنْدِي الرَّاقُودُ خَلًّا " بل يقال " عندي رَاقودُ خَلٍّ " بإضافة المُمَيِّزِ إلى التَّمييز .

الرّاقُودُ : قال أبو منصور الإفريقي عنه : دَنٌّ طويلُ الأسْفَل كهيئة الإرْدَبَّةِ يُسَيَّعُ داخله بالقار ، والجمع الرَّوَاقيدُ مُعَرَّبٌ قال ابن دُرَيد : لا أحْسَبُه عَرَبِيًّا، كذا في لسان العرب .

قوله " أي المفردُ المِقْدار تامًّا "

غرضه : الإشارة إلى أنَّ " كَانَ " في عبارة المصنفؒ ناقصةً وإلى أنَّها تامّةً أيضًا كما أشار إليها بقوله : أو المعنى إن وُجِدَ التمييز متلبّسًا بتنوين المفرد أو بالنّون التي للتثنية ....

قوله " جَازَتِ الإضَافَةُ " :

هذهِ العبارة جزاءٌ لما سَبَقَ من الشّرطِ في عبارة المصنفؒ ، وهذه الإضافة إضافة بيانيّةٌ على مايبدو من فحوى الكلام .

قوله " لأنَّ الأصلَ فى المُبْهَمَّاتِ "

هدفه : إشارةٌ إلى بيان علّة النصب في المقادير ، وعلّةِ الجرّ في غيرها ؛ لأنَّ الأصل في المبهمّات المقاديرُ لأجل وفور الابهام فيها فالتّمييز يرفع الإبهامَ والأصل في التّمييز النّصبُ أيضًا وأمّا في غيرها فالخفضُ أكثر لأجل قلّة الإبهام في غير المقادير .

قوله " كان الظَّاهرُ أنْ يَقُوْلَ "

غرضه : الرَّدُّ على المصنّف وحاصله أنّه قال في الإجمال : إنَّ التّمييز على نوعين يرفع الإبهام عن ذَاتٍ مذكورة أو مقدّرة وقال في التّفصيل : والثّاني عن نِسْبَةٍ في جملةٍ ، هذا تعارض ظاهر في عبارة ا بن حاجبؒ . فدفع الجامي الوهم بقوله : ولكن لمّا كان الإبهام في طرف النسبة ....

قوله " تَنْبِيْهًا "

غرضه : بيان اختيار هذهِ العبارة دون غيرها من العِبَارة السابقة .

قوله " وَزَادَ عليه قَوْلَه : ولِلّه درّه فَارِسًا "

أتى المصنّفؒ بهذهِ العبارة للمقصدين الَّذينِ أشار إلى الأوّل بقوله : إشارة إلى أنَّ التّمييز قد يكون صفةً مشتقّةً لاجامدًا فقط كمازعمه البعضُ من النّحاة ، والى الثّاني بقوله : وأيضًا لما أورده صاحب المفصّل مثالًا لتميز المفرد ويعني بهذه العبارة الرّدَّ عليه قائلًا بأنَّ هذا المثال يَحتَمل أن يكون مثالًا للقسمينِ المذكورينِ .... وأمّا تحقيق هذا المثال من حيث التركيب ، والمعنىٰ فقد سبق فيما قبل فانظر في هذه الرّسالة من جديد تَجِدْهُ .

قوله " أي التّمِييزُ بَعْدَ مالم يَكُنْ "

غرضه : إشارة إلى تعيين المرجع ودفع وهم مقدّرتقديره فيما يلي ......

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنَّ قاعدةَ المصنفؒ التي ذكرها بهذهِ العبارة الآتية منتقضةٌ بهذا المثال " طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا " ؛ لأنَّ " نفسًا " إسمٌ تمييز يصحُّ حمله على المنتصب عنه أيضًا مع أنّه لايصحُّ جعله لمتعلّقه كما هوالظّاهر . فأجاب عنه الجاميؒ بقوله : بَعد مالم يكن نَصًّا في المنتصب عنه وفي هذا المثال أنَّ " نفسًا " نَصٌّ وخاصٌّ في المنتصب عنه .

قوله " وَذلك بحَسَبِ القَرَائِن والأحْوَالِ "

الغرض من هذهِ العبارة : بيان أنَّ التّميز في أيِّ مكانٍ يَصِحُّ جعله لماانتصب عنه وفي أيِّ مكانٍ يَصِحُّ جعله لمتعلّقه وتِلْكَ الأمكنة تُعْرَفُ بالقرائن ، والأحوال وقدأوضح الجاميؒ بمثال لانَقْعَ فيه ولاغُبَار .

قوله " أي فيماجازَ أنْ يكُونَ "

هدفه : تعيين المرجع لضمير " فيهما " لأنَّ في مرجعه غموضًا فأظهره بتقدير العبارة هذهِ .

قوله " المُرَادُ من المُطَابَقَةِ "

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ المتبادر من المطابقة هي بين الموصوف والصّفة وهي في عشرةأشياء .

فدفعه الشّارح حاصله : أنّ الصفة هذهٖ هي صفة لمتعلّقه وفيها خمسة أشياء كما بيَّنَها الجاميّ بقوله : الاتّفاق في الإفراد ، والتّثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتّانيث .

قوله "ولكن زِيَادَةُ مِنْ "

غرضه : ترجيح كون هذهٖ الصّفة تمييزًا إذ التّمييز للبيَان و"من " أيضًا للبيان كما في قول العرب يستعملون : " عَزَّ من قائِلٍ " للّٰه سبحانه وتعالىٰ ومعناه في الفارسيّة

''قوی وتوانا ست ازحیثیت گویندگی''

قوله " لِكَوْنِهٖ مِنْ حَيْثُ المعنٰى فاعلاً "

إعلم أنّ في التمييز ثلاث ضوابط :

الضابطة الأولىٰ : من حيث أنّه مُحَوَّلٌ أو غير مُحَوَّلٍ : فأمّا المحوّل فهوعلى ثلاثة أنواع .

النّوع الأوّل : المحوّل عن الفاعل " طَابَ زيدٌ نفسًا " الأصل فيه " طَابَ نَفْسُ زيدٍ " فَحُذِفَ المضاف ...... وهو نفس ...... وأقيم المضاف إليه مُقامه ، وهو زيدٌ ، فارتفع ارتفاعه ، ثمّ أتى بالمضاف المحذوف فانتصب على التّمييز .

النّوع الثّاني : المحوّل عن المفعول ، ذلك نحو قوله تعالىٰ : " وفَجَّرْنَا الْاَرْض عيونًا " أصله : " وفَجَّرْنا عيونَ الأرضِ " فَفُعِلَ فيه مثل ما سَبَقَ .

النّوع الثالث : المحوّل عن المبتدأ وذلك قوله تعالى : " أنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً " أصله " مَالِيُ أَكْثَرُ مِنْ مَالِكَ " فُعِلَ فيه أيضا مثل فعل في السابق فصار كماترى فإن أردتَ التفصيل فانظر إلى أعاريب القرآن الكريم ، وأمّا غير المحوّل فنحو " إمتلأ الإنَاء ماءً "

الضابطة الثانية : أنّه منْ حيث المعنى فاعل كماذكره العلاّمه الجاميّ فانظر ماذا ترىٰ في الكتاب .

الضابطة الثالثة : أنّه إمّا فاعل في المعنىٰ أو مفعول .

قوله " وَبِهٰذَا يَنْدَفِعُ "

غرضه : بيان حسن تَحْقِيْقَاتِه وَتَعْمِيْمَاتِه .

قوله " خِلاَفًا لِلْمَازِنِيِّ "

وأمّـا أبـوعثمان بكر بن محمد المازني العدوي من بنى مازن بن شيبان من أهل البصرة أخذ عن أبي عبيدة ، والأصمعيّ وأخذ عنه المُبرّدُ وغيرُه من الأعلام .

ولـه تصانيف كثيرة ، منها : " كتاب التّصريف " ، و " كتاب ما تَلْحَنُ فيه العامّة " ، و " كتـاب الألف واللاّم " ، و " كتـاب العروض " ، " وكتاب القوافي " . حكى أبو العباس المبرّد : قـال : قَـصَـدَ بعض أهل الذّمّة من أهل اللّغة أباعثمان المازنيّ ليقرأ عليه كتاب سيبـويـه ، وبَذَلَ له مائةَ دينار على تدريسه ، فامتنع أبو عثمان من قبول بذله وصَمَّمَ على ردّه قـال : قـلـتُ لـه جُـعِلتُ فداك ؟ أتَرُدُّ هذه النّفقة مع فاقتك وشدّة إضاقتك ! فقال : إنَّ هٰذا الكتاب يشتمل على ثلثمائة كذا وكذا آيةً من كتاب اللّٰه تعالىٰ ، ولستُ أرىٰ أن أمَكِّنَ منها ذِمِّيًّـا غَيْرَةً على كتاب اللّٰه تعالىٰ وحميّةً له قال فاتّفق أنّه أُشْخِصَ إلى الواثق ، وكان السبب فيه أنَّ جاريةً غَنَّتْ :

أظَلُومُ إنَّ مَصَابكم رَجُلاً أهدٰى السّلاَمَ تحيّةً ظُلْمُ

فَـرَدَّ عـليهـا بـعـض الـنـاس نَـصْبَهـا " رجلاً " وتَوَهَّمَ أنّه خبر " إنّ " وليس كذلك ؛ وإنّماَ هـومـعمول " لمَصَابكم " ؛ لأنّه في معنى " إصابتكم " ، وظلم خبر " إنّ " فقالت الجارية : لاأقبـل هٰذا وقد قَرَأته على أعلم الناس بالبصرة أباعثمان المازني فتقدّم بإحضاره ، وله أخبار كثيـرة عجيبة في كتب التّواريخ ، وتوفّي سنة سبع وأربعين ومأتين من الهجرة على صاحبها ألف ألف تحية وسلام .(١)

وأمّا ترجمة المبرد فقد سَبَقَتْ فيما قبل من الأوراق .

أمّا الجواب عن استدلالهما من الشعر ، فلأنّ تقديمه في الشعر جائز للضرورة وأيضا إنّ الصّفة المشبة عملها قويٌّ فهوأولى من اسمي الفاعل والمفعول .

لقد نَقَلَ الإمام ابن جنّي في خصائصه في المجلد الثاني في باب شجاعة العربيّة في " التقديم وللتأخير" فقال عن قول الشاعر المخبّل :

أتَهْجُرُ لَيْلَى بالفِرَاقِ حَبِيْبَهَا ومَاكَادَ نفسًا بالفِرَاقِ يَطِيْبُ (٢)

ومِمّا يُقْبَح تقديمه الاسم المميَّز ، وإن كان الناصبة فعلاً مُتَصَرّفًا ، فلانجيزُ " شَحْمًا تَفَقَّأتُ " ، " وَلَا عَرَقًا تَصَبَّبْتُ " ، فأمّا ماأنشد أبوعثمان ، وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبّل كماذكرتُه من قبل ، فتقابله برواية الزّجّاجي النّحوي في كتابه " الجمل في النحو " وقد قَدَّرَهُ و "ماكان هي تطيبُ نفسًا بالفراق" أو " وماكان نفسي بالفراق تَطِيْبُ "

وإن أردتَ التفصيل فارجع إلى الخصائص لإبن جِنّي ، كتابٌ بديعٌ في خصائص اللّغة العربيّة لامثيل له في بابه ؛ لأنّ ابن جنّي كان إمامًا في النحو والصّرف ويقول عنه المؤرّخون : وهوعلى إمامته فيهما في النّحو أمثل منه في الصّرف ، أنظر أمّاالفرق بين الحال والتمييّز فهو واضح (٣)

قوله " أي مايُطْلَقُ عليه لَفَظُ المستثنیٰ "

السّؤال والجواب عنه :

---

(١) راجع ص١٦٢ " نزهة الأنبّاء" للأنباريّ .

(٢) انظر " الخصائص " لابن جني ص ٢/٣٦٦

(٣) **فائدة** : يتّفق الحال والتّمييز في أمور خمسة :

الأوّل : أنّ كلّ واحد منهما اسمٌ ، الثّاني : أنّ كلّ واحد منهما فُضْلَةٌ ، الثالث : أنّ كلّ واحد منهما منصوب ، الرّابع : أنّ كلّ واحد منهما نكرة ، الخامس : أنّ كلّ واحدمنهما يُفَسّر لما قبله . ←

وهـو أنّ تـقسيـم المستثنىٰ إلى المتصل ، والمنقطع غيرجائز ؛ لأنّ الشئ المجهول لايـجـوز تقسيمه فعرّفه الشارح الجاميؒ حتّى لايلزم ذلك المحظور ثمّ إنّ التقسيم لايحتاج ـى تـعـريف الشئ بِكُنهِهٖ بل يكفي التّعريف بوجهٍ مّا وهو حاصل بالتعريف اللّغوي للشئ ، فهَان الأمرُ .

قوله " حُكم شيءٍ "

غرضه : تقدير المضاف لتصحيح العبارة .

قوله " جُزئِيّاتِهٖ نحو مَاجَاء ني أحَدٌ الا زَيْدًا "

الغرض منه : بيان التّعميم في عبارة المصنّفؒ ، والفرق بين الجزئيّات والأجزاء واضح ؛

← ويفترقان في سبعة أمور :

أوّلها : أنّ الأصل في الحال أن يفسّر هيئةَ صاحبه ، والتّميز يفسّر ماانبهمّ من ذات أو نسبة .

وثانيها : أنّ الأصل في الحال أن يكون مشتقًّا والأصل في التّمييز أن يكون جامدًا وقد يجيء كل واحد منهما على خلاف الأصل فيه .

وثالثها : أنّ الحال يأتي ظرفًا ، أوجارًا ، أومجرورًا ، أو جملة اسمية ، أوفعليّةً ، وأمّا التمييز فلايجيءُ على واحد منهما .

ورابعها : أنّ الحال قديكون مؤكدًا لصاحبه أو لعامله قياسًا ، وأمّا التّمييز ، فلايكون مؤكّدا لأحدهما على ماذهب إليه الجمهور ، بل إن جَاءَ مؤكّدا يكون تاكيده لشيء غير عامله وغير صاحبه .

وخامسها : أنّ الحال قديكون غير مستغن عنه والتمييز لايكون بهذهِ المنزلة ، بل هو مستغن عنه دائمًا ، نعني به أنّ معنى الكلام لايفسدبدونه .

وسادسها : أنّ الحال يجوز تقديمه عند الجمهور على عامله إذا العامل فعلاً متصرّفًا أو وصفًا يشبه الفعل المتصرف ، فأمّا التّمييز فلايجوز عند الجمهور تقدُّمه على عامله ولو كان فعلاً متصرّفًا .

والسّابع : أنّ الحال يجوز أن يكون متعدّدًا ، وأمّا التّمييز فلايجوز تعدّده أصلاً هذا خلاصة ماذكره محي الدين عبدالحميد المصري في سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدىٰ ، في مبحث التّمييز .

لأنّ الكلّي أفراده الجزئيّات والكل أفراده الأجزاء وهو يحتاج في تكوينه إلى أجزائه دون الكلّي .

قوله " وهومَنْصُوبٌ "

شروع في أحكام المستثنىٰ ، لأنّ الأحكام موقوفة على التّعريف فلهٰذا قدّمَهٗ .

قوله " عَطْفٌ على قَوْلِهٖ بَعْدإلاّ "

غرضه : التحقيق النّحوي من بيان العطف .

قوله " أي في أكثر اللّغات "

إعلم أنّ " الأكثر " إذا نُسِبَ إلى اللُّغة كان المرادُ بها لغةَ العرب وإذا نُسِبَ إلى مذهبٍ كان المراد به مذهبَ النحاة في عبارة الجاميؒ ، ثُمّ إنّ مأخَذَ العربيّة سِتُّ قبائل قيس ، وتميم ، وأسد ، وهذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطّائيّة ، وقريش أجود إنتقادًا وأسهلهم لسانًا ولذا ترىٰ لغتهم خالية عن الكَسْكَسَة ، والشَّنْشَنَة ، والعَنْعَنَة ، والفَحْفَحة ، والعَجْعَجة ، ونحوها ، وأمّا المعتمد في الاستنباط فرأى أهل البصرة والكوفة ، والبصريّةُ أصحُّ قياسًا أو أوثق سَمَاعًا ، كذا قاله المولوي عبدالرسول النّحوي في كتابه " مَتْنِ مَتِين " (١)

قوله " وأمّا بَنوتَمِيم فقد قَسَّمُوا "

أمّا بنوتميم فعندهم تفصيل في المستثنىٰ المنقطع ، أحدهما : إمّا أن يَصِحَّ حذفُ المستثنىٰ منه فإن صَحَّ فجاز البدل في ذلك التركيب أيضًا مثل " ماجاء ني القوم إلّا حمارًا " .

وثانيهما : أن لايصِحُّ حذف المستثنىٰ منه فيوافقون الحجازيّين في إيجاب نصبه كقوله تعالىٰ : " لاعَاصِمَ اليومَ مِنْ أمرالله إلّا من رَحِمَ " وأمّا وجه عدم الحذف في هذهٖ الآية فلأنّ خبر " لا " محذوفٌ فإنْ حَذَفْنَا الاسم فيلزم الإجحاف يعني لايبقىٰ أثَرٌ في عمل " لا " " فالعاصم " هوالله سبحانه " والمرحوم " هوالعبد فلايكون المعصوم داخلاً في

(١) راجع " متن متين " لمولانا عبدالرسول ص ٥ ٢ طبعة باكستان .

العاصم فيكون منقطعًا .

وأمّا وجه صحة البدل في صورة صحّة حذف الاسم فلأنّه اذا حُذِفَ الاسم قَامَ المستثنٰى مَقامه فيكون بينهما تعلّقٌ فتصحُّ البدليّةُ منه .

قوله " مِنْ عَدَا يَعْدُوْا عَدْوًا "

غرضه : أوّلًا : إثبات أنّهما فِعْلٌ ، وذكر معناهما اللّغوي وتعريفهما ، وثانيًا : في ضمن إثبات الفعل بيان وجه كون المستثنٰى منصوبًا بعدهما، وهو أنّ المستثنٰى إذا وَقَعَ بعدهما كان مفعولًا فهومنصوب .

قوله " وهوفِيْ الأصْلِ لَازِمٌ "

هـذا جواب سؤال مقدّر تقديره : وهوأنّ " خَلاَ يَخْلُوْا " ليس بمتعدّ بنفسه بل هو لازم لايقتضي المفعول فكيف يكون مابعده منصوبًا على أنّه مفعول به إلّا أنّه يتعدّٰى بحرف الجرّ هو " من " كما مَثَّلَ الجاميّ بمثال : " خَلَتِ الدّيارُ مِنْ أنيسٍ " . فأجاب عنه الجاميّ بقوله وهوفي الأصل لازم لكنّه يتعدّٰى إلى المفعول " بمن " نحو خَلَتِ الدّيارُ من أنيسٍ .....

قوله " وَالْتَزَمُوْا هٰذا التَّضْمِينَ "

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ " خلا " من حروف الجرّ وأيضًا لوكان فعلًا متعدّياً " بمن " فينبغي أن يكون المستثنٰى مجرورًا به لامنصوبًا . فدفعه الشارح الجاميّ بقوله : والتزموا هذا التّضمينَ ، أو الحذفَ ، والإيصال فى باب الإستثناء ليكون مابعدها في صورة المستثنٰى " بإلّا " التي هي أمُّ الباب .

قوله " وَفَاعِلُهما ضميرٌ راجعٌ "

غرضه : تكميل المقام ، ودفع وهم مقدّر تقديره فيما يلي ....

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنَّ " عَدَا " و " خَلاَ " فعلان ، فلابُدَّ لهما من فاعلٍ ، وإلّا يلزم ذكر الفعل بلافاعل ، ففاعلهما إن كان ضميرًا راجعًا الى " القوم " يلزم عدم المطابقة . فأجاب عنه الجاميّ بجوابٍ بليغ جِدًّا حاصله : أنَّ في ضميرهما ثلاثة احتمالات .

الأوّل : إمّاإلى مصدر الفعل المقدّم .

الثانى : أوإلى اسم الفاعل من مصدر الفعل المقدّم .

الثالث : أوإلى بعض مطلق من المستثنى منه ، وأمثلة كل واحد منها مذكورة في عبارة الجاميّ فانظر هناك بارك اللّه فيك .

" قال السِّيرافيُ لَمْ أعْلَمْ "

وأمّا قول الإمام السِّيُرافيّ فصريح فى أكثريّة النّصب بهما وجواز الحفض بهما على القليل فقط .

قوله " مافَعَلُوه إلاّ قَلِيلٌ "

هذا مثال للضّابطة المذكورة فيما قبلُ والمراد من البدل في هذا المثال بدل البعض وهذا هوالمختار عند عبدالغفورا للاريّ .

قوله " أيْ بِمَا يَقْتَضِيْه العَامِلُ "

غرضه : بيان حاصل المعنٰى وتقدير المضاف

قوله " إلاَّ أنْ يَسْتَقِيْمَ المعنٰى "

غرضه : بيان صورتين على سبيل الاستثناء ، أنَّ المصنفّ ذكر فيما قبل أنَّ في الكلام غير الموجب إن لم يكن المستثنٰى منه مذكورًا يُعْربُ على حسب العوامل . ثمّ قال : إنْ كان في الكلام الموجب أيضًا ولم يكن المستثنٰى منه مذكورا إن استقام المعنٰى فيُعْربُ على حسب العوامل فبَيَّنَ صورتين فيمايلي:

الأولى : بقوله : بأن يكون الحكم ممايصحُّ أن يثبت على سبيل العموم نحو قولك : "كُلّ حَيُوان يُحرّكُ فَكَّه الأسفلُ عند المضغ إلّا التِّمساحَ "

الثّانية : أو تكون هناك قرينةٌ دالّةٌ على أنّ المراد بالمستثنى منه بعض معيّن فيدخل فيه المستثنى قَطْعًا ، نحو قولك : "قرأتُ إلّا يوم كذا " .

قوله " وَمِنْ ثَمَّ لم يَجُزْ "

هذا تفريعٌ على قول المصنفؒ فيما سبق من أنّ في الكلام الموجب المستقيم المعنى يُعرب على حَسْبَ العوامل ، وباقي التّفصيل والتشريح في الشرح مبسوطٌ .

قوله"قال الرّضى يُمْكِنُ "

هذا توجيهٌ لتصحيح المثال المذكورلكن مالايرضى به العاقل ويأباه المُتَفَطّنُ العارف بأسلوب الكلام .

قوله " ولايخفى على المُتَفَطِّنْ "

الغرض منه : الرّدُّ على الشّارح الرضي كمالايخفى لمن له أدنى تَأَمُّلٍ ، وأجاب عنه بعض النّحاة من جانب الرّضي أنّ مقصوده ليس حصرًا بل في كُلِّ مثال يستقيم المعنى بالتّأويل .

قوله " وإعرابُ غَيْرَ فِيْهِ "

إعلم أنّ الفرق بين " غير " الصفتيّة ، والإستثنائيّة ، في اللفظ ، والمعنى جميعًا ، هوأمّا الفرق بينهما في اللفظ فلأنّ مدخول " غير " الصفتيّة مجرورٌ دائمًا .

ولفظ " غير " تابع لموصوفها وأمّا في المعنى فلأنّ مابعد " غير " مغاير لماقبلها في الذّات أو الصّفة ، وفي الاستثنائية أنّ لفظ " غير " كالمستثنى ومدخوله مجرورٌ وأمّا باعتبار المعنى فلأنّ الاستثنائيّة تَدُلُّ على المغايرة في الحكم فقط (١)

قوله " أيْ واقِعَةً بعد مُتَعَدِّدٍ "

غـرضـه : إشارة الى معنى " التّابع " اللّغويّ لاالاصطلاحى ؛ لأنّه اسم ولأنّ " إلّا " حرف ، وكـذا إشـارة الى معنى " الجمع " اللغوي لا الاصطلاحي فلهذا فَسَّرَه بمتعدّد وهذا شَرْطٌ أوّلٌ لاستعمال " إلّا " بمعنى " غير " ، ثم أردفه المصنفّ الشّرطين الآخرين .

قوله " أيْ مُنَكَّرٍ "

هذا شرط ثان لاستعمال " إلّا " بمعنٰى " غير "

قوله " غَيْرِ مَحْصُوْرٍ "

وهذا هو الشرط الثّالث لاستخدام إلّا بمعنى " غير "

قوله " وإعْرَبْ سِوى وسِوَاء "

قال الرّضي : ماحاصله أنّ " سوىٰ " في الأصل صفة ظرف مكان وهومكان كما " قال اللّٰـه تـعـالـىٰ مـكانًا سَوِيًّا " أي مُسْتَوِيًا ثم حُذِفَ الموصوف وأُقيم الوصف مُقامه مع قطع الـنّظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط .ثُمَّ استعمل استعمال لفظ مكان في إفادة مـعـنـى البـدل تقول : أنتَ لي مكان عمرو أي بدله ؛ لأنّ البدل كائن مكان المبدل منه ثُمّ أُستـعمل بمعنى البدل في الاستثناء ؛ لأنّك إذا قلت : " جاء ني القوم بدل زيدٍ " أفَادَ أنّ زيدًا لـم يـأتِكَ ثم جُرِّدَ عن معنى البدل لمطلق الاستثناء فَسوِيّ في الأصل مكان مُسْتَوٍ ، ثَمّ صار بـمـعـنـى " مكانًا " ثم بمعنى " بدل " ثُمَّ بمعنى الاستثـنـاء وظَهَرَ من هذا التّحقيق أنّه ظرف

---

(١) قـال الإمـام مـحـي الـدين الدّرويش اللّغويّ الأديب في " إعراب القرآن " حول كلمة " غير " : لفظ غير مـذكّـر مـفـرد أبدًا ، إلّا أنّه إذا أريد به مؤنّث جاز تأنيث فعله المسند إليه ، تقول : قامَتْ غير هند ، وأنْتَ تَعْنى إمـرئةً ، وهي في الأصل صفة بمعنى اسم الفاعل وهو مغاير ، لذلك لاتتعرف بالإضافة ، وقد يستثنٰى بِها حملاً عـلـى " إلّا " ، كـمـايـوصف بـإلّا حملاً عليها ، وهي من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظًا ، أو تقديرًا ، فإدخال الألف واللّام عليها خطأٌ

(ص ٣٤ ج ١ إعراب القرآن وبيانه)

بحسب الأصل غير ظرف بحسب المعنى المراد . فالبصريّون نظروا إلى معناه الأصلي؛ إذ المعهود في إعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك ومقتضاه النّصب . والكوفيّون نظروا إلى المعنى المراد فجعلوه في حكم الغير ، كذا قاله عبدالغفور اللاريؒ والمقام كان يقتضي هذا البسط فلذا نقلناه دون حَرَجٍ .

قوله " أيْ دُخُوْلُ كَانَ أو إحْدٰى أخَوَاتِهَا "

غرضه : تقدير المضاف وبيان أنّ " واو " في قوله بمعنى أو .

قوله " إنّما يُتَصَوَّر بَعْدَ تقرّر "

الهدف منه : بيان توضيح الجواب عن السّؤال في عبارة المصنفؒ كما هو ظاهر لمن له أدنى تَدَبُّرٍ ، والمراد من التَّقَرُّرِ التَّعَيُّنُ أي بعد أن يكون الاسم والخبر متعيّنًا " لكان " .

قوله " في أقْسَامِهٖ وأحْكَامِهٖ وشَرَائِطِهٖ "

الغرض من الأقسام : أن يكون خبر " كان " مفردًا ، أو جمعًا ، أومعرفةً ، أونكرةً ، وغيرها وكذا الهدفُ عن الأحكام : أن يكون خبرها واحدًا ، أو متعدّدًا ، أو مثبتًا ، أومنفيًّا ، أومحذوفًا ، أومذكورًا ، وكذا المقصد من الشرائط ، أن يكون خبرها إن كان جملةً فلابُدّ فيها من عائد يعود إلى الاسم .

قوله " النّاسُ مَجْزِيُّوْنَ بأعْمَالِهِم إن خَيْرًا ......"

إعلم أنّ الإمام ابن جنّي صاحب الخصائص عقد بابًا للحذف في كتابه حيث قال : قد حَذَفَتِ العربُ الجملةَ ، والمفردَ ، والحرف ، والحركة ، وليس شيءٌ من ذلك إلّا عن دليل عقليّ ، وإلّا فيه ضَرْبٌ من تكليف علم الغيب في معرفته . فأمّا الجملة فنحو قولهم في القسم : " واللّٰه لافَعَلْتُ " ، " وتاللّٰه لَقَدْ فَعَلْتُ " وأصله " أُقْسِمُ باللّٰه " فحذف الفعل والفاعل ، وبقيت الحالُ من الجار والجواب دليلاً على الجملة المحذوفة ، وكذلك الأفعال في الأمر ، والنّهي ، والتّحضيض نحو قولك : "زيدًا " إذا أردتَ " إضْرِبُ زيدًا " ،

ومنه " ايّاك " إذا حذّرته أي " احفظْ نَفْسَكَ ولاتَضِعْهَا " ، " والطّريقَ الطّريقَ " ، و " هَلّا خَيْرًا مِنْ ذلك " ، وقد حُذفت الجملة من الخبر ، نحو قولك : " القرطاس واللّٰه " أيْ " أَصَابَ القِرْطَاسَ " و " خَيْرَ مَقْدَمٍ " أي " قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمٍ " وكذلك الشرط في نحو قوله : " النَّاسُ مَجْزِيُّوْنَ بأفعالهم إنْ خَيْرًا فَخَيْرًا وإن شَرًّا فَشَرًّا " ، أى إن فَعَلَ المرءُ خيرًا جزي خيرًا وإن فَعَلَ شَرًّا جزى شَرًّا .... فليراجع ثمّة

قوله فى مِثْل " أمّا أنتَ مطلقًا إنطلقْتُ "

ذكر سيبويهؒ في كتابه حول هذا المثال بيتًا إليك الشعر

أَبَا خُرَاشَةَ أَمّا أَنْتَ ذَانَفرٍ   فإنَّ قَوْمِيْ لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ

يعنى بهذا البيت أنّ أمثلة حذف كانت كثيرة شائعة في كلام العرب لاتُعَدُّ ولاتُحْصَى .

قوله " وإنّما لم يَقُلْ اسمُ " لا "

غرضه : بيان أسرار المتن ودفع وهم مقدّر تقدير وهوأنّ المصنفؒ لم خَالَفَ الجمهورَ مع أنّ مخالفتهم مخالفة عن الإجماع ، وهوفي قوّة الخطأ ؟ فأجاب عنه الجاميؒ بقوله : وإنّما لم يقل اسم " لا " لأنّه ليس كُلّه ولاأكثره من المنصوبات فلايصحّ جعله مطلقًا من المنصوبات لاحقيقةً ولامجازًا بل المنصوبُ منه أقلّ ممّاعداه فلابُدّ من التعبير عنه بالمنصوب بلا بخلاف ماعداه من المنصوبات .

قوله " مِنْ تَتِمَّةِ المثالين كِلَيْهِمَا "

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ المثال الأوّلَ لايتمُّ إذ ليس فيه خبرُ " لا "

فدفعه الشارح الجاميؒ بقوله : وقوله : " لَكَ " على النُّسَخِ المشهورة من تَتِمّة المثالين كليهما ، لامن المثال الثّاني فقط .

قوله " أي المسند إليه بَعْدَ دُخُوْلِها "

غـرضـه : بيان أحكام اسم " لا " وفوائد القيود المذكورة الثّلاثة ، يعني إن لم تكن تلك القيود مذكورةً فماذايكون الحكم ؟ عَادَيُبيّنُ ذلك الحكمَ .

قوله " وإنّما بُنِيَ لتَضَمُّنِهِ معنى " مِنْ "

يـعـنـي اسم " لا " فـي حالة الإفراد يكون مبنيّا على ما ينتصب به ؛ لأنّ في تلك الحالة تَتَضَـمَّـنُ مـعـنى " من " الحرفية التي هي من مبنيّ الأصل ؛ لأنّ معنى : " لارَجُلَ في الدّار " لامِـن رَجُلٍ فيها ؛ لأنّه جواب لمن يقول : هل مِنْ رَجُلٍ في الدّار ، ولأنّ المضاف ومضارعه يـرجّـح جـانب الاسميّة فيصير الاسم بهما إلى مايستحقّه في الأصل أعني الإعراب فلذا لم يُبْنَيَنْهما كما بُيّنَ المفردَ . (١)

قوله " أي وَجَبَ تَكْرِيْرُ اسْمِهِ "

غـرضـه : بيـان مـحـل التّكرار وتعميمه ودفع دَخْلٍ مقدّر وهوأنّ التكرار عبارة عن ذكر الـلّـفـظ ثانيا وفي هذا المثالِ لايكون كذلك . فدفعه الجاميّ : حاصله أنّ التّكرار عام سواء كان عينَ اللفظ ، أو بلفظ آخر .

---

(١) قـال الشيخ مـحـي الـدّيـن عبدالـحميد المصرى النّحوي في " سبيل الهدىٰ " حول " لا " النافية للجنس وسِرِّ وجود " من " لفظًا ومعنًى : ههنا أمرانِ أحِبُّ أن تعلمهما :

الأوّل : إعـلـم أنّ " لا " النّـافية لـلـجنس هذهِ ليست هي التي تدخل على الفعل فى نحو قولك : "أخوك لايَعْمَلُ الشّرّ " وإنّما هي مختصّة بالدّخول على الاسم ، والسِرُّ في ذلك أنّ المقصود بها استغراق نفي الجنس الذى على اسمها على سبيل التّنصيص ، وهٰذا الاستغراق يستدعي وجود " من " لفظًا أو معنًى ، وقدعَرَفْنا أنّ " مـن " حـرف جـرٍّ ، فلايكون مدخولها فعلاً ، بل يجب أن يكون مدخولها اسما " نكرة " أمّا كونه اسمًا فلأنّ الكلام على تقدير " من " كما سمعت ، وأمّا كونه نكرةً ، فلأنّها هي التي تَدُلُّ على الجنس .

الثاني : أنّه لمّا كان أمر " لا " على ماأنبأتُك وجب أن تعمل فيما يَقَعُ بعدها ولم يجز أن يكون عملها رفعًا لئلاّ يتصوّر أنّها مهملة وأنّ مابعدها مرفوع على الابتداء كمالم يجز أن يكون عملها جرًّا لئلاّ يتصوّرأنّ الجار هو " من " المقدّرة ، فلم يبق إلّا أن يكون عملها النّصبَ فيما بعدها .

قوله " أي هذهِ قضيّةٌ ولا أباحَسَنٍ لها "

ومثل هذهِ العبارة مثالٌ آخرُ في الصّحابي الجليل أبي‌بكر الصّديق رضي اللّٰه تعالىٰ عنه " رِدَّةٌ لاأبَابَكرَ لها " وهذا جواب دخلٍ مقدّر كما هو مذكور في الشّرح فليراجع هناك .

قوله " ولم يَذْكُر سيبويهٖ "

هذا جواب سؤال مقدّر تقديره : وهوأنَّ المصنّف تَبِعَ الإمامَ سيبويه في بيان قواعد " الكتاب " في الأكثر رأيَ سيبويه واعتمد عليه وَلِمَ خَالَفَ بهذا ؟ فأجاب عنه ولم يذكر سيبويه أنَّ حال " لا " في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السّيرافيُّ وتَبِعَه الجُزُوليّ والمصنّفُ و لم يُنْقَلْ من سيبويه في هذا الباب شيءٌ .

قوله " وتَبِعَه الجُزُوليُّ "

قال الفَيْرُوزُ آبادي عنه : عيسىٰ بن عبدالعزيز بن يَلَلْبَخت الجُزولي النّحوي من أهل مراكش ، وجزولة من قبائل البربر ، ويقال : كزوله بالكاف ، حَجَّ فَلَقِيَ ابن برّي بمصر ، فلازمه وأخذ عنه النّحو ، واللّغة ، والأدبَ ، وقرأ عليه الجمل للزجّاجي وسمع عليه صحيح البخاري ، فكان واحدًا في فنّه ، انتهت إليه رئاسة العربية ببلده وكان كثير الاطّلاع على دقائق النّحو وغريبه وشواذّه خاصّةً وصنَّفَ فيه المقدسة التي سماها " القانون " فاعتنىٰ بها كثيرٌ من العلماء فشرحوها، توفّي بأزمورّة من ناحية مراكش ، سنة سبع وستّمائة . (١)

قوله " وردَّ ذلك الأندلسيُّ "

الأُندلسي هومحمد بن على بن يوسف بن حَيَّان الغرناطي الأندلسي ، أبوحَيّان أثير الدّين ٦٥٤ھ المولود ٧٤٥ ھ المتوفّى من كبار العلماء بالعربيّة والتّفسير والحديث والتراجم واللّغات وُلِدَ في غرناطة ورَحَلَ إلى مَالِقَة ، وأقَامَ بالقاهرة حتّٰى تُوُفِّيَ فيها ، وله من الكتب الكثيرة أشهرها : " البحر المحيط " ، و " تحفة الأريب " ، و " مجاني

---

(١) راجع " البلغة في تاريخ أئمّةاللغة " للفيروزآباديؒ ص ١٣٦ طبعة بيروت .

العصر "، و " طبقات نحاة الأندلس " اعلم أنّ الأندلسي هذا نَظَرَ إلى المعنى المقصود ، والمعنى اللّازمي وهو العرض والباقون نَظَرُوا إلى المعنى الظاهري ، وهو الاستفهام هذا هو الفارق بينهم .

قوله " وأمّا قوله ألارَجُلاً جَزاه خَيْرًا "

هذا جواب دخلٍ مقدّر مذكور في حاشية الجاميّ فانظر هناك ، قال عبدالقادر البغدادي صاحب الخزانة حول هذا البيت ، على أنّ " ألا " عندالخليل قدتكون للتّحضيض كما في البيت ، أي ألا تُرُوني رَجُلاً ، هوبضمّ التّاء من الإراءة ، لابفتحهامن الرّؤية ، قال سيبويه وسئلتُ الخليلَ عن هذا البيت ، فزَعَمَ أنّهٗ ليس على التّمني ولكن بمنزلة قول الرّجل : فَهَلّا خيرًا من ذلك ؟ كأنّه قال : ألاتُرُوني رجلاً جَزاه اللّٰه خيرًا ! وقال عمّاقليلٍ : وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره .

وهذا البيت من قصيدة طويلة لعمرو بن قِعَاس المُراديّ وأبياتٌ منها

ألا يا بَيْتُ با لعَلياءِ بَيْتُ ... ولَوْلا حُبُّ أهلِكَ ماأتَيتُ

ألا يابَيْتُ أهْلُكَ أوْعَدُوني ... كأنّي كُلَّ ذَنبِهِم جَنَيْتُ

ألابَكَرَ العَوَاذِلُ فاستَمَيْتُ ... وهَلْ مِنْ راشِدٍ لي إنْ غَوَيْتُ

إذا مَا فاتَنِيْ لَحمٌ غَرِيْضٌ ... ضَرَبْتُ ذِراعَ بَكرِي فاشْتَوَيْتُ

وكنتُ مَتٰى أرىٰ رِقًّا مَرِيْضًا ... يُصَاحُ على جَنَازَتِهٖ بَكَيْتُ

أُمَشِّي في سَرَاةِ بَنِي غُطَيْفٍ ... إذا ما سَامَنِيْ ضَيْمٌ أبَيْتُ

أُرَجِّلُ لِمَّتِيْ وأجُرُّ ذَيْلِيْ ... وتَحمِلُ بِزَّتِيْ أُفُقٌ كُمَيْتُ

وبَيْتٍ لَيسَ مَن شَعَرٍ وصُوفٍ ... على ظَهرِ المَطِيَّةِ قَدْ بَنَيْتُ

إلا رَجُلاً جَزاهُ اللّٰهُ خَيْرًا ... يَدُلُّ على مُحَصَّلَةٍ تَبِيْتُ

نُرَجِّلُ لِمَّتِيْ وتَقُمُّ بَيْتِي ... وأُعْطِيها الإتَاوَةَ إنْ رَضِيْتُ

قوله " وَسَائرالتَّوابع لانَصَّ عنهم فيها "

غـرضـه : بيـان أنَّ الـمصنفؒ ذكر من التّوابع الوَصْف والعطْفَ (١) ولـــم يذكر التّوابع الباقية من التاكيد ، والبدل ، والبيان .

فـقـال الشـارح الـجاميؒ : إنَّ النُّحاةَ لانَصَّ عنهم في التّوابع الباقية فلهذا المصنفؒ أيضًا ساكتٌ عنها ولكن بعد ذلك أخَذَ يَذكر الجاميؒ حكمها قائلاً : لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الأندلسي .

قوله " ومِثْلُ لاأباله ولاغُلاَمَيْ له جائزٌ "

هـذا جـواب سؤال مقدّر تقديره : وهوأنَّ اسم " لا " إذا كان مفردًا منكّرًا فيبنٰى على الفتح ولكن في هذا المثال نرى أنّه منصوب ، ومعربٌ فما هوالسبب ؟

فأجاب عنه المصنفؒ : و" مثل لاأباله ولاغلامَيْ له جائز " نَصْبُه تشبيهًا لاسم " لا " بالمضاف لمشاركته للمضاف في أصل معناه وهوالاختصاص .

وأمّا المشابهة : فلأنَّ هذا المثال فيه المشابهة بالمضاف من التخصيص وذلك : أنَّ أصـل " غـلام زيـدٍ ، غـلام لزيدٍ " يعنى الغلام خاص بزيدٍ ، وههنا أيضا نجد تلك اللّام الاختـصـاصيّة ؛ لأنّ معنى " لاأباله " "لاأبا لابنٍ " يعني أنَّ الأب خاصٌّ بالابن وكذا معنى " لاغُـلامَـيْ لـه " " لاغـلامَيْ لمولٰى " يعني أنّ الغلام خاصٌّ بالمولٰى ، ولكنَّ الاختصاص في المضاف أتمّ من هذين التّركيبين .

التّفاوت بين الاختصاصين

وذلك أنّ الـمـضـاف ، والمضاف إليه في الحقيقة في حكم شيءٍ واحدٍ ؛ لأنَّ المضاف إليـه يـقـوم مـقـام تـنـويـن المضاف في المفرد فلذا يسقط التّنوين من المضاف المفرد عند الإضافة ، وكذا المضاف إليه يقوم مقام نون التثنية ، والجمع في المثنّٰى ، والمجموع فلهذا

(١) راجع " خزانة الأدب " للبغداديؒ ص ٣/٥٢ طبعة بيروت .

تسقط نون التثنية والجمع عند الإضافة ، بناءً على ذلك صار المضاف إليه جزءًا تامًّا للمضاف ، ولكنَّ هذا الحكم فى المضاف أتمّ من التركيب الذي يشبه المضافَ ، نظرًا إلى هذا القول ، قال الجاميّ : إلّا أنَّ بين الاختصاصين تَفَاوُتًا ، فإنَّ الاختصاص المفهوم من التركيب الإضافي إتَمُّ مِمَّا يُفُهم من غيره .

قوله " أي في الدّار لعدم الاختصاص "

غرضه : بيان الفرق بين التركيبين أي بين هذا التركيب وبين التركيب الماضي عَمّا قريبٍ ، والفرق واضح فإنَّ الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى الابن إنّما هوبأبُوّته له وهذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنّسة إلى الدّار فلاتصحُّ إضافته إلى الدّار فكيف يشبه تركيبُ " لا أبافيها " بتركيبٍ يُضافُ فيه الأبُ إلى الدّار ....

قوله " وإنّما خَصَّ سيبويه "

هذا جواب سؤال مقدّر تقديره : كما يلي ....

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنَّ المصنف لِمَ خَصَّ سيبويه من بين النحاة مع أنَّ المخالفين كثيرون ؟ فأجاب عنه الجاميّ بجوابينِ وإنّما خَصَّ سيبويه بهٰذا الخلاف من بينهم ؛ لأنّه العمدة ، أو لأنَّ المقصود بيان الخلاف لاتعيين المخالفين فمذهب سيبويه وأمثاله هوأنَّ " مثل هذا التركيب مضاف حقيقةً باعتبار المعنٰى " فيرد الإشكال على سيبويه بقوله هذا : وهوأنّه لوكان مضافًا حقيقةً لكان معرفةً فيجب تكرير " لا " مع اسم آخر ، فأجيب عن جانبه أنَّ اللّام في مثل هذا التركيب ليست للإضافة بل لام التأكيد المعوّضة عن لام المقدّرة يعني هذهِ اللّام عوض عن اللّام المقدّرة في الإضافة ، وحملة القول عند سيبويه : أنّ مثل هٰذا التركيب مضاف بإعتبار للمعنٰى وغير مضاف باعتبار اللّفظ فلا تَدافُعَ في قوله .

قوله " ويحذف اسم " لا " حذفًا كثيرًا "

وإنّما يحذف اسم " لا " إذا قامت قرينةٌ عليه والقرينة ههنا هي : أنّ دخول " لا " على الحرف رغم أنّ " لا " لاتدخل على الحرف بل تدخل على الاسم فهذهٖ قرينة ظاهرة بأنّ الاسم محذوف هنا .

قوله " ولايحذف إلاّ مع وجود الخبر "

غرضه : بيان تقييد المتن ، يعني أنّ الحذف مشروط بوجود الخبر لامطلقًا .

قوله " في النّفي والدّخول على الجملة الاسميّة "

غرضه : تعيين المشابهة بين " ما " و " لا " وبين " ليس " يعني مشابهتهما بليس على نوعين :

الأوّل : كما أنّ ليس للنّفي هكذا " ما " و " لا " للنفي يعنى أنّ عملهما واحدٌ .

الثاني : كما أنّ " ليس " تدخل على الجملة الاسمية كذلك " ما " و " لا " تدخلان على الجملة الاسمية .

قوله " وخَصَّ الخبريّة بالذّكر "

غرضه : دفع دخل مقدّر تقديره ، وهو أنّ المصنفؒ خَصَّ بيان خبر " لا " بالذكر ولِمَ لم يخصّ اسم " لا " بالذكر ماهو سبب الترجيح ؟ وذلك عند ما قال : " وهي لغة حجازيّة " أي خبريّة خبر " ما " و " لا " لهما ، وكذا اسميّة اسم "ما " و "لا " لهما .

فأجاب عنه الجاميؒ بقوله : وخَصَّ الخبريّة بالذكر؛ لأنّ إعمالَهما وجَعْلَ اسمهما وخبرهما اسمًا وخبرًا لهما إنّما يظهر باعتبار الخبر ، وكذا غرض الشارح إشارة إلى اختلاف النحاة أيضًا فلهذا أطال الكلامَ .

☆☆☆

تمّت المنصوبات

قوله " أي اسمٌ اشتمل لتَخْرُجَ الحروفُ الأواخر "

غرضه : بيان فوائد القيود والتّحديدات الآتية فيما بعدُ .

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّه لماذا حُذِفَ التنوين من المضاف وجُرَّ المضاف إليه ؟ فأجيب أمّا حذف التّنوين فلأنّه يَدُلُّ على الانفصال ، والإضافة تدلُّ على الاتّصال فلم يجمعوا بينهما ، ألاترى أنّ التّنوينَ يُعْلِنُ بانقطاع الاسم وتمامه ، والإضافة تدلُّ على الاتّصال ، وكون الشيء متّصلاً ومنفصلاً في حالة واحدةٍ محال ، وأمّا جرّ المضاف إليه فلأنّ الإضافة لمّا كانت على ضربين : بمعنى " اللّام " ، وبمعنى " من " وحُذِفَ حرف الجرّ قام المضافُ مقامَهُ فعَمَلَ في المضاف إليه الجَرَّ كما يَعْمَلُ حرفُ الجرّ ، وهذه خلاصة جميع الباب إجمالاً إلّا أنّ التفصيل وبعض الفوائد الأخرى مبعثرة في أماكن مختلفة ستأتي عمّا قريبٍ في باب المجرورات .

قوله " وإنّما قلنا من حيث هومضاف إليه "

غرضه : بيان علّة قيد الحيثيّة في قوله ويعني بذلك أنّ المجرور اسم للمضاف إليه من حيث الوصف ، لامن حيث الذّات ؛ لأنّ ذاته لايكون مجرورًا دائمًا ؛ لأنّ المضاف إليه إن لم يَقَعْ مضافًا إليه فلايكون مجرورًا بل ربّما يكون مرفوعًا ، ومنصوبًا .

قوله " والمضاف إليه وإن كان مختصًّا "

مقصده : الإشارة إلى جواب سؤال مقدّر تقديره : وهو أنّ الأصل في المتن الاختصار ، فالأولى أن يقول المصنفؒ في التعريف : هو المضاف إليه لامااشتمل .....

فدفع الشارح الجاميؒ هذا الوهم ماحاصله : أنّه على هذا التقدير لايكون التعريف جامعًا لأفراده إذ التّعريف على هذا التقدير يَشْمل الإضافة المعنويّة ، والمجرور بحرف الجر الأصلي فقط وأمّا على تقدير الجاميؒ فالتعريف يشمل الإضافةَ اللفظيّةَ ، والمجرورَ بحرف

الجرّ الزائد أيضًا فيكون التعريف جامعًا لأفراده .

قوله " وهوههنا غيرماهوالمصطلح المشهور "

الغرض منه : بيان محلّ الاختلاف بين سيبويهؒ وبين الجمهور من النّحاة .

قوله " حقيقةً أوحكمًا "

هدفه : بيان التّعميم في عبارة المصنفؒ فقط .

قوله " أي تقدير الحرف "

غرضه : إشارة إلى المناسبة وأيضًا أنّ التقدير خلاف الأصل فلابُدّ له من شرط .

قوله " إذ لو كان فعلاً فلا بُدّ "

هدفه : من هذهِ العبارة بيان الفرق بين الفعل والاسم في التلفّظ بالحرف وعدمه وذلك أنّه لابُدّ في الفعل من تلفّظ حرف الجرّ إذ الفعل لايقوم مقام الحرف عند الإضافة بخلاف الاسم إذ هو يقوم مقامه ، وأيضًا أنّ حرف الجرّ يدخل على الاسم فله مناسبة مع الاسم بخلاف الفعل .

قوله " أيْ مُنْسَلِخًا "

غرضه : دفع دخل مقدّر فيما يلي ....

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ هذا الشرط لايصدق على اسمٍ لايكون فيه التنوين ابتداءً . فأجاب عنه الجاميؒ ماحاصله : أنّ المراد من المجرّد عام سواء كان فيه التنوين ابتداءً ، أو لايكون فيه أصلاً .

قوله " ثُمّ المتبادر من هذا التعريف "

هدفه : إشارة إلى بيان الاختلاف في هذهِ المسئلة بين المصنف والجمهور ، من النحاة .

قوله " وقد تكلّفَ "

اعلم أنّه يفهم من هذا أنّ البعض لايرضى بتقدير حرف الجرّ في الإضافة اللفظيّة ، وإلاّ

لـمـا قـال : "تَـكَـلَّفَ" بل قال البعض بتقدير حرف الجر بدون أيّ تكلّف ، ثمّ التّكلّف في المثال الأوّل هو أنّ تقدير الحرف إنّما يكون للعمل إذا كان المعمول مقدّما على الصفة ؛ لأنّ الصفة ضعيفة في العمل فلاتعمل في المعمول المقدم فيقدّرون الحرف وههنا المعمول مؤخر فلاحاجة إلى التقدير ، وأمّا وجه التّكلّف في المثال الثاني فلأنّ في الإضافة بمعنى "من" البيانيّة عمومًا وخصوصًا من وجهٍ ، وفي هذا المثال ليس بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجهٍ .

قوله "أي الإضافة المعنوية بحكم الاستقراء"

ماهوالاستقراء ؟ الاستقراء ماقاله الجرجاني في "تعريفاته" وهو الحكم على كلّي بوجوده في أكثر جزئياته ، وإنما قال في أكثر جزئياته ؛ لأنّ الحكم لو كان في جميع جزئيّاته لم يكن استقراءً ، بل قياسًا مقسّمًا ، ويسمّى هذا استقراءً ؛ لأنّ مقدّماته لاتحصل إلّا بتتبّع الجزئيّات ، كقولنا : كل حيوان يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ ؛ لأنّ الإنسان ، والبهائم والسّباع كذلك وهواستقراء ناقص لايفيد اليقين لجواز وجود جزئي لم يُسْتَقْرأ ، ويكون حكمه مخالفًا لما أُستقرئ كالتّمساح ، فإنّه يحرّك فكّه الأعلى عند المضغ . (١)

قوله "والحاصل أنّ المضاف إليه إمّا مباين"

غرضه : بيان الحروف الجارّة المقدّرة في الإضافة المعنويّة بأسلوب منطقيّ بالنّسَبِ الأربع من التّباين ، والتساوي ، وعموم وخصوص من وجهٍ وعموم وخصوص مطلقًا .

قوله "واعلم أنّه يلزم فيما هو"

هدفه : بيان أسرار المتن ، قال مولانا عبدالرّسول في كتابه "مَتْنِ مَتِيْن" في مبحث المجرورات : والتّحقيق أنّ تقدير الحرف تعبيرٌ للنسبة الإضافيّة لاتقديرٌ للمحذوف ، وإلّا لم يكن مافُرِض مضافاً مُضافًا ، يؤيّده ماقالوا : لايلزم فيماهو بمعنى اللّام أن يجوز التّصريح

(١) راجع "التّعريفات" للجرجاني ص ٢٦ في "باب الألف"

بها ، بل يكفى إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللّام فقولك : يوم الأحد ، وعلم الفقه ، وشجرالأراك بمعنى اللّام ، ولايصحّ إظهار اللّام فيه ، ولهذا قال المصنفؒ بمعنى اللّام ، ولم يقل بتقدير اللّام .... وبهذا تحقّقَ أنّ العامل هو المضاف ، ولاحاجة إلى القول بأنّ الحرف شريعة منسوخة تفيد تعريفَ المضاف إن كان المضاف إليه معرفةً .

قوله " لأنّ الهيأة التركيبيّة "

غرضه : إثبات المتن والرّدّ على بعض الشارحين خاصةً الرّدّ على الشارح الهندي .

قوله " وليس يجري هذا الحكم "

مقصده : تقييد المتن ودفع وهم وهوظاهر بأدنى تأمُّلٍ . وأمّا قوله تعالى : " غير المغضوب عليهم " فمجرورٌ على الصفة أو البدل وأمّا على تقدير الصّفة فالمغضوب وهو ضدّ المؤمن ؛ لأنّ الكفارَ مغضوب عليهم ، والمؤمنين مرحوم عليهم ، فاستطاع أن يكون غيرالمغضوب عليهم صفةً لصراط الذين .

قوله " لكان تحصيلَ الحاصِل "

ماالسّبب في بطلان تحصيل الحاصل ؟ السّببُ فيه أنّ في التّحصيل عَدَمًا وفي الحاصل وجودًا ولايجتمع العدم والوجود في آنٍ واحدٍ ، في مكانٍ واحدٍ فلهٰذا فَحَكَمَ ببطلان تحصيل الحاصل .

قوله " فإن قيل لافرق بين إضافة المعرفة "

إعلم أنّ منشأ هذا السؤال ومحلّه قول الجاميؒ : " لكان تحصيل الحاصل " .

وحاصل جواب ذلك السّؤال ليس هناك يجتمع التّعريفان بل يزول التّعريف ويأتي مكانه التعريف الآخر كماأوضحه الجاميؒ بقوله : بل فيها زوال تعريف وهوالتعريف الحاصل باللّام أو بالإضافة ، وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلميّة ......

قوله " قال ذو الرُّمَة "

قال الإمام المرزباني عنه قال الأصمعي : ذو الرّمة حجّةٌ لأنّه بدويٌّ ، وأكثر شعره تشبيبٌ وبكاءٌ وأطلال ، قيل ، لجرير : أخبِرْنا عن ذي الرّمة ! قال : " نُقَطُ عروسٍ وبَعُرظباءٍ " قال المبرّد : معنى قوله : " نُقَطُ عَرُوسٍ " إنّها تبقى أوّل يوم ثُمّ تذهب و " بَعُرظباءٍ " إذا شَمَمْتَه من ساعته وجدتَ منه كرائحة المسك فإذا غَبَّ ، أي بات ليلَةً ، ذهب ذلك ، وكان علماءُنا يقولون : أحسن الجاهليّة تشبيهًا إمرؤ القيس وأحسن الإسلاميين تشبيها ذو الرّمة ، وكان ذو الرّمة مدوّرَ الوجه ، حسن الشعرة جعدها أقنى أنزع ، خفيف العارضين أكحل ، حَسَنَ الضّحك ، مفوّهًا ، إذا كلّمك أبلغ الناس يَضَعُ لسانه حيث يشاءُ ، وما أخّر القومُ ذِكْرَه إلّا لحداثة سنّه وأنّهم حسدوه كان أفصح الناس وأعلمهم بغريب اللّغة ، ومعنى " الرُّمَّة " : القطعة البالية من الحبل ، وإليك البعض من أبيات قصيدته العذبة

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ سلامٌ عليكما ... هل الأزمُنُ اللّآتي مَضَيْنَ رَواجعُ ؟

وهل يَرجِعُ التسليمَ أو يكشِفُ العمٰى ... ثَلاثُ الأثافي والرُّسومُ البلاقعُ

تَوهَّمتُها يومًا فقلتُ لصاحبي ... وليس بها إلّا الظّباءُ الخواضعُ

ومَوْشِيَّةٌ سَحْمُ الصّياصي كأنّها ... مُجَلَّلةٌ حُوٌّ عليها البَراقِعُ

حَرونيّةُ الأنساب أو أعوجيّةٌ ... عليها من القَهزِ المُلاءُ النَّواصِعُ

تَجوَّبنَ منها عن خُدودٍ وشُمِّرَتْ ... أَسافِلُها من حيثُ كان المَذارِعُ (١)

وعدد أبيات هذه القصيدة أربعٌ وأربعون فانظر إلى ديوانه ، تشفي غليلك وتَرْتَوِيَ ، توفّي ذو الرّمة في خلافة هشام بن عبدالملك وله أربعون سنةً . (٢)

---

(١) راجع " ديوانَ ذِي الرُّمَّةِ " ص ٢٦٩ طبعة بيروت .

(٢) إن أردتَ التفصيلَ عن ترجمة الشاعر فارجع إلى " الأغاني " للأصفهانيّ وإلى " المُوشَّحُ " للمرزبانيّ وإلى طبقات الشعراء " للجمحيّ " وإلى الشّعر والشّعراء لابن قتيبة الدينوريّ .

قوله " ومن ثَمَّ أي مِن جهة وجوب "

غرضه : تعيين المشار إليه فقط .

قوله " إمّا لأنّه تَوَهَّم أنّ دخول "

ذكر الشارح الجاميّ من جانب الفرّاء ثلا ثة توجيهات لتجويز تركيب " الضّارب زيدٍ " وأشار إلى ضعف تلك التّوجيهات بقوله : " تَوَهَّمَ " إعلم أنّ المراد من التّوهم جعلُ القليل تابعًا للكثير وذلك ؛ أنّ الإضافةُ مقدّمة على الألف واللاّم في التراكيب العربيّة وهذا كثير على الإطلاق ، وأمّا في المفرد فالإضافة مقدّمة أيضًا على الألف واللاّم ، فالفرّاءُ جعل المفردَ تابعًا للمركب وقاسَه عليه والحال أنّ استعمالَ المركّب كثيرعلى هذهِ الطريقة بخلاف المفرد فإنّه نادر جِدًّا فلاينقاس .

قوله " مُجَرَّدُ ادّعاءٍ "

اعلم أنّ " ضارب " كماهو مقدّم على " زيدٍ " بدون الألف ، واللّام ، كذلك مقدّم عليه مع اللاّم في صورة الإضافة ، فاللاّم مقدّم على الإضافة .

قوله " الوَاهبُ المأةِ "

اعلم أنّ الفرّاءَ استدلّ بتركيب " الواهبُ وعبدِها " ولم يَستدلّ "بالواهب المأةِ " إذ هوجائز بالاتّفاق؛ لأنّه محمول على " الضاربُ الرّجلِ "

قوله " ولايخفى أنّ فيه شَوْبَ مصادرةٍ على المطلوب "

تعريف المصادرة : وهي التي تُجعَلُ النتيجةُ جزءً من القياس ، أو تلزم النتيجة من جزء القياس ، وأقسامها أربعة كماهي مذكورة في الحاشية فانظر هناك وإنّما قال الجاميّ : شوبُ المصادرة ولم يقل : المصادرة ؛ لأنّك لاتجد في هذا المثال المصادرة نفسها ولكن تجد الدّور المنطقي الذي فيه شوب من المصادرة واعلم أنّ الأصل في الإثبات أن يثبت المدّعى بالدّليل فالمدّعى في هٰذا المقام " امتناع الضارب زيدٍ " والدّليل قول الشاعر ،

ولكن يثبت المدّعى بتضعيف "الواهب المأة" فثبوت المدّعى موقوف على إبطال دليل الخصم، وهو قول الشاعر وإبطال هذا موقوف على إثبات المدّعى فهل هذا إلّا مصادرةٌ .

قوله "وحقيقة الأمر لاتنكشف إلّا بعد معرفة حرف الروى من القصيدة"

الرَّوِيُ : هوالحرف الذي تُبنىٰ عليه القصيدةُ ، وإليه تُنسَبُ فيقال :

قصيدة لامية ، وقصيدة بائيّة .... هنا نَوَدُّ أن نوردبعض أبيات من تلك القصيدة ، حتّٰى تُعرفَ حركةُ حرفِ الرَّوِيِّ .

ولَقَدْ نزلتُ بخير مَنُ وَطِئَ الحَصٰى	قَيْسٍ فأثبتَ نَعْلَها وقِبَالَها
ماالنَّيْلُ أصبَحَ زَاخِرًا مِن مَدِّهٖ	جادَتْ له ريحُ الصَّبَافجرَى لَها
زبدًا بمصرٍ يومَ يَسقي أهلها	وغداتُفَجِّرُه النَّبِيْطُ خِلاَلَها
يَوْمًا بأعزَرَنائِلاً منه إذا	نَفْسُ البَخيلِ تجهَّمَتْ سُؤَّالها
الواهبُ الماةَ الهِجَانَ وعبدِها	عُوْذًا تُزَجِّيْ خَلْفَها أطْفَالَها
والقَارِحِ الأحوَىٰ وكُلِّ طِمِرَّةٍ	ماإن تنالُ يَدُ الطويل قَذَالَها [١]

قوله "وإمّا لأنّه قاسه"

هذا توجيهٌ ثالثٌ للفرّاء وضعّفَه ابن الحاجبؒ بقوله : وإنّما جاز الضارب الرّجل ......

قوله "وفيه وَجْهَانِ آخرانِ"

غرضه : تكميل المقام بذكر المفهوم المخالف ، أحدهما : رَفْعُه على الفاعلية مثل : الحسنُ الوَجْهُ وهذا غير مختار ؛ لأنّه إن وَقَعَ صفةً لموصوف فلايكون هناك ضميرٌ يرجع إلى الموصوف لعدم العائد فيه ، ثانيهما : نَصْبُه على التّشبيه بالمفعول وإنّما قال بالتشبيه ؛ لأنّ " الحسن " لازم فلايتعدّٰى إلّا بالتّشبيه ، مثل الحسنُ الوجهَ وهذا أيضًا غير

---

(١) راجع " خزانة الأدب " للبغداديؒ ص ٤/٢٣٨ بحث الإضافة .

مختار ؛ لأنّ في نصبه تكلُّفًا وذلك جعله مشابهًا في اقتضاء المفعول ؛ لأنّه لايقتضي المفعول بنفسه .

قوله " وبيانه أنّهم إذا "

غرضه : تفصيل القياس ، وتوضيحه ثمّ الفرق بين الكلام المسموع من العرب وغيره من الكلام مع ذكر الأمثلة فيهما .

قوله " ثُمّ لَمّا لم يَعْتَبِرُوْا التّخفيف "

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّهَ لمّا سَقَطَ التّنوينُ بنفس اتّصال الضمير ، فلايصحُّ قول المصنّف ابن الحاجبؒ في الإضافة اللّفظيّة : " لاتفيد الإضافة اللّفظيّة فائدةً إلّا تخفيفًا لاتعريفًا ولاتخصيصًا " .

قلنا : إنّ بين الاتصال ، والإضافة اتّحادًا زمانِيًّا ليس في أحدهما تقديم على الآخر ، فاذا سقط التّنوين بالاتّصال فينسب إلى الإضافة بعده فورًا .

قوله " ولقائِلٍ أن يَقُوْلَ لِمَ "

غرض الشّارح الجاميؒ من هذهِ العبارة : الرّدُّ على سيبويه ، ونحن نقول دِفاعًا عنه : إنّ الضّمير المتّصل أصلٌ حقيقيٌّ ، والمنفصل غير حقيقيٍّ فكيف يرغب عن الحقيقيّ إلى غير الحقيقيِّ .

قوله " ولك أن تَجْعَلَ كل وَاحِدَةٍ منها إشارةً "

غرضه : التّوجيه الثّاني الضّمني ، وبيان الاستنباطات الثلاثة التي استَخْرَجَها الجاميؒ بذهنه الوَقّاد من الأجوبة الثلاثة التي أوردها المصنف للرّدّ على الإمام الفراء وتلك المسائل الثلا ثة فيمايلي ......

الأولى : أنّه ضَعُفَ عطفُ الاسمِ المجرّدِ عن اللام على المُحَلّى باللّام المضافِ إلى المُحَلّى صفةٌ مصدّرة باللّام ؛ لأنّه بتوسّط العطف يصير مثلَ الضاربُ زيدٍ كماعرفت .

الثانية : أنّه من " الضّارب الرّجلِ " إشارة إلى أنّ الصّفة إذا كانت معرّفةً باللاّم ومضافةً إلى المعرّف باللاّم والمضاف إليه اسم جنس فإنّ هذا التركيب جائز بالاتفاق حملاً على الوجه المختار في " الحسن الوجه " بالجرّ دون الرّفع والنّصب .

الثالثة : أنّه من " الضّاربك " إشارة إلى أنّ الصّفة إذا التركيب حملاً على " ضاربك " وفي تلك الأمثلة الثلاثة الرّدُّ على الفراء أيضًا ولكن ضِمْنًا لاصراحةً فَتَدَبَّرْ !

قوله " وإنّما لم يُحْكَمْ على بالإمتناع "

هذا جواب سؤال مقدّر تقديره : وهوأنّ " الواهبُ المأةِ الهجانِ وعبدِها " لمّاكان مثلَ " الضاربُ زيدٍ " في الامتناع فَلِمَ لم يقل المصنف ابن الحاجبؒ : وامتنع الواهبُ المأة ......؟فأجاب عنه الجاميؒ : وإنّما لم يُحكمُ عليه بالامتناع بل بالضعف ؛ لأنّه قد يتحمّل في المعطوف مالايتّحمل في المعطوف عليه ، أي ربّما يجوز في المعطوف مالايجوز في المعطوف عليه .

قوله " وإرجاع كُلّ من الصّورتين الأخيرتين "

غرضه : الإشارة إلى الصورتين الأخيرتين اللّتين ذكرنا هما فيما قبل من الاستنباطات الثلاثة ولكنّ الشارح الجاميؒ اتّكأعلى أذهاننا فلم يذكر هما بالصّراحة بل قال : ظاهر .

قوله " مع بقاء المعنى المفاد بالتّركيب الوصفي "

غرضه : بيان الفرق بين التركيبين الإضافي ، والوصفي والفروق كثيرة فهي كما يلي ...

الأوّل : أنّ إعراب الوصفيّ مغاير لإعراب الإضافيّ من كلّ الجهة .

الثاني : أنّ لكلّ من هَيأتَيِ التركيب الوصفيِّ والإضافيِّ معنًى آخر لايقوم أحدهما مقام الآخر .

الثالث : أنّ الصفة تُحْمَلُ على الموصوف بخلاف المضاف إليه فإنّه لايحمل على المضاف .

الـرابـع : أنّ الموصوف إمّا أن يكون خاصًّا من الصّفة أو مساويا منها ولكن المضاف إمّا أن يكون عامًّا من المضاف إليه أو مبائِنًا له .

قوله " مثل مسجدالجامع ، وجانب العربي ..... "

ورَأْيِ أنـا هـو أنّ مـذهـب الـكـوفيين أولى لعدم التّأويل والتّكلّف، وإن كان المصنفؒ والشارحؒ مع البصريّين وتأويل الأمثلة كلها مذكورفي شرح الجامي فليطالع ثَمَّ . (١)

قوله " لايضاف اسمٌ مماثل أي مشابه "

غرضه من قوله " أي مشابه " : إشارة إلى تعيين معنى المراد فقط

قوله " وإذا أضيف الاسم الصّحيح "

غـرض الـمـصـنفؒ مـن هـذه الـعبـارة : بيان القواعد الأربعة حول اسمٍ أضيف إلى ياء المتكلم أشار إلى الأولى بقوله : وإذا أضيف الاسم الصحيح أو الملحَقٌ به .

قوله " فإن كان آخره ألِفًا تُثبتُ "

هذه هي القاعدة الثانية للاسم الذي يضاف إلى ياء المتكلم .

قوله " وإن كان آخر الاسم المضاف ..... ياءً "

وهاهي القاعدةِ الثالثة وهي واضحٌ جِدًّا ليس بحاجة إلى مزيد من البيان .

قوله " وإن كان آخره واوًا "

وهذهِ الرابعة من القواعد الأربعة .

---

(١) وهناك أمثلة أخرى منها : " قَدَمَ صِدْقٍ " و " سَحُقِ عِمَامَةٍ " و " حَبُّ الحصِيْد " وإنّما وَصَفُوا الحبّة بالحمق في " حَبّة الحَمُقَآء " ؛ لأنّها تنبتُ في مجاري السيول فيمرُّ السيل بها فَيَقْطَعُها فتَطَؤُها الأقدامُ ومنه المثل أيضا"أحمق من رِجلةٍ"كمافي"مجمع الأمثال"للميداني ص١/٢٩١ طبعة بيروت

قوله " وتمسّك في ذلك بقول الشاعر "

قال عبدالقادر البغداديّ بعدنقل قول الشاعر : على أنّ " أبِيّ " عند المبرّد مفرد رُدَّ لامُه في الإضافة إلى الياء كما رُدّت في الإضافة إلى غيرها ، فيكون أصله أبُوِيَ ، فقُلبتِ الواو ياءً وأدغمت فيها ، عملاً بالقاعدة حيث اجتمعا وكان أوّلهما ساكنًا ، وأبُدِلَتِ الضمّة كسرةً لئلاّ تعود الواو ، وكلام المبرّد وإن كان موافقًا للقياس إلاّ أنّه لم يَقُم عليه دليلٌ قاطعٌ .

قدرٌ حَلَّكَ ذا المَجَازِ وقد أرى وأبِيَّ مالَكَ ذو المَجَاز بدار

قال ابن حجر في " شرح البخاري " : أسواق العرب في الجاهليّة أربعةٌ : ذوالمجاز ، وعُكاظ ، ومجنّة ، وحُبَاشَة .

ومعنى البيت : يُخَاطِبُ الشّاعرُ نفسه قائلاً :

قَدَرُاللّه وقضاؤُه أحَلَّك هذا الموضعَ ، وقد أعْلَمُ أنه ليس لك هذا الموضعُ بمنزلٍ تُقيمُ فيه ، بل تَرْتَحِل عنه وأُقسِمُ على ذلك بِأَبِيّ .(١)

قوله " وقدجاء جمعه هكذا في قول الشاعر "

إليك بعضا من أبيّاتِ القصيدة :

عَـزَتْنَـا نسـاءُ بنـي عَـامِـرِ	فسُـمْنَـا الرِّجَالَ هَوَانًا مُبينا
ونَـحْـنُ بنـوهُـنَّ يوم الصِّفاقِ	إذ نُـقْبِـل القومَ وَعْثًا حُزُونا
بـضـربٍ كـوَلْغ ذُكُورِالذِّئَابِ	تَسْـمَـعُ لِـلْهَـامِ فيـه رَنِيْـنَـا
ورمْـيٍ عـلـى كُـلِّ عَـزَّافَةٍ	تَـرُدُّ الشِّمالَ وتُعْطِي اليَمِينا
وكُنّـا مع الخَيلِ حتّى اسْتَوَتْ	شَبـابُ الرِّجال وسَرَّوْا العُيُونا
ولـمّـا تبَيَّـنَ أصْـواتَـنـا	بَـكَيْـنَ وَفَـدَّيْـنـنـا بـالأبِينَـا

(١) راجع " خزانة الأدب " للبغدادي ص ٤٢٦ /٤ وقائل البيت " مؤرّج السُّلَمِيُّ " كما قال أبوعبيدة في " المعجم " وهو شاعرٌ إسلامي من شعراء الدّولة الأمويّة .

وإنّما خلاصة معنى الأبيات أنّ زيادًا قائلَ هذهِ الأبيات افْتَخَرَفي أبياتٍ بآباء قومه وأمّهاتهم من بني عامر، وأنّهم قدأَبْلَوا في حروبهم ومعاونتهم، فلمّا عادوا إلى نساء هم، وعَرَفْنَ أصواتَهم فَدَّيْنَهم لأجل أنّهم أبلوا في الحروب، والأشعار تدلّ على صحّة هذا المعنٰى .

غريب الأبيات وشرحها :

"**عَزَتْنا**" : من عَزَوْتُه إلى أبيه : إذا نسبتُه إليه أراد نُسِبَتْ نِسَاءُ بني عامرٍ إلينا . وقلن نحن منكم .

"**فسُمْنَا الرّجال**" : من سَامَه خَسْفًا ، أي أولاه ظلمًا ومهانةً .

"**كوَلْغِ**" : من ولغ في الإناء يَلَغُ ولغًا وولوغًا إذا شرب مافيه بأطراف لسانه .

"**لِلْهَامِ**" : ج الهَامة : الرأس .

"**عَزَّافَة**" : الشُّجاع الجهير الصوت وهوصيغة المبالغة من العزف وهوالصوت .

"**فَدَّيْننَا**" : أيْ قُلْنَ جعل اللّٰهُ آباء نا فداءً لكم .

قوله " ذولايضاف إلى مضمر "

إعلم أنّ كلمة " ذو " ملازمة للإضافة ، فلاتقع منقطعة عن الإضافة في الكلام كما تقع بواقي هذه الأسماء السّت مثل الأخ ، والأب ، والحم وتضاف " ذو " إلى اسم جنسٍ ظاهرٍ ومراد الحاميّ باسم الجنس مايقابل الصّفةَ ولايضاف إلى الضّمير وأمّا قول الشاعر ـ

وأهْناَ المَعْرُوْفِ مالم تُبْتَذَلِ الوجوه إنّما يَعْرِفُ ذا الفضلِ من النّاسِ ذَوُوْهُ

فلأنّه شاذ فلاينقاس عليه .

☆☆☆

تمّت المجرورات

قوله " وهو جمع تابع منقولٍ عن الوصفيّة "

غرضه : دفع دخلٍ مقدّر تقديره : وهو أنّ " فاعِلاً " لايجمع على فواعل بل يجمع على الفاعلات كما في " الصَّافِنَاتِ الْجِيَادِ " وفي مختار الصحاح أنّها جمع صافنٍ من الخيل . فأجاب عنه الجامي بجواب بديعٍ وهو أنّ التّابع منقول عن الوصفيّة إلى الاسميّة ؛ لأنّ التوابع أسماء وأعلام لكلٍّ من النّعت ، والعطف ، والبدل ، والبيان ، والتّاكيد ، والفاعلُ الاسميُّ يجمع على فواعل كالكاهل (اسم الكتف) على الكواهل ، وههنا كذلك .

قوله " أي كلُّ مُتَأَخِّرٍ مَتى لُوحِظَ "

غرضه : إشارة إلى أنّ فيه ذكر الذّات ، والمراد منه الوصفُ المشهورُ ، أو إشارة إلى أنّ المراد به المرتبة لاالمعنى اللّغوي .

قوله " مُتَلَبِّسٌ "

غرضه : إيماء أنّ الجار والمجرور متعلّق بظرف مستقرّ .

قوله " أي بجنس إعراب سَابِقِه "

هذا جواب سؤال مقدّر فهو كمايلي ....

السّؤال والجواب عنه :

وهوأنّ الإعرابَ الواحدَ كيف يقوم في محلّين مختلفين أي في التّابع ، والمتبوع ؛ لأنّ الإعراب عرض وهولايقوم إلّا في محلٍّ واحد في آنٍ واحد . فأجاب عنه الجاميّ : أنّ إعراب التّابع بجنس إعراب سابقه لابعينه بل بمثله من الإعراب .

قوله " فقوله كُلّ ثان "

غرضه : من هنا إلى قوله : " ثُمَّ إنّ لفظة كل " بيان فوائد قيود التّعريف ذَكَرَها بعباراته البليغة الوجيزة .

قوله " ثُمّ إنّ لفظة كُلّ ههنا ليست "

غرضه : الرّدُّ على المصنّفؒ والجواب عنه وذلك فيما يلي ......

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ لفظ " كُلّ " لإحاطة الأفراد يعني أنّ مدخوله يكون أفرادًا فينبغي أن لايستعمل في التّعريف ؛ لأنّ الحَدّ ، والتعريف إنّما يكون بالماهيّة لابالأفراد . فأجاب عنه بقوله : والحَدُّ مدخولُ كُلٍ و" هوثانٍ بإعراب سابقه " لالفظ " الكُلُّ "

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ المحدود لابُدّ أن يكون ماهيّةً وههنا ليس كذلك ؛ لأنّ المصنفؒ قال : " التّوابع وهو كل ثانٍ " ..... والتّوابع أفراد لاماهيّة . فأجاب عنه بقوله : فالمحدود بالحقيقة التّابعُ الّذي هو في ضمن التّوابع .

قوله " النّعْتُ تَابعٌ "

وجه الحصر : وأمّا إنحصار التّوابع في الخمسة فلأنّ المقصود إمّا كلاهما أي التابعُ والمتبوعُ فهوالعطف ، أو التّابع فقط وهوالبدل ، أو المتبوع لكنّ التّابع إمّا أن يورد ليدلّ على معنًى في المتبوع فهوالنعت ، أو ليدلّ على الشّمول فهو التّاكيد ، أو ليدلّ على الإيضاح فهوعطف البيان .

قوله " أي كاملٍ في الرّجوليّة "

إعلم أنّ " لأيّ " مَعْنَيَيْنِ الاستفهامَ ، والكمالَ .

إن كان مقصود المتكلم منه استفهاماً فلايَصِحُّ أن يقع صفةً ، ونعتًا ، وإن كان مقصوده بيانَ معنَى الكمالِ في شيء ، فيصحُّ أن يقع صفة ونعتًا فكان الوصف كاملاً في الصّفة حتّى لايشتبه على المخاطب فَيَسْئَلَ لِرَفْعِ الاشتباهِ بأيٍّ .

قوله " يعني بصفة إعتباريّة "

إعلم أنّ في الصفة مذهبين مذهبَ السيّد السند ومذهبَ العلاّمة التّفتازانيّ وأمّا مذهب السيد فهوأنّ الحسن صفةُ رجلٍ بالذّات وأمّا مذهب التّفتازانيّ فهوأنّ الحسن صفةُ رجلٍ بالذّات وأمّا حُسنُ غلامِه فبالاعتبار وأشار إلى مذهبه بقوله : " بصفة اعتباريّة "

قوله " لشِبُه به يعني يُنْظَرُ إلى فاعله "

غرضه : بيان الفرق بين الموصوف بحاله وبين الموصوف بحال متعلّقه في الإعراب وكذا بيان أنّ الموصوف بحال متعلّقه يَشْبهُ الفعلَ في إسناده إلى الفاعل يعني أنّ الموصوف بحال متعلقه أيضًا يُسنَدُ إلى مابعده من الفاعل والمشابهةُ بينهما في إفرادالفعلِ ، والصفةِ عندتثنيةِ الفاعلِ ، وجَمْعِه ، وتذكيرِه وتأنيثِه الحقيقيّ أوغيرِ الحقيقيّ ، وماأشبه ذلك فارجع إلى شرح الجاميّ تجده

قوله " فإن قلتَ إذا نظرت حَقّ النّظر "

غرضه : من الاعتراض وجوابه إشارة إلى فرق آخر بين الموصوف بحاله وبين الموصوف بحال متعلّقة ، ذلك أنّ الوصف الأوّلَ يتبع الموصوف في الأمور العشرة وكان لاتخرجه مشابهتُه للفعل في الخمسة البواقي عن هذهِ التبعيّة ..... بخلاف الوصف الثاني فإنّه لمّاحكم عليه بالتبعيّة في الخمسة الأُوْلِ لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعيّة في الخمسة البواقي ، يعنى أنّ الوصف الثاني يتبع الموصوف في الخمسة الأوّل ولايتبعه في الخمسة البواقي وهذا واضح لمن له أدنى تأمّلٍ .

قوله " ومن ثَمّ أي من أجل كون "

هدفه : إيماءٌ إلى التّفريع على الوصف الثاني بالمثال الاتفاقيّ ، والاحترازي .

قوله " إلّا ان تخرج الواو من الاسميّة إلى الحرفيّة "

إعلم أنّ الواوَ في الفعل تكون للاسميّة والحرفيّة وأمّا في المشتقّات تكون للحرفيّة إذ

فاعلها ضمير مُسْتَتِرٌ .

قوله " العطف يعنى المعطوف بالحرف "

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ العطفَ وصفٌ محضٌ فلايصحُّ حمل لفظ " تابع " عليه ؛ لأنَّ التابع ذات مع الوصف . فأجاب عنه الجاميّ : العطف ههنا بمعنى المعطوف ، وهو ذات مع الوصف فصَحَّ حمله عليه . وكذا فيه إشارة إلى قسيمه .

قوله " أي قُصِدَ نِسْبَتُه إلى شيء "

هذا دفع دخل مقدّر تقديره : وهو أنّ في " مقصودٌ " ضميرًا يرجع إلى قوله : "تابعٌ" فحينئذٍ يَنْقَلِبُ المعنى ؛ لأنّه يصير معناه : التابع مقصود بيدأنّ المقصودَ هوالنّسبة بين المتبوع والتابع لاالتّابع فقط . فأجاب عنه الجاميّ بقوله : ماحاصله أنّ فاعل المقصود ليس بضميرٍ بل فاعله هوالنسبة فلذا قال : " قُصِدَ نِسْبَتُهُ " ....

قوله " فقوله مقصود بالنّسبة احتراز "

غرضه : بيان فوائد القيود في تعريف العطف .

قوله " ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه "

هذا جواب دخل مقدّر تقديره : وهوأنّ مقصودَ المصنّفْ في كتابه الاختصارُ فكان عليه أن يكتفي بقوله : " تابعٌ يتوسّط بينه وبين متبوعه أحدُ الحروف العشرة " فلماذا أضاف قوله : " مقصودٌ بالنّسبة مع متبوعه " ؟ فأجاب عنه بقوله : ولم يكتفِ بقوله : تابع .... ماحاصله أنّه إنّما أتى بهذا القيد حتى لاتدخل في تعريف العطف الصّفاتُ الدّاخل عليها حرفُ العطف ؛ لأنّ الصّفاتِ ليست مقصودةً بالنّسبة بل المقصود بالنّسبة هوالموصوف وهذهِ الصّفات فروع عنها وأمّا المقصود بالنّسبة في العطف فالمعطوف ، والمعطوف عليه كلاهما .

قوله " وقال بعضهم فيه نظر "

هـذا أيضًا سؤال يردُ على المصنّفؒ بجعله الحروفَ المتوسطه بَين الصّفات غيرَ عاطفةٍ وبـجـعله غير الصّفات عاطفةً ، وجوابه مذكورٌ فيما قبلُ تحت قول الجاميؒ : " ولم يكتف بقوله : تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ؛ لأنّ الحروف قد " .....

قوله " والمعطوف في حكم المعطوف عليه "

إعلم أنّ للمعطوفِ عليه ثلاثَة أحوالٍ :

أحدها : بالنّسبة إلى ذاته ففي هذهِ الحال لايكون المعطوف في حكم المعطوف عليه .

وثانيهما : بالنّسبة إلى ماقبلها ففى هذهِ الحال يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه .

وثالثها : بالنظر إلى ذاته وإلى غيره ففي هذهِ الحال أيضًا في حكم المعطوف عليه كما قال الشارح الجاميؒ ......

قوله " بِناءً على وجودعَامِلَيَنِ "

هذا جواب سؤال مقدّر فهو كما يلي ....

السّؤال والجواب عنه :

وهو أنّ قول ابن الحاجبؒ : " إذا عطف على عَامِلَيَنِ مختلفَين " ليس بسديد ؛ لأنّ العطف لم يكن على عاملين بل يكون على معمولى عاملين مختلفين ، فأجاب عنه الجاميؒ ثلاثة أجوبة :

الجواب الأوّل : بقوله : بناءً على وجود عاملين يعنى أنّ " على عاملين " متعلّقٌ " ببناءً " وليس هو بمتعلّق "بإذا عطف " فمعناه بناءً على وجود عاملين إذا عطف اسمان بحرف واحد على معمولين .

الجواب الثاني : وأمّا إلى الجواب الثاني فقد أشار اليه الجاميؒ بقوله : وقال بعض شارحي اللّباب ..... الأظهر عندي أنّ العطف ههنا محمول على معناه اللّغوي أي إمالة

الاسمين إلى العاملين بأن يُجعلَ الاسمان معمولى العاملين......

الجواب الثالث : وأمّا إلى الجواب الثالث فقدأشار إليه بقوله : وأكثر الشّارحين : ما حاصله هوأنّ المضافَ قبل العاملين محذوف فتقدير العبارة هكذا ، على معمولَى عاملين .

قوله "وفي قول الشاعر شعر" :

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِيْنَ امرأً　　وَ نَارٍ تَوَقَّدُ بِاللّيلِ نَارًا

البيت لأبي داؤد الإيادي من شعراء الجاهليّة المعدودين وهذاالشعر موافق لما قاله الفرّاء دون الجمهور وهم يؤوّلون بتقدير عاملينِ آخرينِ في جانب المعطوف .

ومعنى الشعر : يخاطب الشاعر زوجته حين فَضَّلَتْ غيره عليه قائلًا :

لاتَحْسَبِيْ أنَّ كُلَّ مَنْ كان على هيئة رجلٍ هورجلٌ ، ولا كلّ نار هي نار ، وإنّما الرّجُلُ هو من تَحَلّى بالصّفات الحقيقيّة للرجل ، والنّارُ هي التي توقد للقرى أي للضّيافة .

الإعراب : "أَكُلَّ" الهمزة للإستفهام "كُلَّ" : مفعول به مقدّم وهومضاف "امرئٍ" مضاف إليه ، "تَحْسَبِيْنَ" فعل مضارع مرفوع والياء في محل رفعٍ فاعلُ ، "امرأً" مفعول به منصوب و"نارٍ" الواو حرف عطف "نار" معطوف على "امرئٍ" مجرور "توقد" فعل مضارع مرفوع فاعله ضمير مستتر تقديره "هي" "بالليل" متعلّق ب "تَوَقَّد" "نارًا" مفعول به منصوب ، فمذهب الفرّاء أقوى من بين المذاهب الثلاثة

قوله "التاكيد تابع يقرّر أمر المتبوع"

نودُّ ههنا الإشارةَ إلى ماقاله الأنباري في التاكيد فهو كما يلي....

فإن قال قائل ماالفائدة في التأكيد ؟ قيل : الفائدة في التوكيد التّحقيقُ وإزالة التّجوّز في الكلام ؛ لأنّ من كلامهم المجاز ، ألاترى أنّهم يقولون : "مررتُ بزيدٍ" وهم يريدون المرور بمنزله ومحلّه ، "وجاء ني القومُ" وهم يريدون بعضهم ، فاذا قلتَ "مررتُ بزيدٍ نفسِه" زال هذا المجازُ وكذلك إذا قلت "جاء ني القوم كُلُّهم" زال هذا المجازُ أيضًا .

قوله " وذلك إمّا لدفع ضَرَرِ الغفلة "

غـرضـه : الإشـارةُ إلى فـوائد التاكيد حيث أوْماً إلى الفائدتين بقوله : إمّا لدفع ضرر الـغـفـلة عـن السّامع ، وإمّا لدفع ظنّ السّامع بالمتكلّم الغلطَ وأشرنا إلى الفائدة الثانية بقول الأنباري فيما قبلُ ....

قوله " وإذا عَرَفْتَ هذا فنَقُوْلُ "

غرضه : بيان فوائد القيود في تعريف التأكيد فقط .

قوله " يمكن استنباط مناسبات حفيّة "

غرضه : جواب سؤال مقدّر تقديره : وهوأنّ " أكتَعُ ، أبْتَعُ ، أبْصَعُ " ليست بمستعملة في معانيها اللّغويّة بل نُقِلَتْ إلى التّأكيد فلابُدّ من المناسبة بين المنقول والمنقول إليه .فأجاب عنه الجاميّ بقوله : يمكن استنباط مناسباتٍ خفيّة مِن بين هذهِ المعاني ومعناها التّاكيدي بالتامّل الصّادق كما قال فيما قبلُ أنّ " أكتَعُ " مشتقّ من " حَوْلٍ كُتَيِّعٍ " أي سنةٍ كاملةٍ وأنّ " أبْصَعُ " مشتقّ من بَصَعَ العَرَقُ إذا سَالَ وَفاض ، وأنّ " أبْتَعُ " مشتقّ من البتع وهو طول العنق مع شدّة قوّتهِ .

قوله " أنا ابن التّاركِ البَكْرِيّ بِشْرٍ "

غريب البيت ومعناه :

بشر : هو بشر بن عمرو بن مرثد البَكري نسبة إلى بكر بن وائل .

ترقبه : تنتظر خروج الرّوح .

ومعنى البيت : يقول : أنا إبن الفـارس المِغوار الذي تَرَكَ بِشْرًا جَريحًا ترقبه الطُّيُورُ ليلفظَ أنفـاسـهَ الأخيرةَ كي تقع عليه وتنهشه ؛ لأنّ الطّيور لاتقع إلّا على الموتى . وهذا البيت للمرّار بن سعيد الفقعسّي وإليك بعض هذهِ الأبيات .

أنـا ابـنُ التّارِكِ البَكرُي بِشْرٍ عليـه الـطّيرتـرُقَبُهُ وُقُوعًا

عـلاهُ بِـضَـرُبَةٍ بَـعَثَـتْ بلَيلٍ نَـوائِحُه وأرْخَصَتِ البُضُوعَا

وقَـادَ الـخَيُـلَ عائدةً لكَلْبٍ تـرٰى لِـوَجيـفِهارَهَجًا سَرِيُعًا

عَـجِبْـتُ لـقـائِلينَ صَهٍ لقومٍ عُـلاهُم يَفرَعُ الشَّرَف الرَّفِيُعَا

الإعراب : " أنا " مبتدأ " ابن " خبره مضاف " التارك " مضاف اليه مجرور مضاف أيضًا " البَكْرِيّ " مضاف اليه مجرور " بشر " عطف بيان على " البَكري " المجرور " عليه " متعلّق بمحذوف خبر المبتدأ " الطّير" مبتدأ مؤخّر ، " ترقبه " الضمير فيه راجع إلى الطّير وهوفاعله والجملة في محلّ نصبٍ حالٌ من الطّير " وقوعًا " حال من الضّمير المستتر في ترقبه .

تحریر تمام شد کار م میزان شد ایمان ہمراہ شد جنت مقام شد

حصل الفراغ من تحرير هذا الكتيّب في سبع خلون من شوّال المكرم سنة تسع وثمانين وثلاثمائة والف من الهجرة على صاحبها ألف ألف تحيّة وسلامٍ

وصلّ اللّهم على سيدنا محمّد واله الطّيّبين الطّاهرين وصحبه الغُرّ الميامين أجمعين .

المراجع والمصادر

١ ـالكتاب،لسيبويه،تحقيق إميل بديع يعقوب،دارالكتب العلمية.

٢ ـشرح كتاب سيبويه،للسّرافي،تحقيق أحمدحسن مهدلي، دارالكتب العلميَة.

٣ ـالخصائص،لا بن جنّي،تحقيق الشربيني شريده ،دارالحديث بالقاهرة.

٤ ـ كتاب اللامات لأبي قاسم الزجاجي ،تحقيق دكتورمازن مبارك ،دارصادربيروت.

٥ ـعلل النحو،لأبي الحسن الورّاق،طبعة باكستان.

٦ ـشرح الجمل في النحو،لعبدالقاهرالجرجاني،دارابن حزم.

٧ ـالنهج السهل الى مباحث الآل والأهل ،للشيخ الروحاني البازي،إدارة التصنيف والادب.

٨ ـشرح ابن عقيل،تحقيق محمدمحي الدين عبدالحميد،دارالكتب العليمية .

٩ ـالتحفة السنية بشرح المقدمةالآجرومية ،تاليف محمدمحي الدين عبدالحميد.

١٠ ـدروس التصريف،تاليف محمدمحي الدين عبدالحميد.

١١ ـمغني اللبيب عن كتب الأعاريب،لابن هشام الأنصاري.طبعة باكستان.

١٢ ـشرح شذورالذهب في معرفة كلام العرب،لإبن هشام الأنصارى ،طبعة باكستان.

١٣ ـالبيان في غريب إعراب القرآن، للانباريؒ من منشورات دارالهجرة.

١٤ ـالأساليب الإنشائية في النحوالعربي،تاليف عبدالسلام هارون،دارالجيل بيروت.

١٥ ـأدب الكاتب لابن قتيبة الدينوريؒ،دارالكتب العلمية ،

١٦ ـالمثل السائرفي أدب الكاتب والشاعرلابن الاثيرالجزري،دارالكتب العلمية.

١٧ ـالإنصاف في مسائل الخلاف ،لابن الانباريؒ،دارالكتب العلمية

١٨ ـالحُبّ والإعراب،لمحمدكشّاش،المكتبة العصرية.

١٩ ـخزانة الأدب ،لعبدالقادرالبغدادي،تحقيق إميل بديع يعقوب ،دارالكتب العلمية.

٢٠ ـإعراب القرآن الكريم وبيانه،لمحي الدين الدرويش،دارابن كثير.

٢١ ـالمدخل الى تقويم اللسان وتعليم البيان لابن هشام الأندلسي،دارالكتب العلمية.

٢٢ـ كتاب الأضداد،لابن الأنباري،تحقيق أبو الفضل ابراهيم،المكتبة العصرية.

٢٣ـالزاهرفي معاني كلام الناس،لابن الانباريّ ،دارالحديث بالقاهرة.

٢٤ـالترقيم وعلاماته في اللغة العربية،للأديب الكبيرأحمدزكي باشا،تحقيق عبدالفتاح أبوغدّة مكتبة المطبوعات الاسلامية بحلب.

٢٥ـدلائل الإعجازلعبدالقاهرالجرجاني،تحقيق دكتورعبدالحميدالهنداوي،دارالكتب العلمية.

٢٦ـسقط الزند،لإبي العلاء المعرّي،دارصادربيروت.

٢٧ـلسان العرب،لابن المنظورالإفريقي،تهذيب اللغة للأزهري،تحقيق عبدالسلام هارون،دارالصادق للطباعةوالنشر.

٢٨ـالقاموس المحيط للفيروزآبادي،دارإحياء التراث العربي.

٢٩ـ كتاب البلغة في تاريخ أئمة اللغة،للفيروزآبادي،المكتبة العصرية .

٣٠ـالاشتقاق في اللغةلابن دريد، تحقيق عبدالسلام هارون،مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٣١ـالموشّح في مآخذالعلماء على الشعراء للمرزباني،دارالكتب العلمية.

٣٢ـشرح القصائدالسبع الطوال للانباريّ،تحقيق بركات يوسف هبود.

٣٣ـديوان ذي الرّمة للمضري،دارالأرقم ابن أبي الأرقم.

٣٤ـالتعريفات للجرجاني،مكتبة فاروقية بشاورباكستان.

٣٥ـسوال باسولي على شرح ملاجامي،طبع باكستان.

٣٦ـمتن متين،لمولناعبدالرسول النحوي،مكتبة رشيدية طبع باكستان.

٣٧ـبغية الكامل السامي شرح المحصول والحاصل للجامي،للشيخ الروحاني البازي،إدارة التصنيف واللأدب

٣٨ـشرح قطرالندى وبلّ الصدى لابن هشام الأنصاري،تحقيق محمدمحي الدين عبدالحميد،المكتبة العصرية.

فهرس الموضوعات

التصدير .... أ . ب
حياة المؤلف .... ج . د . ه
خطبة الكتاب 1
المباحث الخمسة في "الحمد" 1
المبحث الاول في ذكر الحمد 1
المبحث الثاني في تحقيق لفظ الحمد 2
المبحث الثالث في معنى الحمد 3
المبحث الرابع في الألف واللام 3
المبحث الخامس في اصل جملة الحمد 6
اختار المصنف الصفة (الولي) مكان الذات لأربعة وجوه 6
وجوهات عقليّة ونقليّة في ذكر الصلاة بعد الحمد 7
تعريف الرسول والنّبي 8
تحقيق "امّابعد" 10
مقصد الشارح الجامي خمسة أشياء في ديباجته 10
تعريف اللفظ والمعنى والنقش والفرق بين اللفظ والنقش 12
ترجمة ابن قتيبة الدينوري 13
ألف الوصل في الأسماء 14
فوائد "اعلم" احدى عشرة فائدة 16
بحث الكلمة والكلام 18
التحقيق الاول في مجموع الكلمة 19
التحقيق الثاني في الكلم واختلاف النحاة بكلّ بسط 19
التاويل لغة واصطلاحا 21
التحقيق الثالث في "أل" للكلمة 21
التحقيق الرابع في "التاء" للكلمة 22
هاء التانيث تكتب هاءً أبداً 22
القاعدة في استعمال "لايُبعَدُ" عند المحقّقين 24
في وضع المبهمات مذهبان مذالسّيد السندؒ ومذهب السعد التفتازانيؒ 27

القاعدة في كتابة الالف بعد اللفظ المنصوب الذي لابدّفيه من خمسة شرائط........ 29
الفائدة في التعريفات و التقسيمات 31
بحث طريف حول" في".. 35
الفعل اللغوي والاصطلاحي.. 37
تحقيق رائع حول "للّه درّالمصنف ".. 38
ترجمة عبد الغفور اللاري.. 38
الاغراض السّتة في بيان التفصيل المذكور في الايضاح من عبارة الشارح........ 44
بحث لطيف حول " الخارج ".. 45
المحاكمة بين المذاهب الثلاثة في حرف التعريف وبيان الاصح منها 54
الاعراب يطلق في اللغة علىٰ واحد من ثلثة معان.. 57
تعريف الأشياء الاربعة من المناسبة والمشابهة والمشاكلة والمماثلة........ 58
الرفع ثلثة أشياء والنصب أربعة أشياء 66
إعراب هذه الأسماء السّتة.. 68
السؤال والجواب عنه حول "قاض".. 71
ترجمة أبي البركات الانباريّ.. 75
الضرورة علىٰ ثلاثة أنواع 78
لكلّ صناعة معيار 79
معنىٰ الانكسار في الشعر 80
اعلم أنّ المخرجات علىٰ خمسة أقسام 83
نَعَالٍ علىٰ اربعة أقسام.. 88
تعيين معنى العجمة.. 94
أسماء الانبياء المنصرفة في الشعر الفارسي.. 97
اعلم أن في نحو "جوار"استعمالين وثلاثة مذاهب 99
أسباب سقوط التنوين اربعة.. 112
بيان اقسام الاشتمالات 114
اعلم أن أصالة الجملة الفعلية من وجوه.. 115
معنى القرينة لغة واصطلاحا 119
طريقة بديعة في "أكل كمثرى يحى".. 119

ترجمة امرئ القيس الشاعر العربي........125
الضابطة حول استمرار الجملة الاسمية........132
اختلاف الكوفيين والبصريين حول الظرف........133
قول العرب"اكلوني البراغيث"........135
بيان مواضع المبتدأ المتضمن لمعى الشرط........138
وجه تقديم المفعول المطلق على سائر المفاعيل........142
ترجمة أبي عمرو بن الاعلاء وأبي العباس المبرد........150
ترجمة السيرافي........153
يو نس بن حبيب النحوي........155
الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف........156
ماوجه التكرير اذا ارادو التحذير في نح قولهم "الأسد الأسد" ؟........160
لابدّفي الاسم الذي يقع مفعولا له من ان يجمع فيه خمسة أمور........162
استوى الماء واستوت الخشبة........165
الحال في اللغة........165
امثلة الحال المعرفة المتأوّلة بنكرة........168
اعلم ان في التمييز ثلاث ضوابط........175
ترجمة أبي عثمان المازني........176
الفرق بين الحال والتمييز........177
ترجمة الجزولي النحوي........187
ماهو الاستقراء ؟........194
ترجمة ذي الرّمة الشاعر الشابّ المضري........196
تعريف الرويّ........198
أسواق العرب في الجاهلية أربعة........202
وجه انحصار التوابع في الخمسة........205
اعلم انّ للمعطوف عليه ثلاث أحوال........208
ما الفائدة في التاكيد ؟........209
اعراب البيت في عطف البيان........211
المراجع والمصادر........212
فهرست الموضوعات........214